



وزارة *التعليم* العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

نظام الحكم العثماني في الجزائر وتونس خلال القرن 18 م
(دراسة مقارنة)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبات:

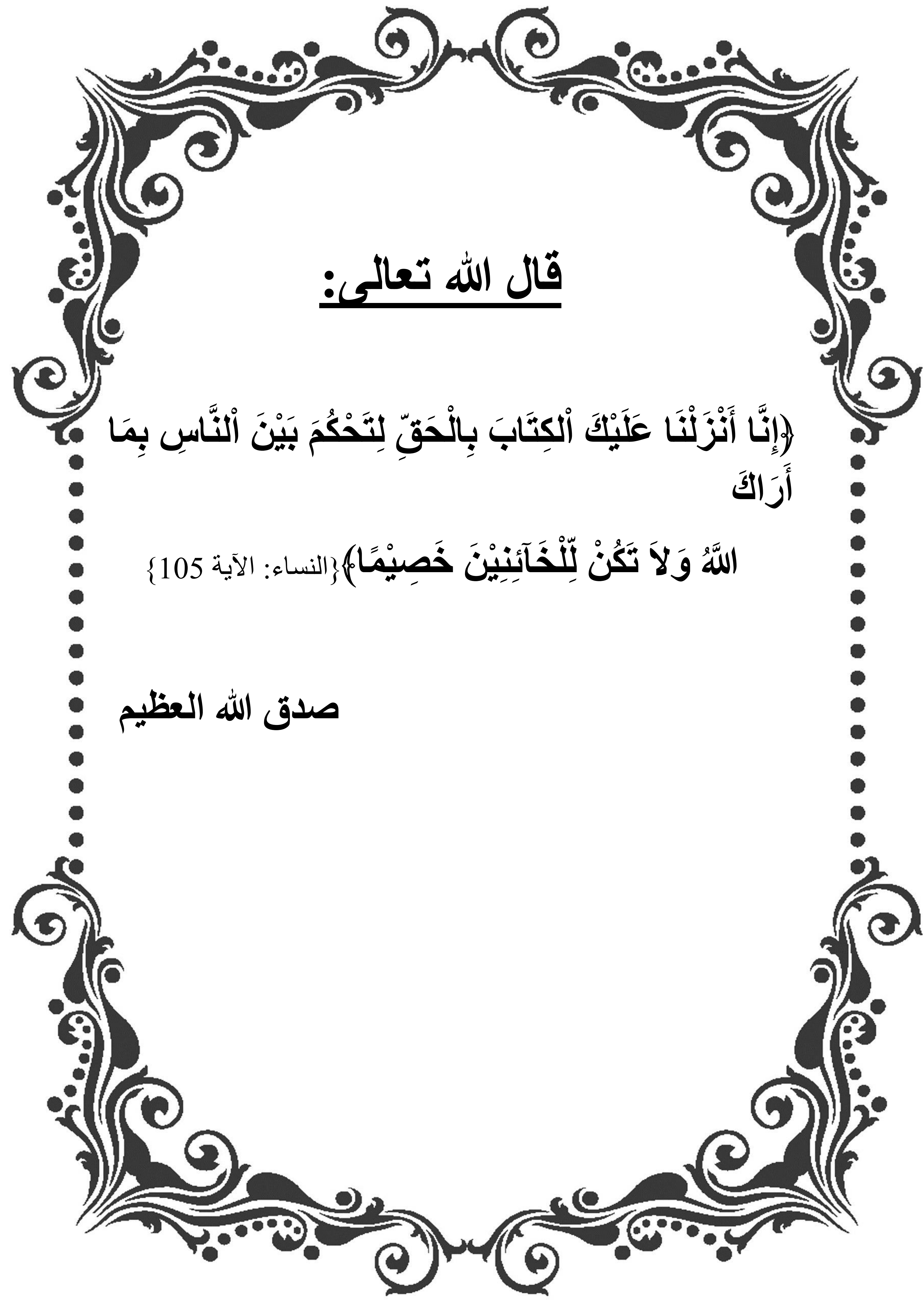
- معمري فاطمة.
- قطاف خيرة.

إشراف الأستاذة:

*- آل سيد الشيخ سعاد

الموسم الجامعي:

1442 – 1443 هـ / 2021 - 2022 م



قال الله تعالى:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَا أَرَاكَ

اللَّهُ وَلاَ تَكُنْ لِّلْخَآئِنِيْنَ خَصِيْمًا﴾{النساء: الآية 105}

صدق الله العظيم



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من جرعا الكأس فارغا ليسقياني قطرة حب ، إلى من حصدا الأشواك عن دربي ليمهدا لي طريق العلم " أمي وأبي " إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة إخوتي: محمد ، حمزة ، أم الخير ، حليمة ، إبراهيم ، عباس ، علي ، مريم البتول .

إلى من جعلهم الله إخوتي في الله ومن أحببتهم في الله صديقاتي إلى بنات وأبناء أخوتي وأخواتي.

أهدي هذا العمل إلى أساتذتي وأهل الفضل عليا.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

فاطمة



إهداء

إلى الذين سقوا بدمائهم شجرة الحرية فجنينا أحسن ثمارها شهداء المقاومة والثورة والمجاهدين.

إلى صاحب القلب الكبير، والصبر الطويل ... والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى من علمتني أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل أمي الغالية حفظها الله ورعاها.

إلى من أثروا على أنفسهم إلى من أظهروا لي ما هو أجمل في الحياة إخوتي:

أحمد ، عبد الباقي ، محمد ، محي الدين .

إلى من عرفت معهن طعم السعادة أخواتي:

حدة ، مسعودة ، مباركة ، عائشة ، فاطنة ، شيماء ، هدى .

إلى من وجودهم رسم البسمة إلى رياحين البيت أبناء أخوتي:

صلاح الدين ، رميساء ، اسلام ، أمينة ، جيهان ، إبراهيم ، تسنيم ، نهال ، صفاء.

إلى أخوالي وخالاتي وأعمامي وعماتي.

إلى من تقاسمت معها متاعب العمل ... سندي وتوأمي ... فاطمة متمنية لها النجاح والسداد.

إلى كل زميلاتي في مشوار الدراسة.

إلى من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

خيرة

شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول والأخر والظاهر والباطن ، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى ، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى وأنار دوربنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم هو الذي أنعم علينا إذا أرسل فينا عبده ورسوله "محمد ابن عبد الله" عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم ، أرسله بقرآنه المبين ، فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع والشكر موصول إلى كل أستاذ أفادنا بعلمه من أول المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتورة المشرفة "آل سيدي الشيخ سعاد" التي قدمت لنا النصائح وساعدتنا على إنجاز بحثنا.

كما نتوجه بشكر خاص للأستاذين الفاضلين المتخصيصين في مادة الأدب العربي "خينش خالد" ، "بن قويدر محمد" على مراجعتهما وتدقيقيهما اللغوي لمادة البحث.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ونشكر كل أساتذة وعمال قسم التاريخ.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعوا الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغن وأن يجعلنا هداة مهتدين.

الطالبتان:

*- معمري فاطمة.

*- قطاف خيرة.



قائمة المختصرات

1. باللغة العربية:

ج :جزء
د ـ ت: دون تاريخ
ه: هجري
م: ميلادي
ط: الطبعة
مج: مجلد
ش – و – ن – ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
ع: عدد
ص: صفحة
ص ص: من الصفحة إلى الصفحة
تر: ترجمة
تح: تحقيق
تع: تعريب
د – ط: دون طبعة

2. باللغة الأجنبية:

p: page.

مقدمة

مقدمة:

يعد الوجود العثماني في كلتا الايالتين "الجزائر وتونس" من اهم الفترات التاريخية التي تناولتها بعض الدراسات في فترة القرن 18م، لما شهدته من مراحل مختلفة وكذا ظروف متغايرة من أجل لم شمل المسلمين ومنع دول الغرب من بسط نفوذهم في العالم الإسلامي، وبهذا دخلت كل من الجزائر وتونس تحت الحكم العثماني التي عرفت من خلالها مراحل متباينة مرت بهما وعاشت في كنفهما نظم سياسية وإدارية لتنظيم وتسيير هاتين الايالتين ونهوض بهما ، اذ تميزت العلاقات السياسية بين الايالتين في هذا القرن 18م بعدم وجود الامن والاستقرار ، تراوحت بين الهدنة والحرب غلب عليها طابع التوتر .لاكن على غرار ذلك نجد انها قد عرفت كذلك في هذه الفترة تعاون تمثل في ربط العلاقات الودية ويكمن ذلك في الصلات الثقافية والمبادلات التجارية والروابط الاجتماعية فيما بين شعوب الايالتين وحكامهم ، حيث كان هذان البلدان يتمتعان بقوة كبيرة في العلاقات السياسية ، ولتسليط الضوء على الأنظمة السياسية والإدارية للحكم العثماني في الجزائر وتونس وإبراز الفروقات بينهما ارتأينا ان يكون موضوع بحثنا موسوما بعنوان "نظام الحكم العثماني في الجزائر وتونس (دراسة مقارنة) .

-أهمية الدراسة:

يعد هذا الموضوع في غاية الأهمية نظرا للمكانة الجغرافية التي حظيت بها بلاد المغرب العربي وأخص بالذكر بلاد "الجزائر وتونس" اللتين عرفتا ارتباط وثيق بالدولة العثمانية في الفترة المدروسة، مما جعلنا نخوض في دراسة نظام الحكم العثماني فيهما وكذا التطرق لنقاط التشابه والاختلاف بينهما.

-اهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

-إبراز ماهية نظام الحكم العثماني في الإيالتين.

-كشف نقاط التشابه والاختلاف في الحكمين والمقارنة بينهما.

-اسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع (نظام الحكم العثماني في الجزائر وتونس خلال قرن 18م)، فمنها ما هو ذاتي ومنها موضوعي:

***الأسباب الذاتية:**

-ميول والرغبة الشديدة لدراسة التاريخ خاصة في العهد العثماني.
-كشف الغموض عن العلاقة التي ربطت كل من البلدين الشقيقين الجزائر وتونس في هاته الفترة
-الرغبة الشديدة في الغوص في ثنايا هذا الموضوع

***الأسباب الموضوع:**

-محاولة تسليط الضوء على مدى الرغبة العثمانية في تثبيت اقدامها في الجزائر وتونس عن طريق الاستنجاد بها
-توفر المادة العلمية التي ساعدتنا في معالجة هذا الموضوع خاصة تاريخ الجزائر العثمانية –محاولة منا في وضع مرجع تاريخي يساهم في إثراء المكتبة الجامعية ويستند إليه طالب التاريخ.

-إشكالية البحث:

من هذا المنطلق كان البحث في موضوعنا يندرج ضمن حقل الدراسات التاريخية العثمانية وعلى هذا الأساس شرعنا في معالجة الموضوع انطلاقا من الإشكالية وهي كالاتي:
فا الى أي مدى تجسد تأثير الحكم العثماني على هاتين الدولتين؟ وكيف انعكس على الصعيدين السياسي والإداري؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التي حاولنا الإجابة عنها في متن البحث.

-كيف كان النظام السياسي والإداري في الجزائر
-فيما تمثل النظام السياسي والإداري في تونس
-كيف انعكس تأُثير حكم العثماني على نظامي الدولتين "تونس والجزائر "

-حدود الدراسة:

***الإطار الزماني والمكاني:**

انحصرت دراستنا في مكانيين واطارين زمانيين متمثلين في الجزائر وتونس، حيث ان الإطار الزماني لبلاد الجزائر كان من سنة 1761م الى غاية 1830م وتسمى هذه المرحلة بفترة الدايات، على غرار تونس التي يتمثل تاريخها من سنة 1705م الى 1881م والتي تعرف بمرحلة البايات (الاسرة الحسينية)

-المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا خلال دراستنا لهذا الموضوع منهجين اساسين "منهج التاريخي والمنهج المقارن اما المنهج التاريخي فتجلى في المدخل والفصل الأول فصل الثاني، اما المنهج المقارن فاعتمدناه في الفصل الثالث أبرزنا من خلاله الفرق بين الحكم في الايالتين.

-خطة البحث:

سنحاول من خلال معالجتنا لهذا الموضوع الإجابة عن هذه الإشكاليات المطروحة بتقسيم هذا العمل الى مقدمة وظيفية وفق ما تتطلبه المنهجية العلمية وثلاثة فصول وخاتمة تضمنت النتائج مع تزويد البحث بجملة من الملاحق إضافة الى قائمة المصادر والمراجع

تطرقنا في الفصل الأول الى نظام الحكم السياسي والإداري للجزائر في العهد العثماني خلال قرن 18م الذي قسمناه الى مبحثين، المبحث الأول تضمن النظام السياسي للجزائر خلال قرن 18م، اما المبحث الثاني فكان للنظام الإداري للجزائر خلال قرن 18م.

اما بخصوص الفصل الثاني فتناولنا فيه: نظام الحكم السياسي والإداري لتونس خلال قرن 18م الذي قسمناه هو الاخر الى مبحثين: الأول تضمن النظام السياسي لتونس خلال قرن 18م اما المبحث الثاني فكان بعنوان النظام الإداري لتونس خلال نفس القرن 18م.

اما الفصل الثالث: فتطرقنا فيه الى المقارنة بين نظام الحكم العثماني في الجزائر وتونس سياسياً وادارياً خلال قرن 18م، وانقسم الى مبحثين: المبحث الأول تطرقنا فيه الى أوجه التشابه بين النظامين اما المبحث الثاني فتناولنا فيه أوجه الاختلاف بين النظامين.

وختمنا بحثنا بخاتمة جمعت فيها نتائج ما توصلنا اليه من استنتاجات ومجموعة من نقاط التشابه والاختلاف في الحكم بين الايالتين واتبعناها بقائمة المصادر والمراجع ومجموعة من الملاحق التي تدعم موضوعنا والفهارس اخيراً أدرجنا ملخص للبحث.

-الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة اعتمدنا على مجموعة من المذكرات التي ناقشت بعض من جزئيات موضوع بحثنا نذكر منها:

مذكرة عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م، مقاربة اجتماعية واقتصادية التي قدمتها لنيل شهادة الدكتوراه، ولقد استفدنا من هذه الدراسة واعتمدنا عليها في الفصل الأول فيما يخص التقسيمات الإدارية ونظام الحكم في الايالة.

مذكرة كوثر العايب: العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات 1719-1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الحديث والمعاصر استفدنا من هذه الدراسة في الفصل الثاني فيما يخص التقسيمات الإدارية والسياسية في مناطق التونسية.

ومقال بعنوان الحكم العثماني في الجزائر وتونس لطالبة دكتوراه فاطمة الزهراء ايت بلقاسم اعتمدنا عليه في الفصل الثالث من خلال دراسة مقارنة.

-نقد المصادر والمراجع:

لا يمكن ان تتم أي دراسة الا بالرجوع الى مجموعة من المصادر والمراجع المتخصصة لذا قمنا بجمع البعض منها الا ان أغلب هذه المراجع تتناول طرح نفس المعلومات.

*المصادر:

-محمود قديش: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والاخبار

يعتبر هذا الكتاب مصدرا هاما نظرا لما يحتويه من معلومات قيمة، استفدنا من هذا المصدر في الفصل الثاني حول الجانب السياسي في تونس اثناء مبايعة ومن يتولى سلطة ويبين هذا المصدر حبه الشديد لحسين بن علي حيث ظهرت السلطة اثناء كتاباته.

-حمدان خوجة: وهو مصدر هام يحتوي على تنوع في المواضيع من أغراض سياسية وعسكرية واجتماعية ساعدنا في الفصل الأول في الجانب السياسي لبلاد الجزائر

*المراجع:

-لمعالجة هذه الدارسة اعتمدنا على مجموعة من المراجع نذكر منها:

-صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، ساعدنا هذا المرجع في الفصل الأول في معرفة التقسيمات الإدارية في ايالة الجزائر في العهد

العثماني، الا اننا وجدنا هذه التقسيمات لم تعرف استقرارا ثابتا الى نهاية العهد العثماني

-حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس يقدم الكتاب محاولة لإيجاز تاريخ تونس من خلال تلخيص اهم الاحداث التي شهدتها تونس دون التعمق في تفاصيلها واعتمدنا عليه في الفصل الثاني.

-صعوبات البحث:

لقد واجهنا صعوبات جمة اثناء دراستنا لهذا البحث نذكر منها:

-عدم توفر المصادر التي تتناول موضوعنا خاصة فيما يخص تاريخ السياسي والإداري لإيالة تونس

-تشابه المصادر في نقل بعض الاحداث التاريخية وهذا ما جعلنا لا نستطيع التوسع في بعض العناصر

-قلة الدراسات التاريخية برغم من كتابة بعض المؤرخين عن تاريخ البلدين خلال العهد العثماني الا انها لم تعرف كتابات عن الفروقات بينهما في نظام الحكم العثماني.



مدخل

عرف التاريخ لمغاربي وخاصة مدينة الجزائر وتونس تحولات كبيرة في شتى المجالات , مما أدى إلى تغيرات في الأنظمة السياسية و العسكرية و الإدارية التي شهدها البحر الأبيض المتوسط .[1]

إذا كان للوجود العثماني بالجزائر قد مر بمراحل وظروف مختلفة حيث كانت غاية العثمانيون توحيد المسلمين و منع الدول الغربية من توسع وبسط نفوذها في العالم الإسلامي ، وتعرضت للحقد من طرف الدول الغربية و ذلك لمنعهم في توسع ,كما حققت توحيد العديد من مناطق في بلاد المسلمين وهذا أثر على الدول الغربية مما جعلها تشعر بتخوف من وحدة المسلمين و تكاثفهم الذي ساهم في تجديد أيديولوجيتهم و استرجاع قوتهم ونفوذهم وبالتالي القضاء على الدول الغربية التي كان لها أطماع في نهب وسلب خيرات وثروات البلدان الإسلامية .

وبالنسبة للجزائر فإنها عرفت فترة اضطرابات نتيجة تفاقم الخطر الاسباني و الايطالي الذين قاموا باحتلال موانئهم وفرض الجزية على بعض مناطق ساحلية وهذا احد أهم العوامل التي دفعت بالجزائريين إلى الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين لإنقاذهم من الاحتلال الأوربي [2], وذلك عندما تولى عروج مدينة جزائر وسيطر عنها ,مما أدى بها إلى تأسيس مجموعة من حكم الأتراك فيها من اجل تحقيق هدفها الأكبر المتمثل في ربط مدينة الجزائر بالدولة العثمانية داعيا كل قادة بحرية للانضمام له في حروب ضد الدول الغربية من اجل الدفاع عن الإسلام في مناطق الإسلامية.[3]

وطلب مساعدة من تركيا القوية لتزويدهم بالعتاد العسكري من اجل التصدي للدول الأوربية وبفضل ما قدمته الدولة العثمانية شعر أهل الجزائر بالأمان والاطمئنان تحت ظل الدولة العثمانية مما أدى إلى تحالف الجزائر مع الدولة العثمانية .[4]

---

[1] رنجة عروك : العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1830-1791م) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015، ص 8.

[2] عمار بحوش : تاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 1997 م ، ص ص51-52.

[3] وليم سبينسر : الجزائر في عهد رياس البحر ، تع : عبد القادر زبادية ، منتدى سور الأزبكية ، دار القصبة للنشر ، د ط ، الجزائر ، 2006 ، ص ص 41-42.

[4] عمار بحوش : نفسه ، ص52.

ارتبطت الجزائر بدولة العثمانية , وتميزت بقوة عسكرية وأصبحت لها مكانة هامة مما أدى إلى تحسن وازدهار أوضاعها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ومن مراحل الحكم العثماني في الجزائر :**مرحلة البيلربايات** 1587,1518 وتمثل هذه المرحلة من أزهى عصور العهد العثماني في الجزائر حيث تميزت بأزهار العمران وتنظيم البحرية وحسن تسيير الإدارة في فترة حكم السلاطين العثمانيين الأقوياء ,وكانت سلطة تحت أشراف رياس البحر وفئة اليولداش من مميزتها توحيد الجزائر سياسيا ,أما **مرحلة الباشوات** 1659,1587فقد كان للدولة والي تعينه الحكومة العثمانية لمدة 3سنوات ويلقب بالباشا ,وتميزت هذه الفترة بازدهار القوة البحرية الجزائرية ,وسمحت الحكومة العثمانية بدخول الامتيازات الأجنبية إلى الأراضي جزائرية.[2]

مرحلة الأغوات 1671,1659 : تميزت هذه الفترة بتسلط الجيش على الحكم حيث كانوا ينتخبون من بينهم أغا لمدة شهرين دون استشارة السلطان العثماني وكثرت في هذه الفترة الاغتيالات وعرفت البلاد انتشار الفوضى و الاضطراب مما جعل الأغوات يفرون من قبول هذا المنصب ,وعملت طائفة الرياس إلى انتزاع السلطة من الجيش وتغيير الأغوات بالدايات.[3]

إما بالنسبة لمرحلة الدايات 1830,1671وهي أخر مراحل الحكم العثماني في الجزائر ومن مميزاتها ما يلي:

---

[1] بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر 1889- 1830,دار معرفة ,د – ط , الجزائر, 2006,ج 1, ص 15 .

[2] مؤيد محمود حمد المشهداني : أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1830,1518، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية "مجلة علمية محكمة " ، جامعة تكرت ، نيسان 2013م ، جمادى الأخر 1434هـ ، ع 16 ، مج 5 ، ص 419 - 418.

[3] فاطمة مراح : الأوضاع السياسية والاجتماعية لمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1830، 1766 ، مذكرة تخرج لنيل ماستر ، في تاريخ الحديث ومعاصر ، مهدية طيبي ، جامعة جيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2017 – 2016 ، ص 33.

- شهدت الايالة الجزائرية نوعا من الاستقرار السياسي و ما يؤكد ذلك هو تولية أربع دايات فقط 1800,1750.
- تميزت هذه الفترة بالاستقلال التام الايالة الجزائر عن الباب العالي .
- في فترة الدايات أيضا أصبح الداي يشرف على حصون المدينة بنفسه و ينظم الجيش ويقوم بتعيين الوزراء و الأعضاء دون العودة إلى باب العالي ومن مميزاتها أيضا : استبدال مقر قصر الداي من الجنينة إلى القصبة سنة 1818 ويعود ذلك إلى المقر الجديد لأنه جيد التحصين ,فكانت كل ثكنات الجنود الانكشارية تحت حراسة جنود الداي ,كما يعتبر هذا الانتقال مرحلة جديدة في تاريخ ايالة الجزائر يشير إلى انتهاء مرحلة وبداية مرحلة أخرى .

كما احتفظت الدولة العثمانية بسلطة شكلية في الجزائر تمثلت في الدعاء لسلطان العثماني في صلاة الجمعة الاعتراف بمراسيم التعيين وتعاون في مجال الحروب , وكانت الجزائر تقدم المساعدات العسكرية لصالح البحرية العثمانية واستمر الحال إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830. [1]

إما بالنسبة لتونس والتي عرفت فترة من الاضطرابات وضعف كبير أدى بخير الدين إلى تواجها أنظاره إليها إذا خرج من الجزائر ومعها جيش من الأتراك و استولى على عدة مدن من بينها "بنزوت "ودخل تونس في عام 935ه ,1529وذلك جراء الصراع الذي شهدتها بين تونسيين والأسبان والعثمانيين إذا وصل بها الارتماء في يد الأسبان وتوقيع معاهدة معهم تعطي أسبان امتيازات وكذا السماح لهم بسكان في القطر التونسي ,[2]

وأدى هذا إلى ظهور ثورة وطنية انتهت بتولية السلطان الحفصي أبي العباس الثاني الذي حكم تونس 970,942 ه- 1582,1535 لكن الوضع في تونس لم يستقر ,فالسلطان الحفصي لم يستطيع التحكم في الأمور الداخلية ,وأن يصد الأطماع الاسبانية ,ولم اشتد الخلاف بين الأمير الحفصي "أبي العباس الثاني ووزيره أبي الطيب الخضار اتصل هذا الأخير بالعلج علي والي الجزائر أمره على اختلال تونس ,واستغل العلج علي هذه الفرصة وخرج مع جيشه و التقى

---

[1] عبد جليل رحموني : اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1830,1520م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، في تاريخ الحديث ومعاصر، عبد القادر صحراوي ، جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، 2014 – 2015 ، ص ص 74 - 75 .

[2] شوقي عطا الله الجمل : المغرب العربي كبير في العصر الحديث " ليبيا, تونس ,الجزائر ,المغرب " مكتبة الانجليز المصرية ، ط 1 ، القاهرة ، 1988 ، ص107 - 108 .

بجيش أمير حفصى عند سهل "باجه" وبعد صراع وقتال قوي انهزم أبو العباس وتقدم العلج علي صوب المدينة المحاصرة وسيطر عليها سنة 972ه,1569 وعين عليها احد قواده ,واخذ البيعة بها السلطان سليم الثاني العثماني , إما أبو العباس الحفصي فقد ذهب إلى الأسبان مستنجدا بهم ,فقام فيليب الثاني قوة كبيرة لمواجهة تونس من اجل إن يقتسم مع أبي العباس الحفصي حكم البلاد و دخلها ,لكن أبي العباس رفض هذا طلب الذي قدمتها لها الأسبان فذهب إلى صقلية سنة 980ه,1572واقام بها حتى مات, وفي ربيع الأول 981ه يوليه 1573خرجت قوة كبيرة عثمانية على رأسها سنان باشا الوزير العثماني ,وكذا قوة بحرية من نحو ألف سفينة بقيادة "العلج علي "الذي أصبح قائد الأسطول العثماني فعمل على تقويته و إعطائها أسلحة حديثة في عصره ,كما خرجت حاميات تركية كلا من "طرابلس "و الجزائر "و القيروان "وحاصر العثمانيون "حلق الوادي "برا وبحرا وهذا مما جعل الأسبان و الأمير الحفصى الموالى لهم إلى الهروب و الالتجاء للحصون ,لكن الجيش التركي لحق بهم و تمكن سنان باشا من تضييق وضغط خناق على الحاميات الاسبانية حتى للجيش العثماني والقي القبض على الأمير الحفصي "محمد بن الحسن ",وانطوت بذلك صفحة حكم الحفصيين في تونس ,بعد إن حكموها ما يقارب ثلاثمائة وخمسين عاما . [1]

ومن مراحل الحكم العثماني في تونس :

عهد الدايات 1640,1591: وصل الدايات إلى الحكم بعد الثورة 1591م ويعود الفضل إلى جند الانكشارية الذين انتهزوا الأزمة السياسية و المالية التي كانت تمر بها الدولة ,وقد شهد هذا العهد نشاطا مزدهرا في شتى المجالات ,مما أدى هذا إلى استفادة كلا من الدايات وكذا البايات المراديون أكثر لإرساء نفوذهم وتدعيم نظامهم

عهد البايات الأسرة المرادية 1705,1640م: لقد شهد القرن 17م تعاظما لسلطة البايات من جهة ,وتقهقر وتأخر و تراجع أمر الديات من جهة أخرى ,مما أدى

[1] شوقي عطا الله الجمل : مرجع السابق ، ص 108 .

بالمرد ايون إلى إعلان ولائهم للسلطان العثماني و اخذوا مكان و مناصب الدايات في سلطة ,ويعود تأسيس هذه الأسرة إلى مراد كورسو ,وأصبح الحكم ورثيا من بعده و توطدت سلطة الباي ,وفي عهده عرفت البلاد ازدهرا في الزراعة و صناعة كما اهتموا البايات بالمشاريع العمرانية ضخمة ,في حين شهدت كذلك البلاد في سنوات طويلة فترة من القتل و التشريد و حروب والفتن الأهلية في عهد إبراهيم الشريف خاصة مع طرابلس و الجزائر و التي انهزام إمامها و انكسر جيشه ضده وهنا انتهى عهد هذه الأسرة نهائيا .

عهد البايات الأسرة الحسينية 1881,1705م: بعد انهزم وفشل إبراهيم الشريف تعرضت البلاد إلى تهديد من عدة إطراف مما أدى هذا إلى ظهور فوضى فيها أدت إلى تعيين حسين بن علي بايا على تونس و نتيجتا لهذا ظهرت الأسرة الحسينية , ومن خلالها وقع تضاربا في الأوضاع خاصة مع الجزائر في عهد هذه الأسرة , واستمر حكمها إلى غاية الاستعمار الفرنسي سنة 1881م .[1]

[1] فاطمة زهراء ايت بلقاسم : الحكم العثماني في الجزائر وتونس "دراسة مقارنة " ، مجلة القرطاس ، جامعة أبو بكر بلقا يد ، تلمسان ، جانفي ، 2017 ، ع 4 ، ص ص 42 - 43 .



الفصل الأول : نظام الحكم السياسي والإداري للجزائر في العهد العثماني خلال القرن 18م

المبحث الأول: نظام السياسي للجزائر خلال قرن 18م

المبحث الثاني: نظام الإداري للجزائر خلال قرن18م

بعد دخول الجزائر في ظل الدولة العثمانية سنة 1519م ، أصبحت تشكل إيالة عثمانية في شمال إفريقيا حكمها البيلربايات الذين يمثلون رياس البحر العثمانيين وتداول بعد ذلك على الحكم كل من الباشوات والأغوات الانكشارية ، كانت حينها العلاقات الجزائرية العثمانية مرتبطة بطبيعة الحكم ولكن مع تراجع آخر نظام حكم عرفته الجزائر وهو نظام الأغوات الذين هم بمثابة رجال الانكشارية ، وهذا ما أدى بظهور رياس البحر مرة أخرى من أجل تغيير نظام الحكم والذي عرف باسم نظام الدايات الذي منح لبلاد الجزائر استقلالا ذاتيا ، حيث أصبحت العلاقة بين الجزائر والخلافة العثمانية تبعية اسمية فقط . وبهذا انقطعت العلاقات الجزائرية العثمانية مع نهاية حكم الدايات.

والتساؤلات التي تطرح نفسها كالآتي:

ما هي ظروف وصول الدايات إلى الحكم؟ وما هي طبيعة النظام السياسي والإداري للجزائر خلال قرن 18م؟ ومن هم أهم دايات الجزائر؟ وفيما تمثلت خصائص نظام الدايات؟

المبحث الأول: نظام السياسي للجزائر خلال قرن 18م

أولا: ظروف وصول الدايات إلى الحكم

لقد مرت إيالة الجزائر أثناء الحكم العثماني بأربعة مراحل وتميزت كل منها بأسلوب خاص من أجل تسيير شؤون البلاد وتتمثل في:

-عصر البيلربايات (1518م-1587م) : لقد كان هذا العصر من أزهى العصور التي عرفتها إيالة الجزائر في الحكم ، إذ تمكن الأتراك من صد الحملات الإسبانية وتحرير المدن التي احتلوها ووحدوا البلاد ، من أجل تنميتها وازدهارها ، ومن أهم المميزات التي يتمتع بها هذا العصر هو إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية التي تحمل أسطول بحري قوي استطاعت بفضله أن تفرض إدارتها على دول الأوربية وتفرض عليهم إتاوات من أجل ضمان الأمن والسلام لمراكبهم .

-عصر الباشوات (1587م-1659م): وتم في هذا العصر تغيير لقب البيلرباي بلقب الباشا الذي يعين لمدة ثلاث سنوات ،ومر على الجزائر خلال هذا العصر 36 سنة و30 باشا وتجدد بعضهم مرتين أو ثلاث مرات، إذ نجد أن الباشا خلال العصر كان يهتم بمصالحه الشخصية دون أن يعبأ بأوامر السلطان العثماني ومشاكل الشعب وذلك نظرا لمدة القصيرة التي يحظى بها في ولايته وهذا ما أدى بقضاء على هذا النظام عام 1659م. [1]

-عصر الاغوات : (1659-1671م): وهذا العهد دخلت فيه العلاقات الجزائرية العثمانية مرحلة جديدة تمثلت في الأغوات الذي كانت فترته قصيرة وعرفت فوضى مستمرة أدت بها إلى عدم المكوث طويلا وبظهور "طائفة الرياس" من أجل نهوض بنظام آخر جديد لفائدتها .

وفي عام 1659م قام الإنكشاريون بعقد اجتماع من أجل البحث عن سبب ضعف إدارة الباشوات وكان هذا في الديوان، فقرر الديوان إلغاء منصب الباشا وأعطى السلطة إلى قادة الأوجاق "الاغوات " وذلك من أجل الوصول إلى توازن دخل مختلف أجنحة المؤسسة العسكرية التي تحكم السلطة، فقام اليولداش باستغلال

[1] الهام قاسمي: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات 1671-1830م ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة احمد دارية ، ادرار ، 2015-2016م ، ص 5.

هذه المناسبة وذلك لتقلد مناصب الحكم والسيطرة عليه ولم تقوم طائفة الرياس بالتصدي لهم ، وذلك بسبب الضعف الذين كانوا يعانون منه في أسطولهم .[1]
في معركة البندقية، ومن هنا نجد أن اليولداش أخذوا وقرروا منح سلطة تنفيذية لأحد أعضائهم ولقبوه بالآغا واشترطوا في مدة حكمه أن لا تتعدى شهرين فقط، إذ كان هذا لقب "الاغا" لقب تشريف للحاكم فقط لكن الحكم الحقيقي كان للديوان.
إذ نجد أن الآغا عندما تكون لديه الرغبة في التمسك والاحتفاظ بالمنصب (السلطة) يتعرض إلى ثورة الجند والقتل ، الذي أصبح يمثل الإجراء الوحيد لتبديلهم ،في حين نجد البعض من كانت لديه الرغبة في الاحتفاظ بالمنصب والبقاء فيها أكثر من مدة محدودة، وذلك بسبب ما شهدته البلاد من أزمات سياسية أدت بفشل هؤلاء وعدم قدرتهم على الثبات والمحافظة على الاستقرار السياسي وفقدان الأمن.
ومن هنا بدأت تظهر بدايات ضعف لهذا النظام وذلك منذ السنة الأولى التي طبق فيها ، وكان السوء من الذين سبقوه بسبب الأغوات الذين تداولوا على الحكم بين 1659-1671م ،وانتهى حكمهم بالقتل وأصبحوا يخافون الجلوس على كرسي الحكم، وهكذا تبين في هذا العصر صعوبة تحقيق هذا النظام القائم على المساواة المطلقة بين القادة العسكريين وبالتالي نجد فيها كثرة الاغتيالات والمؤامرات ضد هؤلاء الحكام، التي أثرت على أوضاع الحكم في إيالة الجزائر وضعف القوة العسكرية كذلك بسبب تعرضها لهجومات خارجية وثورات داخلية [2] ، التي أثرت على أوضاع الحكم في إيالة الجزائر وضعف القوة العسكرية كذلك بسبب تعرضها للهجومات الخارجية والثورات الداخلية نتيجة لضعف النظام وعدم قدرته على مواجهة هذه الظروف والأحداث التي تمر بها البلاد ، في فترة كان فيها الأوربيون يعملون على تحطيم القوة البحرية وساعدهم على ذلك الضعف الذي كانت تمر به الدولة العثمانية آنذاك وسوء تدبير الأغوات كذلك في سياستهم،الذي كان هدفهم تحقيق مصالحهم الشخصية ، بالإضافة إلى الأوضاع التي تشير إلى انهيار هذا النظام (الاغوات) ، ولم يحاولوا أبدا الوقوف إلى جانب طائفة الرياس بل قاموا باضطهادهم حتى أنهم أعدموا بعضهم، مثل ما قام به علي آغا 1671م وما زاد ألم وضيق هذه الطائفة عندما تعرضت السواحل الجزائرية لهجمات بحرية إنجليزية .
ونتيجة لهذه الظروف حملت طائفة الرياس علي آغا لمسؤولية هذه الأمور التي تمر بها والأضرار التي شهدتها الموانئ الجزائرية ، ولهذا السبب تم اغتياله في سنة 1671م ، ثم تلاها ظروف أخرى تمثلت في انتشار الفوضى والاضطرابات

---

[1] الهام قاسمي: نفسه، ص 5-6.
[2] الهام قاسمي: مرجع سابق، ص 6.

في الجزائر ، وفي ظرف ثلاثة أيام يحدث تغيير في هذا النظام (الأغوات) وأصبح الجميع يرفض هذا المناصب الآغاوية.[1]

وعلى غرار هذا نجد أن اليولداش دخل هذا الحكم وانفصلوا عن العثمانيين والقضاء على طائفة الرياس إلا أنهم فشلوا في إقامة نظام سياسي ناجح ،وهذا أدى إلى ظهور من جديد طائفة رياس البحر الى مواجهة وتمسكهم بالسلطة داخل الإيالة من جديد ،خوفا من ضياع السياسة التي كانت تمر بها البلاد ، وقاموا بالتمرد والعصيان ، وإلغاء نظام الآغوية ووضعوا مكانه نظاما آخر وهو نظام الدايات 1671-1830م ، إذ يمثل هذا النظام عودة النفوذ والسلطة إلى طائفة الرياس واستمرت هذه الطائفة في الحكم الى غاية 1689م وكان في حكم الدايات يعين الداي مدى الحياة.[2]

ثانيا: عهد الدايات الأول والثاني

-عهد الدايات الأول 1671-1710م :

فشل قادة الجيش الانكشاري الأغوات فشلا واضحا في إبرام قواعد هذا النظام الجديد ، ولم يستطيعوا تحقيق الأمن والاستقرار، فظهر في عهدهم حدوث أمور كثيرة منها سفك الدماء والفوضى والاضطرابات المختلفة ، وهذه الأوضاع لم تتطرق إليها هذه البلاد قط ،وبعد هذا العجز الذي عرفته الجمهورية العسكرية انتقلت السلطة الى "رياس البحر" التي هي بمثابة قوة محلية منافسة للجيش الانكشاري ، إذ أن الظروف التي أدت بانتقال السلطة من قادة الجيش البري إلى قادة الجيش البحري لم تكن واضحة وهذا أحدث خلاف بين المؤرخين ، إذ يقول بعض المؤرخين أن الجيش الانكشاري عندما عرفوا مدى خطورة الوضع السياسي انسحبوا من الحكم لصالح "طائفة الرياس" ، ويقول آخرون أن طائفة الرياس أخذت من هذا الوضع المضطرب فرصة واستحوذت وسيطرت على

[1] الهام قاسمي: نفسه ، ص 6-7.
[2] الهام قاسمي: مرجع سابق، ص 7.

السلطة ،وبهذا فإن بروز نظام الدايات يمثل انتصارا لقادة الجيش البحري على الجيش البري في هذا التنافس بين القوتين والذي تمكن من بداياته إلى عهد البيلربايات . [1]

وبالتالي فان طائفة رياس البحر هي التي كانت خلف تأسيس هذا النظام الجديد الذي عرف بنظام الدايات ،وهو نظام قائم على مبدأ الانتخاب وبدون تحديد المدة الزمنية ، بدأ عهد الدايات بالقبطان الحاج محمد التركي وهو من قدماء رياس البحر، وبعد مرور أيام قام الديوان بتعيين بابا حسن الشاوش ، وكان هذا صهرا للداي ، عمل على تسيير الأمور وذلك نظرا لهرم الداي الحاج محمد تركي ،ومن خلال هذا انسحب الجيش الإنكشاري عن تدخل في الحياة السياسية .[2]

وهذا ما سهل في الاستقرار ، إذ دامت ولاية أول داي إحدى عشر سنة 1671-1682م وهي مدة طويلة تعادل عصر الآغوات ، ولم تكن نهايته مأساوية مثل ما عرف عهد الآغوات ، بل ابتعد عن السلطة وتولاها بعده صهره بابا حسن لكن الأوضاع الخارجية وخاصة العلاقات بين جزائر وفرنسا حدث فيها تصدع وخلاف بين البلدين أدى بنهاية الداي بابا حسن ،ومن خلالها ظهرت كذلك ضغوطات خارجية واجهها الدايات الأوائل ، أدت بضعف طائفة رياس البحر وتدخل الجند في الحياة السياسية مرة أخرى ، وبسبب هذا تم اختيار الدايات وانتخابهم خارج طائفة الرياس ، وبالتالي فكل الذين تعاقبوا على السلطة بعد الرياس ، وبالتالي فكل الذين تعاقبوا على السلطة بعد الرايس الحاج حسن "ميزو مورتو" كانوا إما من الجند الانكشاري أو من الموظفين السامين ، وقد واجه الدايات الذين تداولوا عن السلطة في هذه الفترة عدة مشاكل متكررة، والمتمثلة في ازدواجية السلطة وتوتر العلاقات الخارجية وكذا التمرد الحاصل آنذاك من قبل الجند المستمر.[3]

---

[1] عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في حركة الوطنية اول نوفمبر 1954م ، ط خاصة ، وزارة المجاهدين ،2007م ، ص 54-55.

[2] عائشة غطاس : مرجع نفسه ، ص 55-56.

[3] عائشة غطاس: مرجع سابق ، ص 55-56.

- عهد الدايات الثاني او مرحلة الانفصال عن الباب العالي 1710-1830م:

عند وصول الدايات الى السلطة ، قاموا بالقضاء على هذه الازدواجية التي ظهرت في الحكم وذلك من خلال إلغاء منصب الباشا الذي يمثل السلطان وذلك بعد محاولة الداي الحاج حسين ميزومورتو الذي كان يهدف الى تأسيس حكم محلي والقضاء على نفوذ السلطان وذلك في عام 1688م ، حيث قام بمعارضة قدوم الوالي العثماني الباشا إسماعيل الذي عاد من حيث أتى ، ويعود هذا الرفض المحلي لازدواجية السلطة ، وهذا يوضح نجاح الداي الحاج حسين بانفراده بالسلطة ، إضافة إلى جمعه بين سلطتي الداي والباشا في آن واحد ، إلا أن هذا لم يعمر طويلا لتعود ازدواجية النظام في الجزائر، وفي عام 1710م قام الداي علي الشوش بإلغاء منصب الباشا ممثل السلطان بمعارضة قدوم الباشا إبراهيم شركان وهو امير الامراء بالجزائر، ولم يقم الوالي العثماني بفرض هيبة السلطان ،ولقد نجح الداي علي شاوش في إقناع السلطان أحمد الثالث بمساوئ ازدواجية السلطة ، واقتنع السلطان بوجهة نظره ، ومنذ ذلك أصبح حكام الجزائر يجمعون بين منصب أمير الأمراء والداي في نفس الوقت ، ويكتب في الفرمان الوارد من إسطنبول مصطلح "إلى امير امراء الغرب ودايها " ،وبهذا الجمع بين السلطتين واللقبين أصبح للدايات نفوذا كبيرا جعلهم يمارسون سلطتهم بشكل فعلي ، وحكم الداي علي شاوش البلاد بشكل جيد وسير مؤسسة الديوان .[1]

[1] عائشة غطاس: مرجع نفسه، ص 57-58.

ولما أصابه داء الملاريا أوصى بأن يخلفه وزيره محمد الخزناجي بن حسن فتولى السلطة في افريل 1718 ، و بهذا أصبح تعيين الدايات يتم ضمن الوزراء لا الجند ، وقد عمل هذا الأخير على نهج أسلافه، وهذا ما جعل رياس البحر يثورون ضده ويقتلوه ، وقد خلفه كود عبدي (1724-1732م) ، الذي كان آغا العرب وحاكم بايلك التيطري ، وحافظ على مبدأ الاستقلال عن الباب العالي ومبعوثيه ، حيث رفض هذا الأخير مبعوث الدولة العثمانية ، وبعد وفاة الداي كرد عبدي ارتقى للسلطة إبراهيم الخزناجي الذي نال هو الآخر لقب الباشا ، ولقد تعاقب خلال العقد الثاني من القرن الثامن عشر (1710-1830م) سبعة عشرة دايا عرف خلالها نظام الدايات استقرارا واضحا ،وهو ما يتجلى في طريقة انتخاب الداي ، وبلغ معدل البقاء في السلطة ثماني سنوات ، وهذا يدل على استقرار النظام السياسي خاصة خلال الفترة الممتدة من 1710-1791م ،ففي ثمانية وثمانون سنة حكم فيها ثمانية دايات ، دليلا واضحا على استقرار الذي عرفته هاته الفترة الزمنية .

أما الفترة الممتدة من أواخر القرن 18م وفي عهد الداي حسن الذي حكم سبع سنوات (1791-1798م) إلى غاية نهاية الحكم العثماني فقد تميزت بعدم الاستقرار ،حيث عاد العصيان والتمرد من طرف الجند وأصبح الحكم بأيديهم يعينون ويعزلون بإرادتهم وبهذا أصبح البقاء في السلطة لا يتعدى أربع سنوات في عهد مصطفى باشا (1789-1805م) الذي أطاح به الجند ، الذين اغتالوا معظم الحكام ، وهذا ما يفسر عدم الاستقرار في هذه الفترة ،وبرغم هذا إلا أن فترة الدايات قد تميزت بالقوة والهيبة في عهد كل من الداي الحاج علي شاوش (1815-1809م) والداي علي خوجة (1817-1818م) والداي حسين (1818-1830م)

وقد حكم هذا الأخير اثنا عشر سنة ، حيث قام بتنظيم الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار بقضائه على التمردات والثورات الداخلية .[1]

-تميز نظام الحكم في الجزائر إبان العهد العثماني بظهور أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية مختلفة، أما بالنسبة لفترة القرن 18م المعروفة بمرحلة الدايات (1671-1830) شهدت الجزائر من خلال المقاومات السياسية وعرفت الاستقلال التام عن الدولة العثمانية. واقتصرت أعمالهم على الطاعة والولاء للسلطان باعتباره الخليفة الشرعي للمسلمين ، وتبادل الهدايا و إرسال الإعانات ومنح الأتراك المتطوعين للعمل في القرى والأرياف، وهذا ما أدي إلى تكوين علاقة بين الجزائر وإستانبول مجالها المصلحة المشتركة على غرار تعاون الدول الأوربية مع الجزائر ، باعتبارها كيانا سياسيا منعزلا عن الباب العالي[2]، واعتبار حكامها الدايات يمثلون رؤساء الدولة المستقلة.

ولعل أهم حدث يميز تبلور الكيان الجزائري في فترة حكم الدايات استطاعة الدايات التخلص من الباشا مبعوث السلطان إلى الجزائر، الذي كان يعتمد عليه الباب العالي في إرساله إلى الجزائر لتمثيلها شخصيا لدى ديوان الجزائر [3] ، وعرف النظام السياسي للجزائر إبان العهد العثماني ازدهارا وتطورا ويتضح ذلك من خلال المراحل التي مر بها وجود الحكم العثماني في بلاد الجزائر، حيث كل فترة تمثل نظام سياسي معين وقد قسم تاريخ الوجود العثماني في الجزائر إلى أربع مراحل، ونحاول تسليط الضوء على المرحلة الأخيرة في القرن 18م

مرحلة الدايات :1671-1830: هنا عرفت الجزائر مرحلة جديدة في علاقاتها مع الدولة العثمانية حيث تميزت باستقلال شبه تام عن الباب العالي، كما كان هناك خلاف بين المؤرخين في قضية انتقال السلطة من قادة الجيش البري إلى قادة

---

[1] عائشة غطاس: مرجع سابق، ص ص 57 - 60.

[2] الباب العالي: اسم أطلق في العصر العثماني على مقر الرسمي لرئاسة الوزراء (الصدارة العظمى) في إستانبول، ابتداء من عام 1718م، وكان من قبل هذا التاريخ يطلق على البلاط السلطاني، ينظر: مصطفى عبد الكريم خطيب: معجم المصطلحات والالقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت،1996م، ص62.

[3] ناصر الدين سعيدوني : الجزائر في تاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، مؤسسة الوطنية للكتاب ، د – ط ، الجزائر، 1984م، ص ص 14-16.

الجيش البحري [1].كما عرف الجانب السياسي في العهد العثماني بتميزه بجغرافية سياسية محددة وسياسة واضحة إذ نجد أن المركزية السياسية العثمانية [2]،
التي شهدت مقاطعة الجزائر فيها نظم عديدة سياسية منذ إلحاقها بالدولة العثمانية ، وتميزت هذه السلطة السياسية والمتمثلة في البيلرباي "أمير الأمراء" وذلك عند ارتباطه بالباب العالي وتلقى الأمير السلطانية منه ، غير أن هذا النظام تحول إلى مقاطعة مستقلة في أقل من قرن أصبحت تبرم الاتفاقيات مع الدول الأخرى ،وأدى هذا التغير الخارجي إلى ظهور عدة تحولات داخلية في هرم السلطة المحلية ومختلف هيئاتها ،والتي تغلب عليها الجانب العسكري بين أعضاء [3]الديوان [4] والحاكم العام والذي تحصل على عدة تسميات في كل فترة، ورغم كل هذه التقلبات في الأوضاع السياسية فقد كان للحاكم دور بارز في إدارة شؤون المقاطعة بما فيها عاصمتها الجزائر، حيث يوجد مقرها العام والتي كان يطلق عليها دار السلطان، وكان الحكام يولون الاهتمام الكبير في المشاريع العامة والقيام بحاجات السكان من المرافق و الأمن ووسائل العيش [5] ، وقامت التركيبة التركية من جانب تكوينها الاجتماعي والعرقي على إبقاء الأهالي بعيدين عن الأمور النيابية ، وإدماج سكانها الأوساط الشعبية ،وذلك من أجل إبقاء سيطرتها وهيمنتها على المناصب الحكومية ، مما أدى هذا إلى ظهور حقد الرعية اتجاه الطبقة الغريبة نتيجة ما فرضته من فرائض وغرامات أدت بهم إلى القيام بأعمال القتل والاغتيال والثورة ،وهي الوسيلة الوحيدة التي تستعملها القوى المعارضة لتصفية حساباتها ، حيث عاش هذا النظام في الجزائر منعزلا ومتقوقعا على نفسه ، بعيدا عن هموم ومشاكل الناس أدى بتهميش العنصر المحلي وحدوث قطيعة بينه وبين الحكام الأتراك العثمانيين، تجلت في قيام الثورات ذات طابع السياسي نذكر منها ثورة منطقة القبائل ، وكذا إبعاد السكان المحليين عن ممارسة السياسة وعدم توليهم المناصب العليا ، خاصة

---

[1] رنجة عروك: العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1830-1791)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تاريخا لمعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2014-2015، ص ص13-15.

[2] أبو القاسم سعد الله : أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، ط1، درا الغرب الإسلامي، جامعة الجزائر، بيروت ، 1996، ج4 ، ص8-9.

[3] مصطفى احمد بن حموش: فقه العمراني الإسلامي، من خلال الأرشيف العثماني الجزائري ، 1820م ، من واقع الامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعية، دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء التراث، ط1، دبي، 2000م ، ص23.

[4] الديوان: لفظ اصطلاحي أطلق في المصادر العربية والإسلامية على المكان الذي يجلس فيه الكتاب والذي كان معدا لحفظ دفاتر الدولة وسجلاتها، ينظر: مصطفى عبد الكريم خطيب، مرجع نفسه، ص191.

[5] مصطفى احمد بن حموش: مرجع سابق، ص 23.

الفئة المتعلمة منهم والأعيان وكذلك تهميش ذوي الأصول الجزائرية في تمثيل الحكومة كالسفراء أو مبعوثين في مهام خاصة ،وأعطاها لفئة العنصر التركي العثماني ،وأيضا الذين لهم صلة بالباب العالي أو من كانت لهم صلة بالدم كالكراغلة [1] ، والذين تخوف منهم العثمانيين وذلك نتيجة الثورات ، الأولى التي قام بها على الاتراك خلال سنوات 1629-1633، إلا أنه لم يتحسن وضع الكراغلة طول فترة حكم الدايات 1671-1830 ،وظلوا في مناصب أقل من آبائهم ،وفي القرن 18م عمل الأتراك على تغيير وجهة نظر في هذه الفئة وأصبح من الضروري إعطاء هؤلاء المناصب الهامة ،والعمل على توليهم ومشاركتهم في الميليشيا ، وفي مقدمتها منصب الباي.

كان للكرا غلة دور كبير في أواخر العهد العثماني وذلك نظرا لمشاركتهم في العديد من الأحداث [2] ، وذلك لأنهم كانوا على اتصال منتظم بكبير الوزراء السلطاني وهم الذين يحكمون كأسياد مطلقين بمساعدة مجلس الديوان يتكون من خمس موظفين كبار من أصول تركية [3] ، مما أدى إلى انتهاج الحكام الأتراك في أواخر القرن 17م سياسة تتمثل في السيطرة وبسط نفوذ البايلك على مناطق وجهات داخلية، والعمل على إخضاعها للقبائل الممتنعة ، وذلك بالاعتماد على أسلوب القوة ، وعدم الاهتمام وتجاهل رجال الدين وادي هذا إلى ظهور اضطرابات مختلفة وانتفاضات في اغلب الجهات. [4]

أما بخصوص حكام الدايات فكان ينتخب الداي مدى الحياة مما يؤكد أن بقاء هذا الأخير على وجود الاستقرار[5] ،وغيره من أعضاء حاشيته تدخل أيضا في جملة من اختصاصاته وذلك من خلال النظام السياسي الذي اعتمدوا عليه في الجزائر. [6]

---

[1] الكراغلة: تكونت هذه الجماعة نتيجة تزاوج افراد الجيش التركي الإنكشاري بالنساء البلاد الجزائريات وظهرت اول مرة في المدن التي تقيم بها الحاميات التركية وهي الجزائر وتلمسان..، ينظر: سعاد البوطي: طائفة اليهود ودورها في احتلال الجزائر 1792-1830م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، في تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2013-2014م، ص16.

[2] هلالي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى ، الجزائر، 2008م، ص ص 10-14.

[3] شارل زوبير اجيزون : تاريخ الجزائر المعاصر ، تر: عيسى عصفور ،دار المنشورات عويدات ،ط1، بيروت ، 1982 ، ص12.

[4] سعاد عاقد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في أواخر 1519-1830م دار السلطان نموذجا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ، 2013-2014م، ص64.

[5] رنجة عروك: مرجع سابق، ص16.

[6] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تح: محمد العربي زبيري، منشورات anep، د – ط ، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، وحدة الرعاية ، الجزائر ، 2006م ، ص 87.

كما عمل الدايات على تكوين سلطة واسعة لأنفسهم، فهم يعينون الوزراء الذين تتشكل منهم الحكومة ويعقدون الاتفاقيات الدولية ويعلنون الحرب ويبرمون معاهدات السلم[1].

تطور حكم الدايات إلى أن أصبح مطلقا ،وصار اجتماع الديوان شكليا فقط ، فالداي يقوم باختيار وزراءه الذين يتكون منهم مجلس الدولة ،وكان الداي يعين عن طريق ثلاثة موظفين ساميين من بينهم الخزناجي و آغا العرب وخوجة الخيل واستمرت فترة حكم الدايات إلى غاية الاستعمار الفرنسي 1830م ،وعرف هذا العهد مرحلتين :

مرحلة القوة والاستقرار (1671-1830) : والتي تميزت بما يلي : تحرير وهران الأول سنة 1708م والثاني سنة 1792م ، أما بالنسبة للمرحلة الثانية من 1805-1830م فتميزت بتزعزع الحكم العثماني في الجزائر ،حيث عرفت البلاد آنذاك اضطرابات وانتفاضات داخلية وتراجعت سيرورة الحياة السياسية والعسكرية التي كان لها تأثير سلبي على الأوضاع العامة .[2]

عرفت إيالة الجزائر في آخر مرحلة لها من الحكم العثماني منحدرا خطيرا شمل جميع المجالات ، وذلك برغم من قيام بعض الدايات من أجل إصلاح البلاد من أمثال الداي محمد بن عثمان باشا إلا أنها لم تف بنتائج جيدة ،مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الداخلية وظهور الأطماع الخارجية ، كما شهدت هذه الأخيرة حالة من الفوضى والاضطراب ارتبط بعدم الاستقرار السياسي وهذا ما أثر على الأوضاع السائدة ،وهذا لا ينكر وجود محاولات كان الهدف منها إصلاح وتغيير التدهور الذي عرفته الإيالة ،ولعل أهم حدث كان في القرن 18م هو المحاولة التي قام بها الداي محمد بن عثمان باشا وتكمن أهميتها في سيادة الاستقرار والأمان .[3]

بداية من العقد الثاني من القرن 18م شهد نظام الدايات استقرارا ، ويتضح ذلك من خلال طريقة انتخاب الداي وأيضا مدة الدولة ، أما بالنسبة للفترة الممتدة من أواخر القرن 18م وخاصة بعد فترة حكم الداي حسن الذي دامت ولايته سبع سنوات (1791-1798)إلى غاية انتهاء الحكم العثماني وتميزت بعدم الاستقرار

[1] رنجة عروك: مرجع سابق، ص 16.

[2] أحلام صحراوي: الاسرة البايلكية الحاكمة في ايالة جزائر الغرب في عهد الدايات وأثرها في تثبيت الحكم العثماني (1671-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث والمعاصر، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة ،2017-2018م، ص16-17.

[3] مبارك شوادر: لمحة عن الأوضاع السياسية للجزائر في أواخر العهد العثماني، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، مجلة العلوم الإسلامية وحضارة، ع4، الجزائر، ديسمبر ،2016م، ص 224.

والاضطراب ، حيث عاد الجند إلى طبيعتهم المتمثلة في التمرد والفساد وأصبحوا يعينون الحكام على حسابهم ،وأن معظم الحكام انتهت فترة حكمهم بالاغتيال من طرف الجند إلا أن هناك داي واحد هو الداي علي باشا الذي كانت وفاته طبيعية ، برغم عدم وجود الاستقرار الذي شهدته الفترة إلا أن هناك دايات أقوياء استطاعوا أن يعيدوا للسلطة مظهرها القوي وهيبتها ومن بينهم الداي علي خوجة.[1]

ونستخلص مما سبق ما يلي:

شهدت الأوضاع السياسية في فترة حكم الدايات وهي اخر مرحلة في العهد العثماني والتي استمرت من سنة1671ال غاية 1830م، وتمثلت في سيطرة الإنكشارية على مقاليد الحكم بعد ان كان الامر يختار من طائفة رياس البحر.[2]

ولقد تميزت فترة الدايات عن الفترات الأخرى بانتشار الفوضى والاضطراب في كامل أرجاء البلاد مما أدى الى عدم استقرار الحكم، فقد تولي الحكم في هذه الحقبة الممتدة ما بين 1790-1830م ثماني دايات واغتيل ستة منهم.[3]

كما شهدت الجزائر في فترة حكم الداي محمد بن عثمان باشا التي كانت مدة حكمه من سنة 1760 الى غاية 1791م في النصف الثاني من القرن 18م استقرارا نسبيا واستطاعت السيطرة على الأوضاع التي شهدتها الميزانية العامة.[4]

كما تعتبر مرحلة الدايات من أهم فترات الحكم العثماني التي مرت بها الجزائر، حيث تعتبر أطول فترة في مراحل الحكم ، حيث استمرت من سنة 1671ال 1830م حيث تمثل نصف تاريخ الوجود العثماني بالجزائر وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الاستقلال الحقيقي للجزائر عن الدولة العثمانية ،وما يميز هذه الفترة الفوضى في الحكم وكذلك الصراع والشجار بين الإنكشارية والرياس من أجل السلطة [5]

---

[1] عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين ،2007 م ، ص ص 58-60.

[2] سعاد البوطي: مرجع سابق، ص 8.

[3] شوتيام ارزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م، ط1، دار الكتاب العربي ، الجزائر، 2011 م ، ص27.

[4] صالح فركوس : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، د – ط ، دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ، 2005م ، ص131.

[5] جمال الدين سهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 13، الجزائر، 2011م، ص147-148.

حيث تمثل هذه الفترة القوة العسكرية ويقوم الحاكم باختيار وزراء البحرية ،ويعتمد في تشكيل مجلس الدولة على أسلوبه، كما أن الدايات في هذا العصر يتصرفون على حساب سلوكهم ،فمنهم من كان صالحا ومهتما بشؤون الرعية لا تهمه الأمور الدنيوية ومن بين هؤلاء نذكر : محمد بن عثمان باشا ،ومنهم من كان لا يستطيع تحمل مسؤولية إدارة دفة الحكم وتسييره، كما شهد الدايات فترة اغتيالات مما يدل ويؤكد شدة الصراع القائم على الحكم ،وهذا ما ترتب عن بنية النظام السياسي الذي كان ينقصه القوة الكافية لتفادي هذه المشاكل.[1]

***نظام الدايات :1671-1830:**

لم يدم نظام الاغوات الذي كان يحمل منذ تأسيسه بذور زواله إلا إثني عشر عاما من سنة 1659الى سنة 1671، عرفت فترتها كلها فوضى مستمرة أدت بطائفة الرياس إلى حدوث وتنظيم وانقلاب جديد يكون النظام الناتج عنه لفائدتها إذا قررت طائفة الرياس إلغاء نظام الأغوات وتعويضه بنظام الدايات، ومن بين هؤلاء نذكر منهم:[2]

الداي بابا حاجي مصطفى : تولى منصبه يوم الجمعة 6صفر 112ه 23جويلية 1700م،وقد اشتهر بالحرب والقتال ومنها الحرب التي شنها الباي التونسي مراد بوبالة على الجزائر، حيث حاصر مدينة قسنطينة لمدة أشهر بسبب خلاف شخصي ومنافسة بين الباي والداي ، إذ خرج الداي بابا حاجي وجيشه والتقى بالعدو في

---

[1] شيماء جوبر: المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر عهد الدايات 1671-1830م (انموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التاريخ، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ،2016-2017م، ص16-17.

[2] محمد الميلي: الجزائر في المرأة التاريخ والمكتبة البعث، د – ط ، الجزائر ،1980-1979، ص125.

مكان اسمه جوامع العلمة (سانت ارنو) وهو شرق سطيف بثلاثين كيلو متر، إلا أن الجيش الجزائري كان ضئيلا مقارنة بالجيش التونسي ، ما جعل الباي مراد يستهين به ويقضي وقتا للراحة ،وفي منتصف الليل من يوم 19ربيع الثاني 112ه /3اكتوبر 1700م انقض عليه الجيش الجزائري وانهزم الباي[1]مراد ، وقد تدخل الباب العالي لإزالة هذا الخلاف بينهما ، إلا أن الباي مراد رفض وتمرد على الباب العالي وقتل يوم 13محرم1114ه/1جوان1702م ليستمر حليفه المولى إسماعيل على خطته الهجومية ،غير أنه انهزم هو الآخر أيضا ،ويجب الإشارة إلى أن ملوك المغرب الأقصى المناهضين للأتراك بالجزائر كانت لهم يد في الثورة والفتن ، وأدى هذا إلى نقل مركز الولاية الغرب من مازونة إلى معسكر وذلك استعدادا لمقاومة غارات الإسبان ،وللدفاع عن وهران ، ليعود القتال بين الجيشين التونسي والجزائري مرة أخرى ، حيث أحاط الجزائريون بتونس فحاصروها مدة شهرين وهزموهم ، و أخذوا الباي التونسي إبراهيم الشريف ومعه أخوه محمد ، ثم تخلوا عن تونس ،وعاد الجيش الجزائري أدراجه ، لتحدث فتنة بالجزائر قتل فيها الداي بمدينة القليعة ،وقد أرجع سبب قتله لقولين متناقضين : الأول هو غضب من ما فعله مع جيشه من فضائع بتونس ،أما الثاني فهو انتقاما من الداي لأنه عاد من غزاته ضد تونس من غير طائل. [2]

ولاية الداي حسين خوجة:

اشتهر بلقب الشريف تولى منصبه سنة 1117ه1705م ، وأول ما قام به هو حل وثائق الباي التونسي و إعادته ضمن حامية جزائرية لتونس شرط أن يبقى تحت نفوذ سلطة الحكومة الجزائرية ،فقبل ذلك إلا انه لم يبلغ تونس حتى أحاط به الجيش التونسي، وقتل الباي إبراهيم مع عدد من الحامية الجزائرية ،وفي عهده قدم الباب العالي إلى الجزائر هدايا متمثلة في قذائف وبنادق المدفعية وحمولة من الخشب الخاص بصناعة السفن ،وقد ثار الجند الجزائري ضد الداي لأنه غير مكترث بالحاجات الضرورية بسبب عجز الميزانية ونفاذ المال في الحروب بين القطرين الشقيقين وظهور انحلال في سياسته وضعفه تجاه مقاومة الاحتلال الإسباني بوهران ،مما جعله يعتزل السياسة هو وحاشيته وأبحر بهم إلى المشرق

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، د – ط ، دار الثقافة، بيروت، 1980 م ، ج 3 ، ص204 .

[2] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: مرجع نفسه ، ص205.

فوقعوا بيد جماعة من زواوة فأخذتهم إلى قربة هناك وبعد تسعة وثلاثون يوما توفي الداي حسين خوجة ودفن بها يوم الخميس من ذي الحجة 1118ه/1707م .[1]
إذا كان الوالي رئيسا للجهاز الإداري في الولاية ومسؤولا عن ضمان استمرار ولائها للسلطان والعمل على توفير العدل والامن للمواطنين اذا كان يشرف على شؤون الإدارية بمساعدة عدد من الموظفين، ظهر هذا تقسيم الإداري نتيجة اتساع رقعة الدولة العثمانية بلغ عددها 32 ولاية أواخر القرن 17م إضافة الى ايالات وباشاوات التي عرفها هي الأخرى أيضا هذا التقسيم الإداري والعسكري لدولة [2] ، التي أقامها العثمانيون في الجزائر والتي لم تختلف عن النظم الذي اقاموها في اسطنبول وفي الأجزاء الأخرى من الدولة ، اذا تميز الحكم العثماني في الجزائر بخضوع لسلطان وعدم الاستقرار الإداري وكان هناك تفاهم بين السلطان والحاكم في الجزائر ، وهذا ما ميز الإدارة العثمانية وظهور اهم خصائص الولاء المطلق للسلطان . كما كانت الإدارة العثمانية تسعى للحافظ على التقاليد الاجتماعية والدينية ومتمسكة بهم وتمتاز بالقسوة في العقوبات وسرعة التقاضي وتنفيذ الأحكام .[3]

ثالثا: خصائص نظام الدايات

كان الداي بمثابة المسؤول العسكري والسياسي للبلاد والقاضي الأعلى في شؤون الحرب والسلم ويقوم بإدارة الضرائب وكذلك التوظيف أ أي يتمتع بصلاحيات غير محدودة حيث يعتبر القتل هو الأداة لإنهاء صلاحياته

كانت له صلاحيات متمثلة في تعيين البايات والموظفين غير انه كان يخضع لقواعد قاسية حيث يتم انفصاله عن اسرته التي يراها مرة في الأسبوع لأنه يعتبر "اب للجميع" على غرار الصلاحيات التي يقودها الا انه كان تحت تصرف رغبة ضباط الإنكشارية

---

[1] عبد الرحمن جيلالي: مرجع سابق ، ص206.

[2] إسماعيل احمد ياغي: الدولة العثمانية في تاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1997م، ص82-83.

[3] أبو قاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر حديث "بداية الاحتلال" ط3، ش – و – ن – ت ، الجزائر ،1982م، ص ص 47-55.

الداي كان له تصور محدود من طرف الديوان وإذا قتل ترجع ثروته الى الخزينة.[1]

وان اغلب الدايات كانوا بعيدين كل البعد عن العلم والمعرفة والثقافة واستولوا مناصب في الحكم وكانوا يمتهنون وظائف عنيفة كإسكافي وحارس فمثلا الداي احمد باشا (1695-1698م) كان رجلا كبيرا في سن ومريض ويقوم بتصليح الأحذية فمهامه تقتصر على الامضاء فقط اما بخصوص الحكم كان بيد طائفة الإنكشارية، إضافة على ذلك كانوا هؤلاء الحكام يتميزون بظاهرة الفساد والرشوة واسراف أموال الخزينة ومثال على ذلك الداي علي باشا

وخلاصة القول:

وما يتميز به هذا العهد من فوضى واضطراب في الحكم وكذلك الصراع الناجم بين الإنكشارية ورياس البحر من اجل السلطة كان له تأثير سلبي على العلاقات بين الدايات والرعية وظهر ذلك في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[2]

المبحث الثاني: نظام الإداري للجزائر خلال قرن18م

شهدت ايالة الجزائر اثناء العهد العثماني الكثير من الاضطرابات والفوضى ظهرت نتيجة عدم وجود استقرار سياسي داخل الايالة، كان لها تأثير على الأوضاع العامة، لاكن رغم هذا التدهور الا انها وجدت محاولات إصلاحية من اجل تغيير هذا الوضع الذي شهدته هذه الايالة، ولعل اهم تلك المحاولات التي ظهرت في القرن 18م نجد محاولة التي قادها "الداي محمد عثمان باشا واخرون " من اجل البحث عن السيادة والاستقرار.[3]

وكان اول تنظيم اداري للجزائر هو قرار خير الدين بتقسيم الجزائر الى قسمين: شرقي وغربي عاصمة الشرق كوكو ببلاد القبائل ونصب عليه ابن القاضي اما الغربي بقيادة محمد بن علي اما هو فاحتفظ لنفسه بالجزائر وكانت الغاية من هذا

---

[1] جمال الدين سهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال قرن 11ه -17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 13، الجزائر، 2011م ، ص 148.

[2] جمال الدين سهيل : مرجع سابق ، ص 149.

[3] مبارك شوادر: مرجع سابق، ص 225.

التقسيم الاعتماد على العنصر المحلي في الحكم [1] وتلتها ظهور بعض التقسيمات الإدارية الإقليمية الا ان هذه الأخيرة ظلت قائمة الى نهاية العهد العثماني وتعود هي الأخرى أيضا الى فترة عهد حسن الباشا بن خير الدين حيث قام بتقسيم اخر للبلاد وضم اربع مقاطعات وهي: دار السلطان ،البايلكات التيطري وقسنطينة والغرب والتي سنتطرق اليها لاحقا [2] ،
لم يقوم العثمانيين بوضع خطة واحدة عامة لإدارة حكم البلاد التي خضعت لهم وأصبحت تحت ولائهم ،بل كان لها تأثير كبير بالأوضاع سائدة في سياستهم الإدارية بصورة عامة في جوانب الداخلية في بلاد قبل احتلالها وكان يعتمد التنظيم الإداري العثماني ويرتكز في البلاد المفتوحة على قبولها وضع ممثل وهو السلطان او نائبه ، كما تميز الحكم العثماني بمحاولتهما قدر الإمكان التخفيف من أعباء الحكم والإدارة ولهذا كان الحكم التركي ظاهريا اكثر منه حقيقيا ولا سيما في مناطق النائية ،مما جعلها تأخذ اسما حديثا وتعرف بهما خلال الحكم العثماني والذي كان يقتصر على اسم المدينة التي أصبحت مقر الحكم العثماني [3]

أولا: نظام الحكومي لدولة الجزائر:

تميزت حكومة الجزائر بمجلسين: مجلس الشورى ومجلس الديوان، مجلس الشورى كان يتكون من أربعة عناصر وهم:
-وكيل الحرج: وهو الذي يهتم ويتصرف بشؤون الدولة العسكرية والمدينة في البر والبحر
-خوجة الخيل[4]: وهو بمثابة وزير الحربية ويقوم بأعمال في مجال أملاك الدولة
-الخزنادار : ويعرف أيضا باسم الخزناجي وهو وزير المالية
-الاغا: وهو الحاكم العام للقوات المسلحة البرية

[1] حسن بربوة: إشكالية نظام الحكم العثماني في الجزائر 1518-1830م بين نظرة المدرستين التاريخيتين الفرنسية والجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ، جامعة يحي فارس، الجزائر ، د – ت ، ص10.
[2] صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، د – ط ، دار هومة ، الجزائر، 2012، ص281.
[3] محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال العثماني الى الاحتلال الفرنسي، ط1، دراسات في تاريخ شمال افريقيا الحديث، كلية الآداب، جامعة دمشق ، 1969م، ص 45-55.
[4] خوجة الخيل: اما خوجة الخيل فان له رعية من غرب الصحراء وهم نجوع فأولهم: نجع عبد الرحمان ونجع الزناجرة والبواعيش ، فيدفعون له الخراج والزكاة الا انهم يمنعون الزكاة ، وخوجة الخيل قائد يسمى قائد العرب ومستقرة متيجة وله أعوان ، وله اشياخ لجمع المطالب المخزنية . ينظر الى : احمد توفيق المدني: مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب اشراف الجزائر ، 1168-1246ه/1475-1830م، د – ط ، ش – و – ن – ت ، الجزائر ،1974م، ص 49.

اما بالنسبة لمجلس الديوان كانت مدة انعقاده 3 مرات خارج القصر ومرة واحدة داخل القصر، وكان يتكون من عدة أسس متمثلة فيما يلي:
-الخليفة وهو الذي ينوب رئيس الدولة
-الدفتر دار وهو رئيس الديوان وأيضا كاتب الدولة العام، والكتابة في ذلك الوقت باللغة التركية وهي اللغة الرسمية واللغة العربية وهي لغة الدين
-الباش سيار: وهو عبارة عن مدير البريد (البوسطة) اما السيار هو حامل الرسائل والاوامر ليؤديها الى أصحابها
-القبودان : رئيس ويمثل امير البحر
-الترجمان – شاوش الكرسي وهو عبارة عن حلقة وصل بين الداي واكابر الموظفين
-بيت المالجي: وهو الذي يهتم بأمور جميع المواريث يموتون من غير وارث. [1]

* شهد النظام الإداري في الجزائر في القرن 18م ازدهارا وتطور ملحوظا وملموسا واهتمام بالشؤون الداخلية للبلاد وعمل على بسط نفوذ البايلك على المناطق الواسعة التي امتنعت عن الحكام الاتراك وذلك نظرا لبعده عن مراكز الحاميات العسكرية وصعوبة تضاريسها ، وفي الوقت قل فيه نشاطا جهاد البحري "القرصنة" اذا لم توفر الغنائم لدولة ما تحتاجه من مبالغ مالية وادى هذا الى اهتمام بالأمور الداخلية وحدوث بعض التحولات وتغيرات التي عرفتها منطقة البحر الأبيض المتوسط في موازين القوى ، كما ظهر ضغط على الأرياف بفعل زيادة المطالب المخزنية وكثرة الضرائب ومحاولة الحكام في الأقاليم ببسط نفوذهم الفعلي على جهات الممتنعة ،ونتج عن هذ الاضطراب في سلك الإداري بالمدن تمثل في ظهور الاغتيالات واوامر النفي والمصادرة في حق الموظفين الكبار في جهاز البايلك ونشوب حركات العصيان ، أدى هذا التحول الكبير في الاهتمام بالأمور الداخلية لبلاد رغم سلبيته الا انه كان يحمل في طياته بذور تكوين دولة وطنية وامة حديثة ومتجانسة ، كان النظام الإداري احد مظاهرها الحقيقية ومن خلالها بدأت تظهر ملامح إيجابية في تصرفات بعض الحكام اذا سعى البعض منهم الى تقرب من العنصر المحلي ليكون حاكما ومدافعا عنه ، وفي نفس الوقت عمل على القضاء على احتكار الأقلية التركية للسلطة ، فالدأي " علي خوجة"

[1] عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي، د – ط ، دار الحضارة ، الجزائر، 2006 م ، ص ص76-78.

بادر بنقل مقر الحكم من القصور الجينية الى حصون القصبة وعمل على نقل خزائن الدولة ووثائق الإدارة ليكون بعيدا عن انظار ومراقبة الاتراك.[1]

كما عرف الجهاز الإداري كذلك تحولا أيضا بخصوص فئة الكراغلة التي سمح لهم بان يأخذوا مناصب سامية في دولة مثل : منصب الباي والخزناجي وبيت المالجي واغا العرب وخوجة الخيل ،وهذا التحول سمح "للحاج احمد" ان يتولى مقاليد البايلك قسنطينة (1837-1826)، وهذا ما جعل الجهاز الإداري للجزائر العثمانية بسيط في تنظيماته ومتطورا في صلاحياته فهو يتمشى مع حاجات ومتطلبات التي تفرضها الأوضاع في شتى المجالات وهذا ما أدى الى تطور نظام الجهاز الإداري في تدعيم الحكم العثماني بالجزائر مدة طويلة تجاوزت ثلاثة قرون (1830-1615م) ، وعرف هذا الجهاز بكونه عمليا في اجراءاته واقعيا في احكامه ، وكما اتبع الجهاز الإداري في العهد العثماني نظام الرواتب النقدية واحترامه لتسلسل التدريجي للمناصب الإدارية والتي بموجبها يأخذ بعين الاعتبار صلاحيات الموظفين وتوعية المهام الإدارية المطلوبة منهم.[2]

كان الوالي رئيسا للجهاز الإداري في الولاية ومسؤولا عن ضمان استمرار ولائها للسلطان ،والعمل على توفير العدل والأمن للمواطنين ،إذ كان يشرف على شؤون الإدارية بمساعدة عدد من الموظفين وظهر هذا تقسيم الإداري نتيجة اتساع رقعة الدولة العثمانية بلغ عددها 32ولاية أواخر القرن 17إضافة إلى إيالات وباشويات التي عرفها هي الأخرى أيضا هذا التقسيم الإداري والعسكري للدولة[3] ، التي أقامها العثمانيون في الجزائر والتي لم تختلف عن النظم الذي أقاموها في

[1] ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية "دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني" ، ط 2 ، دار البصائر ، جزائر ، 2009م ، ص 198-199 .

[2] ناصر الدين سعيدوني : مرجع سابق، ص ص199-201.

[3] إسماعيل احمد ياغي: الدولة العثمانية في تاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض ، 1997م ، ص 82-83.

إسطنبول وفي الأجزاء الأخرى من الدولة ،وتميز الحكم العثماني في الجزائر بالخضوع للسلطان وعدم الاستقرار الإداري ، وكان هناك تفاهما بين السلطان والحكم في الجزائر ، وهذا ما يميز الإدارة العثمانية وظهور أهم خصائص الولاء المطلق للسلطان ، كما كانت الإدارة العثمانية تسعى للحفاظ على التقاليد الاجتماعية والدينية ومتمسكة بهم ، وتمتاز بالقسوة في العقوبات وسرعة التقاضي وتنفيذ الاحكام. [1]

كما كان الأهالي يحترمون السلطان العثماني احتراما دينيا خالصا، ويرتبطون به بأقدس الروابط وأقدمها ويدينون له بالولاء والطاعة. [2]
تميزت الإدارة العثمانية بتقسيمات إدارية وضعها الأتراك و يوجد في كل قسم منها أهل المخزن والرعية وهي كالتالي:
-دار السلطان: وهي عبارة عن المناطق التي لها صلة بالداي مباشرة وتشمل 5 مدن جغرافيا وهي: الجزائر -البليدة- القليعة- شرشال ودلس، وكذلك تشمل "الأوطان" التي وضعت تحت أوامر القواد الأتراك رأسا للأغا والذي يعتبر قائد جيش الداي
وخارج هذه المناطق هناك مجموعة من القبائل والجماعات التي وضعت تحت أوامر الآغا مباشرة أو خوجة الخيل، وهي القبائل التي طالبت أن تكون مباشرة تحت حماية الداي تهربا من سلطة الباي [3].
-بايلك التيطري: عاصمته المدية ،وهو أول البايات في نظام التشريفات ولكنها لها أهمية قليلة من حيث الجانب السياسي والاقتصادي التي تكتسبها المنطقة التابعة لها بالرغم من فخامة حرسه وأعلامه السبع ،وجعلها الأتراك تحت إدارة حاكم خاص تابع رأسا للديوان الأكبر في مدينة الجزائر ، الشيء أو الأمر الذي قلل من أهميتها إن الحاكم الحقيقي للمنطقة هي "عائلة الشيخ المختار " ،لكن الاتراك عملوا على تفارق هذه العائلة إلى "صف غربي" و "صف شرقي" يتصادمان دوما تارة يستميل الذي ترأس الصف الغربي ويستشيره في كل شؤون بايلك التيطري ، وتارة يستميل الداي رأس الصف الشرقي فيغر منافسه إلى الصحراء ، وقد كان

[1] أبو قاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال " ، ط3 ، ش – و – ن – ت ، الجزائر ،1982م، ص47-55.
[2] محمود ثابت الشاذلي: المسالة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية (1299-1932م)، ط1 ، مكتبة وهبة ، القاهرة، 1989م ، ص81.
[3] مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، مكتبة الغمضة جزائرية ، د – ط ، الجزائر، بيروت ، 1964م ، ج3، ص 295.

لبايلك تيطري مقسما إلى أربع قيادات هي "قيادة تل الظهراوية، قيادة تل القبلية - قيادة الديرة أو قيادات سور الغزلان وقيادة الجنوب، وتشمل على قبائل الرحل وأتباع أولاد مختار. [1]

بايلك الغرب : كانت وهران تتميز بالطابع العسكري في التنظيم ،وذلك نظرا لما شهدته من منافسات وحروب بين الأتراك وسلاطين المغرب الأقصى من جهة ،وذلك نظرا لمتطلبات الدفاع العسكري ضد القاعدة الحربية الاسبانية في وهران (المرسى الكبير)، إذ كان هذا البايلك دائما على أهبة الاستعداد للدفاع والحرب ، وهذا ما نتج عنه تأثير في جانب الزراعة والعمران ، إذ لا وجود للاستقرار خارج المدن الكبيرة ومصدر رزقهم أصبح يعتمد على تربية المواشي ، وهذا الوضع جعل تنظيم بايلك وهران أكثر سهولة من جهة وأشد قوة ويعينون القيادة وهم :آغا -الدواوير -آغا الزمالة-خليفة الباي.

بايلك قسنطينة: لم تتمكن سلطة الأتراك في بايلك قسنطينة من السيطرة على منطقة الشرق الجزائري في وقت من الأوقات، فقد عمل مشايخ العرب أو رؤساء القبائل على تنظيم الثورات باستمرار في وجه الحكام الأتراك، ولم يستطيعوا التغلب عنهم وذلك نظرا لمناعة الجبال أو الاتساع الصحاري التي لجأ إليها الثور ، فعملوا على الكيد واستعمال الرشوة والفساد وذلك لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه قوة السلاح من تفرقة تضمن لهم استمرار السلطان. [2]

ومن بين الوسائل التي استعملها الأتراك هي دفع الجماعات التي يتمكنون من هزمها في السهول، وإبعادها عن أراضيها وإعطاء تلك الأراضي لمن يتعاون معهم ونتج عن هذه السياسة حول مدينة قسنطينة أملاكا واسعة تابعة للبايلك ، يمكن للأتراك أن يستغلوها إذا كانوا بحاجة اليها.

وهذا التقسيم يبين لنا أن الجزائر في العهد التركي في الجانب الإداري وتقسيماتها كان مرنا يتميز بمحاولة التكيف حسب ما تفرضه الأحوال المختلفة، فالنظام التركي أو العثماني يفصل أسلوب الإدارة المباشرة عندما يكون كذلك ممكنا، وهو ما حققته في هذه المناطق المختلفة التي استقر فيها الاتراك. [3]

وفي الأخير بالنسبة لتقسيمات أو نظام الحكم للإيالة يمكن القول أن السهر على التسيير الحسن للمدينة وتحقيق الأمن والاستقرار فيها غير مقصور على شخص

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي: مرجع سابق، ص 295 - 296.
[2] مبارك بن محمد الهلالي الميلي: مرجع سابق، ص 297 - 298.
[3] مبارك بن محمد الهلالي الميلي: مرجع سابق ، ص ص 297 - 300.

معين أو تقسيم واحد بل على عدة أشخاص وتقسيمات مختلفة إدارية وكذا سياسية إذ لا أحد له إشراف مباشر على ذلك.[1]

ثانيا: مميزات النظام الإداري للجزائر خلال قرن 18م

لقد مر النظام الإداري في إيالة الجزائر بمراحل مختلفة تجلت في تطورها وازدهارها في عهد الدايات [2]، ويعود الفضل فيه إلى الجهاز الإداري المركزي وكذا للحكام الأتراك الذين قاموا بالسيطرة على زمام الأمور بمساعدة من مؤسسة الديوان الذي يهتم بتسيير شؤون البلاد وإدارة أمورها في عهد الدايات ومما تميز به هذا النظام نذكر[3] :

-الاستقلال التام للجهاز الإداري عن الباب العالي داخليا وخارجيا.
-نظام حكومي شبيه بالنظام الجمهوري الحديث السلطة العليا فيه للداي .
-اتباع الدايات للأحكام الدينية والوازع الديني في حكمهم وهذا ما كان يصلهم عبر فرمان من الباب العالي للحث على اتباع الدين في الحكم.
-عدم تدخل الباب العالي في كيفية تسيير شؤون البلاد أو التدخل فيها.
-اعتبار الجزائر كيان سياسي مستقل بذاته وكتابة لفظ "الجزائر" سنة 1613م ليصبح ثابتا عبر التاريخ.
-الجزائر عاصمة للحكم المركزي ودارا السلطان ودارا للجهاد ومركزا لعمليات الإدارة العليا.
-إقامة علاقات مع الدول الأوربية دون الرجوع للدولة العثمانية.
-استحواذ الحكام الأتراك على مناصب في جهاز الدولة أدى بظهور الفوضى في الإيالة .
-انتصار العنصر المحلي في الحصول على منصب الباي في بايلك الشرق أحمد باي .
-توزيع المناصب واختصاص الموظفين حسب متطلبات الوضع الاقتصادي والاجتماعي للإيالة وحسب أهلية المترشحين للمنصب.
-المساواة في دفع الضرائب، فالموظف مثله مثل باقي السكان.

---

[1] عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م"مقاربة اجتماعية واقتصادية "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، دولة في تاريخ الحديث، ج1، مولاي بلحميسي ، جامعة الجزائر ،2000-2001م، ص112.

[2] سفيان صغيري: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1830-1671م ، مذكرة لنيل الماجستير ، في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة حاج لخضر ، باتنة ، 2011-2012م، ص 75.

[3] عبد الله مقلاتي : المرجع في تاريخ المغرب الحديث ومعاصر "الجزائر -تونس -المغرب -ليبيا" ، ديوان المطبوعات جامعية ، د - ط ، الجزائر ، 2014م ، ص 30.

-تغلب الجانب العسكري في أواخر العهد العثماني على الوظائف الإدارية إلا أن هذا لم يؤثر سلبيا على مصالح الجزائر وتؤكد استقلاليتها. [1]

ختام الفصل:

وفي ختام هذا الفصل يمكننا أن نلخص النتائج التالية:

يتبن لنا أن الحكم العثماني خلال تواجده في الجزائر قد مر بعدة تطورات سياسية وإدارية حاسمة، إذ لعب العثمانيون دورا بارز في حماية هذه الإيالة وتوفير الأمن والاستقرار لها، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هناك جانب سلبي أدى بتراجع الجزائر في بعض الجوانب بسبب الفتن والصراعات بين بعض الحكام الاتراك.

دخلت تونس مع بداية القرن 18م اضطرابا سياسيا نتيجة استبداد وسيطرة الضابط التركي إبراهيم الشريف، فتعرضت لاحتلال دايات الجزائر ،فتراجع وانهار حكمه وظهرت على أنقاضه الدولة الحسينية التي بفضلها ساد الاستقرار في البلاد لكنها عرفت تراجع في سيرورتها خلال قرن 18م.

فكيف تأسس حكم الأسرة الحسينية؟ ومن هم أهم البايات في تلك الفترة؟ وما هي طبيعة النظام السياسي والإداري في تونس؟

[1] سفيان صغيري: مرجع سابق ، ص ص 76- 86.



الفصل الثاني : نظام الحكم السياسي والإداري لتونس في العهد العثماني خلال قرن 18م

المبحث الأول: المبحث الأول: النظام السياسي لتونس خلال قرن 18م

المبحث الثاني: نظام الإداري للجزائر خلال قرن18م

المبحث الأول: النظام السياسي لتونس خلال قرن 18م

أولا: بداية الحكم العثماني في تونس:

عندما استطاع الاسطول العثماني دخول تونس قام العلج علي ومعه سنان باشا على تنظيم إدارة الإيالة وضمها إلى سلطة بيلرباي تابعة للجزائر، وقام رمضان سنة 1587 بتعيين عليها خلفاء من أجل إداراتها ، لكن في سنة 1587م قام السلطان العثماني بإعادة هذا التنظيم في مناطق الدولة في شمال إفريقيا وتحويل كلا من تونس والجزائر إلى نيابات منضمة لإسطنبول ،ويسيرها باشوات يقوم السلطان بتعيينهم لمدة غير محدودة ،كما أن بداية هذا الحكم قد تميزت بالهدوء والاستقرار داخل هذه الإيالة التي قامت فيها إدارة البلاد مستندا إلى نظم حفصية وفرض الضرائب على كل المناطق وسيطرة السلطة من قبل الأتراك ، إذ نجد على رأس السلطة باشا يستعين بالحامية الانكشارية من أجل نشر الأمن والجهاد البحري وكذا مجلس الديوان الذي يقوم باستناد عليهما والأخذ برأيهما ،وهو الذي كان يقوم على فرض سلطته بالقوة ،ويعمل على جمع الضرائب التي تعود بفائدة إلى رئيس الإيالة ،وقد كان هذا الأمر يثير الكثير من السكان ولا يعجبهم ،و منهم القبائل التي لم تتقبل هذه السلطة الجديدة.[1]

ومن ناحية أخرى نجد نفوذ العسكر التركي يزداد ويعمل على منافسة الباشا، وهذا ما ساعد رجال الإنكشارية على اغتنام هذه الأزمة السياسية والمالية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية وتأثير السكان من هذه السلطة ومن سلوكها السياسي ، مما أدى بهم بالسيطرة على السلطة والقيام على تشكيل ديوان آخر إذ اختاروا هذا

[1] عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص45.

الديوان حاكما للبلاد ـ وأعطوه لقب الداي وتمت الموافقة عليه من طرف أعضاء الأستانة سنة 1591م.

واتضح هذا بعد حكم "إبراهيم رودسلي" أن نظام قادة العسكريين الديمقراطي صعب التطبيق وسيطرة عثمان باي على السلطة ،وقام بفتح عهد جديد في عام 1898م سيطر فيه الدايات بكل قوة ، واستمرت فترته حوالي القرن السابع عشر، وقد كان الحكم الفردي للدايات ناجحا ،وهذا نظرا لما يمتلكونه من قوة الشخصية، وقد سيطر الدايات على هذه البلاد ونشروا فيها الأمن وعملوا على تقسيمها إلى بايلكات على رأسها باي يقوم بفرض سلطته المباشرة على القبائل وفرض الضرائب وكذا التقرب من أعيان المدن انتقاما من زعماء القبائل التقليديين الذين أيدوا من قبل الحفصيين.[1]

ثانيا: تأسيس حكم الاسرة الحسينية :

لقد شهدت إيالة تونس في أواخر القرن 17 م اضطرابات وذلك بسبب التمرد الذي قام به مراد الثالث على عمه رمضان الذي كان بايا على تونس ، فعمل مراد الثالث على سجنه ثم قتله في سنة 1699م ، وسيطر على العرش وتحصل على

[1] عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص 45.

تصديق من الباب العالي ، وهذا ما ساعد في شرعية حكمه ، وأصبح يعمل على الانتقام من أعدائه واعداي أبيه ، وكان هو بنفسه يقوم بعمليات التعذيب.[1]

وفي ربيع 1700م وقعت معركة بين قوات باي قسنطينة ومراد باي وانتصر فيها مراد باي مرتكبا مجزرة في الأسرى ، وهذا العمل أدى لغضب الانكشارية وطلبوا الداي الحاج مصطفى بأن يعمل على الأخذ بالثأر من التونسيين ،ووقعت الحرب بينهم مرة أخرى ، وحظيت تونس بخسائر كبيرة وذلك نتيجة لسوء الإدارة التي أدت بتدهور العلاقات بين الإيالتين مما أدى بهم إلى مهاجمة بعضهم، إذ كان إبراهيم شريف يتخوف من الحروب التي ربما ستقع بين تونس وعسكر السلطان مما ينتج عليهما ضعف بين المسلمين والبلاد الإسلامية ، واستحسن السلطان هذا الرأي من طرف إبراهيم شريف وأعطاه الأمر بقتل مراد ، وعند وصول إبراهيم شريف إلى تونس قام بإخبار أحد أصدقائه بهذا الأمر لكنه نقلها إلى حسين بن علي.[2]

في حين نجد مراد الثالث سارع في إخباره والقيام بتحذيره من إبراهيم الشريف ، وقام بإرسال رسالة إلى مراد الثالث الذي كان يعمل على توجهيه للجزائر من أجل أن يحدث حرب معها ،وكان المكتوب قد وصل قبل وصول إبراهيم الشريف عنده ، لكن مراد الثالث لم يطلع على هذا الشريف في المكتوب ، وصل إبراهيم صباح لكنه رماه بالرصاص ثم قطع رأسه ، وأرسل كذلك خلف كلا من الباشا محمد وباي حسن مراد الثالث وقتلهم ،ثم قضى كذلك على حمودة بن حسن بن مراد وابنه وعمل على قتلهم، وهنا تم القضاء على هذه الاسرة المرادية وكانت

---

[1] سمية تركي: الاسرة الحسينية بتونس والقرمنلية بطرابلس الغرب (عهد التأسيس والمواقف) 1705-1745م "دراسة مقارنة" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2017-2018م ، ص 12.

[2] سمية تركي: مرجع سابق ، ص 13 - 14 .

نهايته بنهاية مراد الثاني وعمت في هذه البلاد اضطرابات أدت بظهور قيادة جديدة ونهاية أخرى سيطرة مدة من الزمن.[1]

*مبايعة إبراهيم الشريف واعتلائه عرش الايالة التونسية:

ومن خلال الأوضاع التي شهدتها الإيالة والتي كانت نتيجتها مبايعة إبراهيم شريف في شهر جوان 1702م استطاع أن يستقطب الأهالي بالأعمال التي قام بها، وهي التخلص من الأمور التي عانوا منها في فترة حكمه من ناحية ومن ناحية العمل على إرضاء الطائفة التركية العسكرية ، ولهذا تحلى بمظهر حسن وهو العمل الذي قام به لإبقاء على ذوي المراتب في مناصبهم إلا القليل تخلص منهم ، وبعد فترة من الانقلاب نجد أن إبراهيم الشريف تحول من سيرته الحسنة إلى سيئة وقام بظلم الرعية واخذ منهم أموالهم بالقوة وكذا القيام بأعمال السرقة لدى البوادي وقتل الأطفال في الحواضر وضواحيها ، حينها ثار أحد موالي مراد باي ومعه الأعراب ، إذ قاموا بثورات مما أدى بإبراهيم شريف بإرسال إليه محمد بن مصطفى ،لكنه تمكن منه وعمل على قطع رأسه ، وفي سنة 29اكتوبر 1702م،وعمل إبراهيم الشريف على إبعاد مصطفى وإعطائه منصب الداي وأصبح يكتب بأمر من إبراهيم شريف باي داي ،وفي سنة 1704م تحصل على ثلاثة القاب باي-باشا – داي.[2]

*حربه مع صاحب الجزائر:

ولقد قام إبراهيم شريف بالتحضير للتجهيزات اللازمة للدخول في حرب ضد مصطفى صاحب الجزائر في 25 افريل سنة 1705م ، وظهر مرض الطاعون والذي انتشر في أغلبية الجنود ،واجتمع الجمعان في مكان يدعى الكاف لكن خلال هذا الالتقاء لهم فر الكثير منهم بسبب السرقة التي تعرضوا لها من أموال وقتل أولادهم ،وفي 8 جويلية 1705م نزل الجزائريون بوادي الرمل ثم قاموا بإرسال رسالة إلى إبراهيم من أجل الصلح ،لكنهم وضعوا شروطا فيها ، الأول يتمثل في طلب المال والإبل ،وأن يعملوا على القضاء على من كانوا سببا في الفتنة ،وأن

[1] نفسه ، ص 14 - 15.

[2] سمية تركي: مرجع سابق، ص 15 - 16 .

يبعث أبناء الجزائر لكي يكون رهينة عندهم ،ويوفر لهم أموالا ،وكان هذا صعبا عليه ،إذ قال لهم خليفته اذا كنتم غير قادرين على إرسال أولادكم سوف يستمر القتل بين الطائفتين المسلمتين ،ولكن هو مستعد "خليفة" بأن يكون في مكان الأبناء وذلك من أجل القضاء على هذه الفتنة ، وأسير بنفسها حتى تعطهم المال" وافق إبراهيم على ما قاله خليفته حسين بن علي وهنا تجلت بوادر الصلح ،لكن سرعان ما أمر بالقتال عارضه كاهيته وطلب منه الصبر حتى ترجع الرسل ، لكنهما لم يستجيبا له ،وهنا وقع الصراع ولكن إبراهيم شريف ،لم يصمد حتى وقع أسيرا في 9 جويلية 1705م ،وكانت مدته 3 سنوات وشهرين وخمسة أيام. [1]

أما محمد أخوه لما علم بما حدث لأخيه طلب الأمان وسلم الكاف مقابل ذلك، وقاموا بأسره مع أخيه ونقلوه إلى الجزائر ، ودخل الجزائريون كاف وقاموا بنهبها، وعندما علم التونسيون بخبر الانهزام خافوا من أن يهاجمهم عدوهم وهم بدون أمير يساعدهم على التصدي لهذا العدو، وهنا طلب الأهالي والجند من أن يكون حسين بن علي حاكما للبلاد ، واتفقوا على مبايعته وكانت هذه الفترة الانتقالية التي عرفتها تونس من 1702م الى 1705م ،وبدأت الإيالة تميل إلى الحكم الذاتي ، وذلك بقيام الأسرة الحسينية التي ستحكم البلاد. [2]

ثالثا: عهد الاسرة الحسينية 1705-1881م

ومن خلال الأوضاع والاضطرابات في سنة 1705م التي عاشتها هذه الإيالة عمل أعيان هذه المدينة على التدخل من أجل وضع حسين بن علي دايا على تونس وذلك من خلال ما يتمتع به من خبرة إدارية وحكمة سياسية، استطاع أن يحقق الأمن والازدهار في هذه الإيالة ، وعمل على توريث السلطة داخل أسرته التي حكمت إلى غاية 1957م.

وقد شهدت إيالة تونس سنة 1728-1756م نوعا من الاضطرابات السياسية بسبب قيام حسين بن علي بتنحية ابن أخيه علي باشا من ولاية العهد وتعويضه بأحد

[1] سمية تركي : مرجع سابق، ص 18 - 19 .
[2] سمية تركي: مرجع سابق، ص 19 – 20 .

أبنائه، وذهب علي باشا إلى الجزائر وقام بمساعدتها في الوصول إلى السلطة وتميزت فترة حكمه في الحرص على جمع الضرائب واحتكار التجارة.[1]

ومن خلال هذا عملت الجزائر على شن حملة ضده بسبب هذه الأمور وذلك سنة 1746م ، ثم شنت عليه كذلك مرة أخرى حملة ثانية بعد 10سنوات ،وفيها استطاعت أن تبعده عن السلطة وابن الباي حسين السابق محمد وعلي، ومن هنا صار تدخل الجزائر واضحا في إيالة تونس مما أدى بحفيظة التونسيين بأن يثوروا.[2]

رابعا: النظام الساسي في تونس خلال قرن 18م

قام ملوك بني حفص على إصلاح البلاد وذلك جراء الأوضاع التي عرفتها إفريقيا، كما عمل أبو زكريا مؤسس الدولة وكذلك المستنصر الذي خلفه على نشر الأمن في تونس والعمل على توطيده والقضاء على الفتن بين القبائل في مختلف انحاء البلاد.

لقد شهدت الخلافة الحفصية اضطرابات دامت حوالي 100سنة، وذلك نتيجة التنافس بين الأمراء البيت الحفصي وكذلك القبائل من جهة الأخرى وفي أواخر القرن 18م عادت البلاد الى وحدتها القديمة ، بحيث عرفت الأمن بفضل أعمال الخليفة أبي العباس والخليفة أبي فارس، ومن خلالهم دعمت أركان الدولة من جديد

---

[1] عبد الله مقلاتي : مرجع سابق ، ص 47.
[2] عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص 47 – 48.

وامتد نفوذ بني حفص، إذ عنى هذين الخليفتين بإقامة الحصون على السواحل ردا على الحملات التي قام بها الصليبيون على تونس.[1]

بعد أن دخلت الدولة العثمانية لتونس1574م ، أصبح الديوان هو الذي يرسم القوانين الخاصة بهم وكان هو الذي يهتم بشؤون البلد ، وهو عبارة عن الباشا أبو الجماعة البولكباشية الذي يسيطر على الديوان والعسكر ، وفي سنة 1590م عرفت الأيالة التونسية العديد من الاضطرابات والفوضى في مراحل الحكم العثماني ، إذ تميز الوضع السياسي في عهدهم بعد الاستقرار مما أدى إلى تغيير مناصب في فترت الدايات واستقلالية النزعة لدى بعضهم ، إلا أنه لم يلبث طويلا مما أدى بظهور سلطة أخرى منافسة لهم من اجل الحكم ، حيث وقع خلاف بين إبراهيم داي أول داي لتونس وحكام الجزائر ، حيث استنجد هذا الأخير بأحد موظفيه الأقوياء وهو مراد باي ليسيطر على الوضع ، وبالتالي ظهور الأسرة المرادية وكان الحكم وراثي في ظل هذه الاسرة ، حيث ظهر خلاف آخر بين مراد باي والانكشارية ، حيث إذا كانت تونس في فوضى واضطراب من أجل تنازع على الحكم وفي سنة 1705م انتهت الازمة المرادية في الحكم ،وانتهى بذلك سلالة المراديين ، وبهذا ظهر في تاريخ تونس خلال قرن 18م الاسرة الحسينية ويتراسها حسين بن علي دايا على ايالة تونس من طرف الأوجاق.[2]

كانت البلاد التونسية يحكمها باي تعود أصوله إلى عائلة إغريقية تحكمت في السلطة منذ سنة 1705م ، وكان الحكم في سلالة حسين بن علي وهو مؤسس الدولة يتداول بين الذكور وعلى حسب الفئة العمرية ، حيث كان الباي مستقلا رغم تبعيته شكليا للباب العالي ، إذ كان يشمل ويجمع السلطتين معا التشريعية والتنفيذية كما يمكنه الاهتمام بمختلف القضايا العدلية ، كما تعد القرارات والمراسيم التي يصدرها قانونا نافذا المفعول ، كانت السلطة الفعلية قبل الحماية تحت حكم الوزير الأكبر الذي يهتم بشؤون البلاد المالية والخارجية للإيالة ، كما كان يعتمد في إدارة العامة للبلاد وزير الداخلية يسمى وزير القلم ومستشارون يترأسون مختلف

[1] تامر الحبيب: هذه تونس، مكتب المغرب العربي، مطبعة رسالة ، د ـ ط ، د – ت ، ص 17.
[2] زبيدة كحلي: العلاقات الجزائرية التونسية والمغربية من القرن 17م الى قرن 19م (1848-1671م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2018-2017م ، ص ص 26-29.

الأقسام إلى جانب وزير الحرب ووزير البحرية اللذان يشيران إلى تقاليد العسكرية للدولة الحسينية وهذا رغم تمتع الباي بالنفوذ المطلق.[1]

لقد عمل البايات في سلطاتهم قبل الاحتلال الفرنسي وبعده، القرية سلوك الأوصياء على العرش الحسيني منها إلى سلوك رؤساء وزعماء الدول السياسية إذا كان هدفهم تسيير شؤون الأسرة وحفاظ على مواردها وثورتها، كما كانت المسؤوليات كذلك السياسية وإدارة الشؤون العامة تفوض لأفراد الحاشية والمقربين في بعض الحالات قليلة ، إذا عرف هذا النظام كذلك في البيت الحسيني[2] والذي سمي نسبة إلى مؤسسه وهو حسين بن علي التركي 1705-1740م الذي نشأ بتونس وشغل كذلك منصب الكاهية أي رتبة اعلي قائد في جيش تونسي وبويع في 10جويلية 1705م بديوان المدفعية [3] كان انتقاله له عاملا مفيد للاستعمار في أسلوب توارثه ، فقد كان أغلب البايات يصلون إلى الحكم في سن متقدمة بعد مدة طويلة من الانتظار ، إذ كانت سلطة تنتقل بين أفراد الأسرة من الأكبر إلى الأصغر ، وهذا ظهر في بدايات حكم الحسيني نظرا وتبعا لتقليدهم ، ولم يكن هناك رفض في تولية الحكم طاعن في سن إذ كان هدفهما الاستفادة من منافع السلطة بهدوء ، حيث كانت تعاني من تدهور في الوضع المالي للمترشحين للحكم، أدى بها إلى قبول التبعية من طرف المقيمين العاميين، إلا أنهم مصدرا للتمويلات عامة وخاصة وكان سبب في سوء الأحوال وظهور التدهور نتيجة الضغوطات وتدهور الذي عرفتها في جانب المالي في البيت الحسيني ، مما نتج عنه ظهور تقسيمات داخل هذا البيت او العائلة الحسينية وكذا تنافس الأمراء على كسب ود رجال الحماية من اجل الحصول على امتيازات مادية مدخلا للسيطرة على البلاط وتوجيهه حسب المقيم العام ، لكنه لم يساعد ذلك أو يوافق على ذلك أي أمير حسيني سوى "المنصف الباي" على الاضطلاع بأي دور سياسي ، كما نرى من جهة أخرى حول البايات أنهم عملوا على الابتعاد من المواجهة المباشرة مع الفرنسيين ، إذ كان جلوسهم على العرش لها هدف هام لجمع ثروات طائلة أو تثبيت امتيازاتهم.[4]

---

[1] علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، د – ط ، سراس للنشر، تونس ،1986م، ص 8-9.

[2] خليفة الشاطر: تونس عبر التاريخ حركة الوطنية ودولة الاستقلال، د – ط ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية واجتماعية، تونس ،2005، ج3، ص36-37.

[3] صورية حصام: لجوء بايات تونس الى الجزائر خلال قرن 18م من خلال الوثائق الارشيفية، مجلة جزائرية للمخطوطات، ع12، جانفي جامعة وهران 1، 2015م، ص 172.

[4] خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص 37.

مما أدى بوصول البلاد التونسية في ذلك العهد إلى مستوى تفكك الاجتماعي، وعدم قيام الجماهير بدورها في حياة البلاد والقيام بممارسة مسؤولياتها، وذلك نتيجة إخضاعها لحكم فردي دون الاهتمام بمعالجة الأمور وإنقاذ البلاد مما أصابها، كما كان حكم تونس في يد الباي وهو أيضا يرفض أن يساعده في الرأي أو شؤون البلاد إلا أفراد حاشيته والمؤتمرون بأمره، وكذا الذين اثوا من خارج البلاد ويعيشون حوله فقط.[1]

ومن خصائص الوضع السياسي الذي تميز به عهد الدايات منذ عدم استقرار في مناصبهم وكذا استقلالية النزعة لدى البعض منهم اتجاه الباب العالي أو اتجاه البايات [2] ، نجد أن الجانب السياسي ضعفت فيه البلاد إثر هزيمة إبراهيم الشريف وأسره جعل "حسين بن علي تركي " من أهل حمل والعقدان يتولون السلطة [3] ، من خلال كابر العسكرية بتونس أن يجعلوه ديوانا من أجل رعاية الناس، والقيام بأمورهم فلم يجدوا أصلح من "حسين بن علي الذي يتمتع بالسياسة اللطيفة والكمال [4]

كما تعود مبايعة حسين بن علي على الامتيازات التي كان يمتلكها والمهارات وكذا الخبرة والتجارب ، مما جعلهما في دولتي مراد الثالث وإبراهيم شريف أن يمتلك خطط ومسؤوليات عديدة ،وأهمها منصب الكاهية إبراهيم الشريف ، كما استطاع أن يكسب ثقة كبيرة من جميع الأطراف وساعدها على ذلك انتماءه الكراغلي ،كما ولي في مهمته الأولى بان يعمل على تخليص البلاد من عسكر الجزائر ، وكانت بدايتهما عن طريق تفاوض مع داي الجزائر ، لكنهما فشل مما أدى بها إلى العمل بطريقة أخرى وهي المواجهة العسكرية ، فقام حسين بن علي بتحصين وكذا تجنيد سكان والمجموعات قبلية ونجاح في مقاومة وإذا بخروج الأمصال الجزائرية في أكتوبر 1705م ، وكان هذا الانتصار لهما شخصيا ولم يكن تونسيا كما كان يعتقد الأتراك في الجزائر وهذا من اجل بسط وتعزيز نفوذه

---

[1] الطاهر عبد الله: حركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1950م، ط 2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د –ت، ص16.

[2] توفيق البشروش : جمهورية الدايات في تونس 1591-1675م، مجموعة أيام الناس ، د - ط ، د - ت ، ص 74.

[3] دلندة الارقش واخرون: المغرب العربي حديث من خلال مصادر مركز النشر جامعي، ميديا كوم ، تونس ،2003م ، ص62.

[4] محمود قداش : نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والاخبار ، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي ، م2، ط1، 1988م - بيروت ، ص155.

بالداخل فقام بإبعاد كل من الداي خوجة الأصفر وإبراهيم الشريف الذي قام الجزائريون بإطلاق سراحه في 1706م ومن خلال هذا تاريخ أصبح الذي يخضع لأوامر الباي وكذا قيامه بأعمال الثانوية فيهما.[1]

فلم يبق من أمام حسين بن علي إلا أن يتحصل على إسطنبول وأن يجعل حكمه شرعيا ، وهذا ما قام به صاحبهما دون تعب وإعطاؤه فرمان التولية (جوان 1706) ، ومن خلال هذا استطاع حسين أن يجمع باي سلطته في يده تجميعا ، في حين العسكر تركية تضاءلت ودخلت معها العناصر الكرغلية ، وانحصر دوره حتى أصبحت قوة تسهر على النظام العام ، وتخلى عن كل ميوله السياسية ، أما ممثلوه أي "الداي والديوان" فقد عملوا على إخضاعهم وكذا أصبح شانهم قليل في حين كان عملهم ينحصر في الأدوار الشرفية ، وأما مجلس الشرع "وهو اكبر هيئة قضائية شرعية" ظلوا خاضعين لإدارة الباي وحكمه ، عمل الباي حسين بن علي على البحث في البلاد عن رجال يستعين بهم ويدينون له بالولاء والطاعة وكل شيء من المماليك ومن الكراغلة وقام برفع منزلتهم ومن بينهم نجد "رجال الدين" أو العلماء والأولياء صالحين في حين كان يستعين كذلك برجال ذوي ثراء وأصحاب المال من مشاركتهم في استقلال هذه البلاد فتكونت منذ تلك الفترة عائلات من اللازمة تتوارث المنصب ، ومن خلال هذا قام حسين بن علي بتعزيز دوره بكل هذه الدعائم ، فاتخذ سياسة يعمل بها على التدخل في حياة الأهالي الخاضعين لسلطته وذلك بما وضعه من قوانين فكان يقوم بوضع الغرامات وكذا يتجاوز القوانين العرفية وقبيلة وقوانين شرعية وفرض الضرائب عليهم.[2]

ومن خلال نفوذ الباي حسين وحكمه على البلاد نجد انه قد تحصل على اعتراف من طرف الباب العالي سنة 1706م وبذلك استكمل شروط الملك وسيادة، وكذا نجد من خلال الجانب السياسي الذي اعتمد عليه حسين بن علي في حكم تونس قد ارتكز على سياسة داخلية جعلته يعمل على قيام تحالف مع الأعيان المحليين في المدن والأرياف وكذا ضمهم في دواليب وأجهزة الدولة ، ومن جهة أخرى أعاد الاعتبار للمذهب المالكي، وعمل كذلك على تقرب من الزوايا والأولياء الصالحين وإتباعهم وإعطائهم امتيازات ، وقام بوضع بناء جديد في مختلف الأطراف الفاعلة في البلاد ، وهذا لمصلحة العناصر التركية التي عملت على الحافظ بكل امتيازاتها السياسية منها وعسكرية في حين كانت تتقرب من كبار الأعيان والمحليين

---

[1] دلندة الارقش واخرون: نفسه، ص62.

[2] محمد الهادي شريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل تاريخ الى الاستقلال، تع: محمد شاوش، محمد عجيب، ط3، دار سراس للنشر ،1993م، تونس، ص82-83.

وإشراكهم في الاستغلال ونهب الخيرات عن طريق اللزم والوكالات وخطط الإدارية .
أما بالنسبة "لريف" كان فيها النظام المخزني وذلك بتوظيف قبائل هامة مثل "دريد والهمامة كما كانت سياسة في جانب الميدان الجبائي والتي اتبع فيها سياسة تعتمد على سيطرة في فوائض الإنتاج من خلال المشتري، وكذا فرض العديد من الضرائب العادية والاستثنائية أدت الى تحقيق النجاح في مستوى السياسي والإداري والعسكري، إلا سياسة جبائية أثقلت جزء هام من مجموعات الريفية. [1]

وعند تأسيس هذا الملك في القرن 18م لم يكن فيها مشاكل لكن من تاريخ 1728الى 1756م بل وحتى سنة 1762م، عرفت البلاد مجموعة من الاضطرابات والفوضى وكذا الثورات ولم تعرف الأمن والاستقرار والازدهار ، كالذي عرفته في أيام حمودة باشا 1782-1814م، إلا أن هذا التطور السياسي الذي عرف نجاحا قد ارتبط بالجانب والتقدم الثقافي الذي شهدته البلاد طوال القرن 18م وكان إيجابيا في معظمه. [2]

وذلك من خلال الإصلاحات التي قام بها البايات في شتى المجالات. [3]

ففي الجانب السياسي: تميز حكم الأسرة الحسينية بالاستقرار والأمن ولم تعرف الحياة السياسية اضطرابا وذلك يعود لتعاقب بآيات تحملوا مسؤولية واجباتهم حيث تمكن حسين بن علي بن تركي من القضاء ، وإنهاء التمرد الداخلي وبسط نفوذه على أقاليم البلاد وبناء علاقات جيدة مع الدول الاوربية وإقامة قوة عسكرية حديثة. [4]

خامسا: العلاقات بين البلدين خلال القرن 18م

لقد شهدت العلاقات بين الإيالتين دورا بارزا في المواضيع التاريخية المدروسة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك نتيجة لخضوعهم لنفس السلطة ،إذ تميزت هذه العلاقات بمظاهر ومراحل مختلفة وعديدة عن بعضهما البعض وأحيانا

---

[1] دلندة الارقش واخرون: مصدر سابق، ص 63.
[2] محمد الهادي شريف: نفسه ، ص81.
[3] حسن محمد جوهر: تونس، د ـ ط ، دار المعارف ، مصر ،1961م، ص 50.
[4] امال مسهل: حمودة باشا ودوره في بعث الوطنية التونسية 1782-1814م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، في التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016-2017م ، ص 14.

متكررة كالحروب وكذا فترات السلم المتذبذبة والمناوشات بين الحكام ومن أهم العوامل التي أثرت على هذه العلاقات السياسية مشكل الحدود. [1]

ومن هنا نجد أن هذه العلاقات السياسية بين إيالتي الجزائر وتونس خلال قرن 18م قد شهدت غياب الأمن والاستقرار بحيث تراوحت بين الهدنة والحرب وغلب عليها طابع التوتر، إذ كان الأتراك العثمانيون يعتبرون تونس إقليما تابعا لإيالة الجزائر، في حين كانت تونس ترفض ذلك ،من جهة ومن جهة أخرى نجد إن بايات تونس كذلك لهم أطماعا في الاستيلاء على بعض المدن في إيالة الجزائر منها قسنطينة ،حيث بدأت تبرز ملامح العلاقات السياسية المتراوحة بين العداء والسلم تتخللها خلافات أدت إلى حروب بينهم ، لكن على غرار ذلك نجد أنها قد عرفت كذلك في هذا القرن فترات عديدة شهدت فيها تعاون تمثل في رابط علاقات ودية وترابط ثقافي وكذا مبادلات تجارية وروابط اجتماعية فيما بين شعوب الإيالتين وحكامهم ، إذ كانت هذه الإيالتين تتمتعان بقوة كبيرة في هذه العلاقات السياسية [2] غير مستقرة وذلك نتيجة التدخلات الدائمة التي قامت بها إيالة الجزائر في شؤون الداخلية لإيالة تونس و أحيانا بطلب منهم "البايات " مثل ما جرى في مساعدة الجزائر من أجل توطيد العرش الحسيني في بدية القرن 18م، فإن إيالة الجزائر عند تقديمها لمساعدات إلى بايات تونس تقوم بوضع شروط تتمثل دافع إتاوات مالية تحدد قيمتها وكذا نوعيتها ،إذ كان كل هذا يتم وفق الظروف والعلاقات السياسية وطبيعة نظام الحكم في تونس ، كما عرف هذا القرن بالنسبة لإيالة الجزائر أنها كانت ملجأ لكل معارض أو ثائر ضد الحكم في إيالة تونس وهذا ما أدى إلى تدهور العلاقات أكثر بين هاتين الإيالتين [3]، أدت أحيانا إلى نشوب صراعات فيما بينهما منها:

-صراع ما بين 1700-1705: قام مراد باي بالزحف مع جيشه نحو قسنطينة انتقاما للهجوم الذي شنته الجزائر ضده في الكاف سنة 1693م ودام الحصار مدة خمسة أشهر، كان النصر حليفا لتونس ،لأن سكان قسنطينة كانوا يدافعون على أراضيهم ضد الهجوم الثنائي "تونس -طرابلس"، فالغرب الجزائري وهران أيضا كانت تحت الهجوم من طرف المغرب وهو ما شتت القوات الجزائرية و أدى

---

[1] صورية حصام : مرجع سابق، ص 2.

[2] صورية حصام: مرجع سابق، ص 31-97.

[3] صورية حصام: لجوء بايات ايالة تونس الى الجزائر خلال قرن 18م من خلال وثائق ارشيفية، مجلة جزائرية للمخطوطات، ع12جانفي جامعة وهران، 2015م، ص 171.

باستقالة الداي بابا حسن ، ليخلفه الاغا مصطفى الذي انتقم من مراد باي وهزمه مع جنده وأدى به للهروب.[1]

وهكذا كانت نهاية البيت المرادي ليسود الأمن بين الايالتين وفقا لبنود ، إلا أن الباي إبراهيم الشريف نقض ذلك بعدم دفع المبلغ السنوي للجزائر، لذلك أعلن الداي الحرب على إبراهيم الشريف باي تونس لأنه خرق الاتفاقية المبرمة مع الحكم الجزائري في قضية دفع الضرائب ، مما أدى لقيام حرب بين الإيالتين انتصر فيها الجيش الجزائري وأدت بالديوان التونسي إلى تعيين حسين بن علي بايا على تونس سنة 1705م خلفا لإبراهيم الشريف ، الذي أسر وأعاد الديوان التونسي مبلغ 150الف ريال لإيالة الجزائر ، ومن هنا فان العلاقات بين الإيالتين كانت تتراوح بين السلم والحرب.[2]

نظام البايات 1705-1881م:

عند دخول الإيالة التونسية في حكم البيت الحسيني سنة 1117-1705م وذلك من خلال الطلب الذي قام به أهل تونس وعن رضيتهم، عملت سلطة الباي في النمو والظهور ،في حين سلطة الداي بدأت تتراجع وذلك بتغلب الأول عن الثاني، مما أدى ذلك بترسيخ البيت الحسيني في الأمارة وسلطانهم باسطا جناحيه على التراب التونسي، وأول من تولى منهم مؤسس بيتهم ثابت الأركان "المولى حسين باي بن علي تركي " في سنة1117-1705م.[3]

كما كان توالي البايات الحسينيون على حكم البلاد ،فاستطاع البعض منهم تحقيق الإصلاحات العمرانية والإدارية في جميع المجالات ،وشهدت تونس في تلك الفترة عهد حظي بالازدهار والتقدم ومن بين هؤلاء نذكر منهم:[4]

حسين بن علي التركي :20ربيع الأول 1117ه،10يوليو 1705م

---

[1] صورية حصام : نفسه، ص 33.
[2] صورية حصام : مرجع سابق، ص 33-34.
[3]محمد بن خوجة: صفحات من تاريخ تونس، تح: حمادي الساحلي، الجيلاني بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي،ط1، 1986م،لبنان، ص 58.
[4]امال مسهل: مرجع نفسه، ص 16-17.

هو مؤسس الأسرة الحسينية وحكم تونس حوالي 30 سنة (1117-1148ه/1705-1735م) عرف هذا الباي بحسن سياسته وثقافته وكانت إنجازاته في كلا من المجالين العلمي وكذا الديني.[1]

وهو ابن العلج يوناني، عمل على فرز وتجنيد أفرادها من مرتزقة أتى بهم من صفوف عسكر تونس التركي في المشرق من اجل دعمهم، كان يتميز باستقامته في خلقه ونجابته وكذا عقله الرزين أدت به إلى لفت الأنظار اليه وفتحت لها سبل الارتقاء إلى المراتب العليا من حيث الوظائف خلال فترة قصيرة، لكن عندما وقعت حرب بين إبراهيم الشريف مع الجزائر كان حسين يتولى مناصب الصبايحية ، ثم ارتقى إلى مناصب أخرى بفضل ومساعدة أنصاره ودسائس التابعين له وكذا بفضل الأموال ، أن يتحصل على منصب الباي .

كان يتميز بالسماحة والحلم مما أدى بالأهالي التونسيون بشعور في ظل حكمه بالسكينة التي كانوا يبحثون عنها في السنوات التي ماتت والتي كانت مليئة بالفتن والحروب الأهلية، كما اشتهر بحسن التدبير والحصانة والذكاء فرفعوا بذلك عن كاهله جانب من أعباء الحكم ومن الخصال التي عرف بها كذلك العرفان بالجميل، عمل حسين بن علي عند ترأسه لحكم في إيالة تونس بإصدار ووضع أوامره بالشرع في تحصين عاصمته وقام بدعم جنود جدد عن طريق فرض التجنيد الإجباري على الأهالي تونس وإعطائهم السلاح.[2]

وهو مؤسس الأسرة الحسينية وحكم تونس حوالي 30 سنة (1117-1148ه/1705-1735م) عرف هذا الباي بحسن سياسته وثقافته وكانت إنجازاته في كلا المجالين العلمي وكذا الديني.[3]

علي باشا بن محمد:

---

[1]فوزية لزغم :بايات الاسرة الحسينية بتونس وتكوينهم العلمي واثرهم في حركة العلمية (1117-1229ه/1705-1814م) ، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية ، ع2، مج3، 2سبتمبر 2020، جامعة ابن خلدون ، تيارت ،ص 212.

[2] محمد عبد الكريم الوافي: الحوليات التونسية منذ فتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، د – ط ، المكتبة الوطنية الجزائرية، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، د – ت ، ص ص 161-163.

[3] فوزية لزغم : بايات الاسرة الحسينية بتونس تكوينهم العلمي وأثرهم في الحركة العلمية (117-1229ه/1705-1814م) ، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية ، ع2 ، مج3 ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2 سبتمبر 2020م ، ص 212.

عند خروج سيدي حسين من تونس، تخلى عن العسكر قاموا بمبايعة بعده سيدي علي باشا بن محمد "رحمه الله" [1] ، وقد دخل الباشا على الحضرة يوم الأربعاء تاسع عشر صفر وتمت بيعته ولما استقل الباشا بالأمارة أرهف الحد وحكم السيف واشتدت سطوته وعظم سلطانه وظفر بكثير من أعدائه لعظيمي الخشاشة. [2]

وعندما توفي حسين بايعه الناس بيعة عامة، ولم يختلف أحد إلا من أبى، وكانت البيعة من أهل الحل والعقد فجرد الباشا "رحمه الله" سيف الشرع وقام بتتبع آثارهم في كل مكان وفي البوادي والقفار، فعمل على قطع كل آثار الذين قاموا بخلافه بعد جهد جهيد، كما كان لهما اطلاع على الأحكام الشرعية والعادية ، إذا لا يستطيع أحدا من أولى الأحكام أن يتساهل في جزئية ولا يعطي أحد مقام التوثيق إلا بعد اختباره وأن يكون له توغل في العلوم العربية، كما اعتنى ببناء المدارس في تونس. [3]

[1] محمود قدش : نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والاخبار ، تح: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي ،مج2، ط1، 1988م ، ص 160.
[2] المسعودي للباجي: خلاصة النقية في امراء افريقية، تح: د محمد زينهم محمد عزب، دار الافاق العربية، ط1، القاهرة، 2012م، ص 247.
[3] محمود قدش : نفسه ، ص 161-162.

المبحث الثاني: النظام الإداري لتونس خلال قرن 18م

عرفت تونس بحكم موقعها الجغرافي بين الجزائر وليبيا الكثير من الاضطرابات والتحولات فمن خلال جانب التقسيم الإداري انتزع من إيالة بعض الأقاليم عندما كانت تابعة لبلاد الجزائر، وبعد الإجراء الذي اتخذه العثمانيون بتحويل تونس إلى إيالة مستقلة سنة 1574م، كانت تعرف في الوثائق الرسمية بالسنجق.

وعرفت البلاد تقسيم إلى ألوية كما يلي:

لواء تونس وهي بمثابة دار الباشا أو الباي

الحاكم الأعلى للإيالة

لواء سوسة

لواء مناسر

لواء القيروان

لواء الكاف

لواء قفصة

وكان التسيير الإداري في كافة الأقاليم العثمانية حيث تم تكريس نوع من اللامركزية في تونس منذ عهد الوزير سنان باشا الذي قام بتقسيم سلطة الحكم في البلاد بين مهامي الباي والاغا، حيث ان الباي كانت مهمته متمثلة في ضبط الأمن واستخلاص الجباية وقيادة الجيش للآغا.

كان البايات في بدية الأمر يستعينون بعناصر الجيش الانكشاري لأداء مهامهم وذلك عن طريق ما يعرف بالمحلة كما حاولوا البايات جاهدين لتوسيع مجال صلاحياتهم وذلك عن طريق هيمنتهم على الحياة السياسية معتمدين في ذلك على الديوان الذي يتكون من ضباط سامين من بينهم أغوات والبلوكباشية وهذه المحاولات أدت بتونس إلى عيشها أوقات صعبة من خلال الصراع على النفوذ

بين مؤسسة الديوان والباشا والذي كانت نهايته بما يعرف في التاريخ التونسي الحديث بواقعة البلوكباشية [1]

*ديوان مملكة تونس:

يتكون ديوان في البلاد التونسية من الأغوات والبلوكباشية والاوداباشيات ويترأسهم الداي أو الكاهية ويتشاورون فيما بينهم في المسائل العامة ويعطون وجهة رأيهم في القضايا الخاصة بينما الباي هو الذي يشرف على تولية السلطة الفعلية والباي عبارة عن لقب عسكري يعرف به رئيس الفرقة العسكرية أو قائد الجيش

يخضع الباي لداي في تونس ويتكلف برئاسة الديوان حسب الصلاحيات التي يتمتع بها ويليه في المنزلة الشرفية الكاهية الذي يقوم بتطبيق أحكام العدالة بحيث يعمل على تنفيذ الأحكام ويفرق في القضايا أما بخصوص فئة المسيحيين فيهتم برعاية شؤونهم القناصل التابعة لهم أما بالنسبة لليهود فيقوم أحد القضاة العارفين بشؤنهم بالفصل في قضاياهم. [2]

نظام الحكومة:

يعرف رئيس الحكومة في مملكة تونس بالباي وهو لقب عسكري يلقب به عادة قائد الجيش أو رئيس الفرقة العسكرية المتواجدة في الريف ولما تمثله السلطة الحقيقية تحت سيطرة ضباط الحامية والاوجاق ، فكان الداي يخضع لباي تونس ، ومهمته تكمن في رئاسة الديوان حسب الصلاحيات التابعة له ، ثم يأتي بعده في المنزلة الشرفية الكاهية وهو الذي يقوم بتطبيق العدالة بحيث يهتم بالتنفيذ بالأحكام بطريقة فورية في كل القضايا ويتمثل العقاب في الضرب بالعصا ، أما بالنسبة للمسيحيين فيفصل في شؤنهم القناصل التابعين لهم بينما عند اليهود الذين يهتم بشؤنهم احد القضاة العارفين بشؤنهم .

يتكون الديوان في تونس من مجموعة متمثلة في الأغوات والبلوكباشيات والادواباشيات ويترأسهم الداي ويهتمون بالمسائل العامة ويعطون رأيهم في

[1] محمد مقصودة: أوضاع الكراغلة في الجزائر وتونس وليبيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين دراسة سوسيو تاريخية مقارنة رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة احمد بن بلة ، وهران، د – ت ، ص 94.

[2] امال مسهل: مرجع سابق، ص 32.

القضايا الخاصة بينما يتولى السلطة الباي الذي بقي في الحكم على توليه 17سنة ، وقد عادت إليه أمور الإيالة وذلك أثناء اغتيال سلفه إبراهيم الشريف وهو أسير في الجزائر ،وهذا ما أدى بهذا الأخير يعيش في خوف دائم من أن يكون مصيره مثل سلفه.

وتميزت مملكة تونس أيضا بالباشا حيث كانت ترسل به القسطنطينية ممثلا للسلطان ،وهو عبارة عن موظف شرفي ولا يملك صوتا في الديوان ،ولا يملك أي سلطة في الحكومة ، والباي عبارة عن وزير مقيم في الباب العالي بتونس [1] ، وعند انتهاء سنان باشا من فتح البلاد التونسية باشر عمله في نظام يدور على تسيير البلاد ، فكانت أعماله تكمن في إلحاق القطر التونسي بالولايات العثمانية فأصبح يمثل جزء من ممتلكاتها بأفريقية الشمالية التي كانت تسود من الجزائر إلى مصر ، ثم قام بالاهتمام بحراسة البلاد ورتب حوالي 4 آلاف جندي المعروفين بالانكشارية ،ويترأسهم رئيسا يعرف بالأغا وقام بتخصيص لجباية المال مأمورا يدعى " بالباي" أما في جانب السفن الحربية فكانت لعهدة (قبودان رائس) ، وقام بتأسيس ديوان في القصبة تتجمع فيه هذه الهيئة لفصل قضايا الجند وتسيير الولاية ، وقد انتخب مجموعة من أعيان الأهالي لمشاركتهم في النظر عند حضورهم للديوان ، وعند ثبات الأمن بتونس عاد سنان باشا إلى الآستانة. [2]

وقبل مغادرة سنان باشا تونس قام بوضع مجموعة من المؤسسات العسكرية والسياسية والقضائية لتؤمن تونس إلى الباب العالي إذ كانت تتميز بالتنظيم الإداري ، وهو الديوان الذي يعمل على حل قضايا وكذا تدبير شؤون الايالة، وهو بمثابة مجلس واسع تمثله طائفة عسكرية عثمانية في هذه الإيالة وكان يتكون حوالي من 47الى 51عضوا. [3]

كما يتميز هذا الديوان بصلاحيات واسعة وذلك من خلال إبرام معاهدات وأرسل رسائل بين ملوك والأمراء وكذلك يهتم بالقضايا التي تحدث بين العسكر العثمانية ،

---

[1] ناصر الدين سعيدوني : رحلة العالم ج اوهابنسترايت الى الجزائر تونس وطرابلس ، (1145ه1732م) ، دار الغرب الإسلامي ، د ط ، تونس ، د – ت ، ص 116-118.

[2] حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، د ط ، تونس،1337، ص 133.

[3] أحلام بالطاهر: دور الديوان السياسي في ايالتي الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر، في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ، 2017-2018م، ص 70.

وكان لها الحق في الدعوة على كل الأشخاص باستثناء الباشا والداي ، كما تولى هذا الديوان كذلك مهمة وهي انتداب الجند من كهول وكذا مراقبة بعض الأماكن المتمثلة في نشاط السوق ويشرف على تكوين المحلة قبل خروجها ويحمل على وضع حراسة داخل العاصمة وخارجها ، في حين نلاحظ أن لهذا الهيكل التنظيمي للديوان في الإيالة التونسية بعد نشأته تظهر مجموعة اذا يتكون مجموعة من الضباط الساميين نذكر منهم :

الباشا: الذي يحتل الرتبة السياسية والعسكرية الأولى في الإيالة التونسية وهو صاحب القرار السياسي الأول ونظريا ويستمد قوته ونفوذه السلطان العثماني مباشرة

الآغا: وهو صاحب القرار الميداني والمكلف برئاسة الديوان وذلك حسب الصلاحيات التي يتمتع بها، وذلك نتيجة للظروف التي تميزت بالأسبقية العسكرية الحربية

الكاهية : وهو شخصية المكلفة بتنفيذ الأحكام وتطبيقها فورا إذ يقوم بفصل في القضايا بطريقة سريعة.[1]

الإضباشي : وهو ضابط صغير يقوم بالإشراف على مجموعة من الجند يتراوح عددهم ما بين عشرون أو ثلاثون ثم يرتقي إلى مراتب اعلى، إلى أن يصل إلى رتبة آاغا بإحدى الحاميات العسكرية، فأغا حراسة القصر وأغا بالديوان وكذا الأغا المعزول وهي أعلى مرتبة يمكن أن يصل إليها الجندي .

البلوكباشي : وهو الذي سلطته تعادل سلطة الباشا وهو القائد أو رئيس السرية ولهذه الشخصية من ناحية حياة المقاطعة شأن عظيم ، كما نجد كذلك مجموعة أخرى من الموظفين وهم الباشا كاتب- المكتبة – الشواش – الترجمان -الخوجات

لقد احتل الديوان في بداية الأمر مؤسسات مختلفة سياسية وعسكرية تأخذ في سلم المؤسسات مراتب متأخرة في الإيالة التونسية ثم عمل على توسيع نفوذه مرة تلوى الأخرى ،إلى حين أصبح هو صاحب القرارات ويتولى مصادقة على تعيين

---

[1] أحلام بالطاهر: نفسه ، ص ص 70-73.

الدايات والبايات مما أدى بهم إلى أن يأخذوا دورا هاما وبارزا على الصعيد الداخلي والخارجي وبالتالي أخذ النفوذ الحقيقي لهذه الإيالة.[1]

<u>ختام الفصل:</u>

لقد حاول البايات الأسرة الحسينية في ظل الحكم العثماني ساعيين إلى بناء الدولة التونسية وذلك من خلال الاعتماد على أبناء الوطن، وهذا ما أعطى تونس املا مبكرا في حين نجد بعض البايات في ظل هذا الاستقرار، من ناحية الجانب السياسي العمل على تطوير هذه البلاد لكن الظروف لم تساعدهم بسبب الأوضاع الداخلية وكذا الخارجية الصعبة وطبيعة نظام الحكم ، الذي كان يحكم هذه الإيالة بسبب السيطرة الاستعمارية آنذاك.

[1] أحلام بالطاهر: مرجع سابق، ص 73-74.



الفصل الثالث: مقارنة بين نظام الحكم العثماني في الجزائر وتونس سياسيا واداريا خلال القرن 18م.

المبحث الأول: أوجه التشابه بين النظامين

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين النظامين

كانت الجزائر وتونس دولتين مستقلتين سياسيا، لكن مع تواجدهما في ظل الدولة العثمانية أصبح نظام الحكم العثماني هو السائد في الايالتين والقائم أساسا على النظام العسكري، ومن هذا المنطلق هل يجدر القول بان كلا الايالتين كان لهما نفس نظام الحكم، ام ان هناك بعض نقاط التشابه والاختلاف في هذا النظام، وهذا سوف نتطرق اليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: أوجه التشابه بين النظامين

الاستقرار الدائم في كل من الجزائر وتونس كان ناتج عن طبيعة الحكام وعظمة سيطرتهم وذلك برغم من وجود دايات وبايات يتمتعون بقوة وهيمنة وبسط نفوذهم وفرض آرائهم على مجلس الديوان. الا ان هناك دايات وبايات ضعيفي الشخصية يسيطرون عليهم من طرف ضباط الجيش ويعود ذلك الى تخوفهم وهيبتهم من أي عصيان وتمرد ناجم عن الفئة العليا في الدولة.

شهدت كل من الايالتين تحولات وازدهارا في شتى المجالات خلال هذه الحقبة قرن 18م كما استندت البلاد التونسية مثل نظيرتها ايالة الجزائر بالمخزن والقياد الذين كانوا يعتبرون الحكم المركزي في مدن والارياف.

تميز كل من دايات وايالة الجزائر وبايات ايالة تونس بالاستقلال الذاتي والحكم المطلق.

تبعية كل من الجزائر وتونس وديمومة الولاء لسلطة العثمانية. [1]

وجدير بالذكر انه لم تكن هناك سلطة ثابتة ومستقرة او قانون اداري سواء في تونس او الجزائر يستند عليه، كما ساهم سلاطين العثمانيين في كلا البلدين الى إزاحة السكان الأصليين وفصلهم عن سلطة، حيث تأكد ذلك في معاملتهم الدنيئة والسيئة واحتقارهم وذلك ما أدى الى قيام بثورات وانتفاضات دفاعا عن حقوقهم او لصد عن الظلم والتعسف الموجه لهم. [2]

ولا مناص من القول ان العهد التركي أوقف فكرة توحيد المغرب الإسلامي ، حيث انعزلت كل من الجزائر وتونس تماما عن المغرب ناهيك عن الغزو التركي فحسب بل يعود ذلك لان الدولة المغربية التي كانت لها فكرة الوحدة في عهد كل

[1] صورية حصام : العلاقات بين ايالتي الجزائر وتونس خلال قرن 18م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة وهران ، 2012/2013م ، ص 14-21.

[2] فاطمة الزهراء ايت بلقاسم : حكم العثماني في الجزائر وتونس ، مجلة القرطاس، ع4، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، جانفي 2017، ص 44.

من المرابطين والموحدين لم تستطيع حماية الفكرة والاهتمام بها ، كما كان للمغرب طموح الى احتلال تلمسان وليصبح الوجود المغربي عائقا في وجه الاتراك ، وسعى الاتراك الى السيطرة على فاس وكذلك تونس وعلاوة على ذلك كانت في بعض مراحل تحكم وتسيطر على الجزائر في شكل وحدة حكم الا ان الدولة المركزية تخوفت من تأسيس امبراطورية في شمال افريقيا معاكسة لها ، فانعزلت الحكم في تونس وطرابلس من الجزائريين وذلك عن طريق تعيين حاكم هو الباشا في كلا الطرفين .[1]

وبطبيعة الحال فان مراحل الحكم بجميعها تمثلت في تعرض الحكام الى الاغتيالات وذلك من اجل السلطة على الحكم ، حيث أصبحت الجزائر عبارة عن شبه جمهورية عسكرية يربطها بالدولة العثمانية سوى رابط ديني وادبي ، اما نظيرتها تونس حيث اصبحوا يمثلون ويعتبرون انفسهم انهم تابعين كحلفاء للباب العالي فقط فهم لا يشكلون علاقات مع الدول الاوربية لدى الجزائر وايالات الأخرى للغرب كالبلاد التونسية واصبحوا غير مبالين ومهتمين بالسيادة العثمانية في تعاملهم مع هذه الايالات ، وعلاوة على ذلك فان ممثل فرنسا الذي يعرف بالمكلف بالأعمال ويبين مدى استقلال الكيان الجزائري عن الدولة العثمانية وعدم تبعيته لها.[2]

ولذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار الجانب الإداري الذي يعتبر حلقة مشتركة بين البلدين بخصوص هذا الجانب:

-حيث ان الباشا تكمن مهمته بمساعدة عدد من المجالس والوزراء وهناك ديوانان:

[1] عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ط1،دار الغرب الإسلامي، 2005م،ج2 ، ص 376.

[2] ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط 2 ، البصائر، الجزائر ، 2012م ، ص22.

عادي الذي يتكون من المستشارين الكبار والديوان الأعظم: الذي كان اعضاؤه من كبار الضباط واضافة الى ذلك أعضاء الذين يمثلون الديوان العادي وكانت جلساته تقوم بحضور اغا القمرين (الرئيس النظري للإنكشارية) ومفتيان منهما الحنفي والمالكي وكتاب دولة الأربعة الكبار وديوان البحر الذي كان تحت ولاء ورئاسة وكيل الحرج او وزير البحرية اما بالنسبة للوزراء فهم كانوا يتمثلون كالاتي: الخزناجي –خوجة الخيل –

اما فيما بخص المذهب لكلا من الايالتين فقد طغى عليهما المالكي والحنفي

وتميز القضاء في كل من الايالتين الجزائر وتونس بالتنفيذ السريع والعقاب والمحاسبة الصارمة، إذا قضى الامر. [1]

عرف القرن الثامن عشر في ايالة الجزائر بعهد الدايات التي يعود الفضل فيها الى طبقة الرياس[2] بعملية انتخابهم سنة 1671م [3]، الذين قاموا فيها بالقضاء على سلطة التي حكمت قبلهم الا وهي سلطة الاغوات الذين عرفوا بالتمرد ليعود الديوان ويقوم بإلغاء هذا النظام وتتم عملية الانتخاب للمنصب الجديد بالمساواة التامة وبالتصويت الكلي لصالح النظام الجديد الذي لقب حاكمه باسم الداي ويحصل على هذا المنصب كل عضو مسجلا منتظما في الاوجاق له الحق فالحصول عليه اذا تم انتخابه ، وبالتالي ظهر هذا العهد الجديد المتمثل في عهد الدايات. [4]

لقد شهدت كلتا الايالتين ظهور أطماع توسعية من قبل الدول الأجنبية في السيطرة على سواحل المغرب العربي وخاصة تونس وجزائر والتي نحن بصدد دراسته، الا ان مجيئي الدولة العثمانية وتدخلها في هاتين الايالتين كان له دور كبير في طردهم، وعملت على سيطرة على هذه سواحل التي تتمتع بها هاتين البلدين وكذا

[1] سعد الله أبو قاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، ش – و – ن – ت ، الجزائر، 1982م، ص50-53.

[2] وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع : عبد القادر زبادية ، د- ط ، دار القصبة ، الجزائر ، 2006م ، ص89-90.

[3] ناصر الدين سعيوني : مرجع سابق ، ص23.

[4] وليم سبنسر : نفسه ، ص 89-90.

توسع فيهم وفي المناطق المجاورة لهم كذلك [1] ، واثناء مجيئهم كانت الايالتين تحت حكم السلطان الا انه لم يكن مباشر الا من بيت السلطة .[2]

وبهذا فان كلا الايالتين قد استنجدت بالدولة العثمانية ولم يكن دخولها بلقوة والحروب. [3]

وبظهور قوة أخرى فيهم وهي الدولة العثمانية إسلامية قوية ، وذلك من خلال الاخوان بربا روس لكن لم يكن هدفه الاستيلاء على البلدين بل الدفاع عنهم من التدخل الأجنبي الإسباني وذلك لعدم وجود سلطة وطنية تحكم الدولة وتقوم الدفاع عنهم ضد الاسبانيين مما أدى بهؤلاء الاخوان بإرسال خاطبا لسلطان "سليم" في الاستيلاء على هذين البلدين فوافق لهم بذلك من اجل ان يحققوا الخلافة في البلاد الإسلامية جميعها نظرا لما عرفته دول العربي آنذاك ، في حين نجد ان التونسيين والجزائريين عملا على المحافظة عن هويتهما وذلك بفضل دولة العثمانية التي ساعدت البلاد الإسلامية بالكامل وكذا المغرب العربي وحافظت على هويته واسلامه اذا كان الحكم العثماني في كلا الايالتين طموح السلاطين كبار مثل سليمان القانوني وسليم الأول .[4]

اذا عرفت الحياة السياسية في هذا العهد بالاستقلال جزئي و استكملته في سنة 1797م عندما استرجعت وهران من الاسبانيين بعد صراع دام حوالي ثلاثة قرون، وهذا ما يفسر مدى طبيعة الاستقرار في هذه البلاد والذي يعود الى الداي ودوره في تطبيق القوانين عسكرية والمدنية ومراسلة القبائل ووزراء والرؤساء

[1] عزيز سامح الترك: الاتراك العثمانيون في شمال افريقيا، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1919م، ص ص 10-16.
[2] عبد الكريم غلاب: مرجع سابق، ص345.
[3] فاطمة الزهراء ايت بالقاسم: مرجع سابق، ص 44.
[4] عبد الكريم غلاب: نفسه ، ص ص 353- 356 .

الدول من اجل حفاظ على الاستقرار والامن داخليا وخارجيا وذلك من خلال تدعيم سيادة البلاد. [1]

في حين نجد ان الايالة التونسية مثلها مثل الجزائر بعدد من الدايات في مرحلة تاريخية وذلك من اجل ممارسة الحكم والسيادة الكاملة دون الوالي، وهذا الوضع كان يشابه الى حد كبير الداي في البلاد الجزائرية آنذاك. [2]

كما نشير الى ان اتراك الجزائر هم الذين حرروا تونس من الاحتلال الاسباني عام 1574م والحقوها بالدولة العثمانية على غرار الجزائر مع تبعيتها لهم فيما يخص دفع الاتاوات واختيار من يحكمها من الدايات عندما يشغر المنصب، وبقي الامر هكذا حتى عام 1590م ثم تمرد مجلس الاوجاق ورفض هذه التبعية للجزائر وإلحاق البلاد بالدولة العثمانية. [3]

التزم الدايات بتعميق الارتباط مع الدولة العثمانية الا انه هناك من تخلى عن هذه السياسة، ولم يبقى للسلطان العثماني غير السيادة الاسمية فا لداي هو الذي كان له قرار اعلان الحرب ويتولى عقد اتفاقيات الدولية واستقبال البعثات الدبلوماسية، وهذا لا يعني انقطاع التعاون مع الدولة العثمانية. حيث في الحرب يتعاون الجيشان مع بعضهما وكذا اشتراكهما في معركة نافرين سنة 1827م.

ويعود دوام الاستقرار الى طبيعة الحكام ومدى قوتهم في الايالتين، وهذا يعود لبعض الدايات من قوة وقدرة لفرض آرائهم فحين نجد بعض الدايات عديمي الشخصية تحكم فيهم ضباط الجيش خوفا منهم لتجنب أي تمرد ضدهم . [4]

الا ان تأسيس هذ النظام الجديد من الحكم في الايالة التونسية لم يخلوه الاخر من المشاكل والخلافات والحروب الاهلية، والتي عرف بمجموعة من الاحداث الدموية والاضطرابات

[1] محمد العربي الزبيري: تجارة الخارجية للشرق الجزائري، شركة الوطنية، د ـ ط ، الجزائر، د ـ ت ، ص ص 17-19.

[2] رشاد الامام: سياسة حمودة باشا في تونس 1716-1814م، رسالة قدمت الى دائرة التاريخ، من متطلبات حصول على درجة الدكتوراه في فلسفة ، جامعة الامريكية ، بيروت ، د ـ ت ، ص47.

[3] احميدة عميراوي : علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس واخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي ، د ـ ط ، دار البعث ، قسنطينة ، د ـ ت ، ص 8.

[4] صورية حصام: مرجع سابق، ص 13-14.

مما جعل البايات والدايات في الجزائر على ان يحكموا بطريقة حديدية قوية ضد هذه التمردات لتي ظهرت وكذا الانقلابات العسكرية والاغتيالات نتيجة العلاقات الودية التي كانت تربطهم مع الرعية [1]

وخلاصة القول:

ان كلا البلدين لم تكن لهما سلطة مستقرة وثابتة فسرعان ما تحدث مشاكل تؤدي بتغيير نظام الحكم فيهما، إضافة الى ابعاد السكان الأصليين عن الحكم بل كانوا أحيانا ضحايا لحروب ومعارك داخلية وذلك بسبب اشتغال الحكام بمختلف رتبهم بعمليات النهب وكسب الأموال.

وقد اعتبر السلطان العثماني كل من الجزائر وتونس ولايتين عسكريتين بعده أصبح الجيش الإنكشاري هو من يقوم بتعيين الحكام فيهما بدلا من السلطان في الباب العالي.

وقد عرف النظام الإداري في كل من الجزائر وتونس تشابها كبيرا، فقد كان الحاكم يعين مجموعة من الوزراء او ما يسمى بالديوان الذي يتكون من عدة عمال كل حسب تخصصه (خزناجي –خوجة الخيل .....) لمساعدته في تسيير أمور الايالة. [2]

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين النظامين

اول ما يمكن ان نبدأ به ونلتمسه في نقاط الاختلاف بين الحكم العثماني في كل من الجزائر وتونس خلال قرن 18م هو الإطار الزماني حيث في الجزائر عهد الدايات (1760-1830م) .[3] اما تونس عهد البايات الاسرة الحسينية (1705-1881م) .[4]

[1] صورية حصام: نفسه ، ص ص 17-20.
[2] فاطمة الزهراء ايت بلقاسم: مرجع سابق ، ص 44-45.
[3] عائشة غطاس: مرجع سابق ، ص 54.
[4] فاطمة الزهراء ايت بلقاسم: مرجع سابق ، ص 43.

اختلاف في تسمية الحكام حيث في بلاد التونسية كانوا يلقبون حكامهم بالبايات الحسينيين، اما بالجزائر يلقبون بالدايات حيث ان لقب الباي يخص حاكم البايلك في الجزائر.

وبناء على ذلك فان المؤسسات السياسية في ايالة تونس تكونت من الهيئة السياسية وتعرف بمجلس الشرع الذي يعد أكبر هيئة قضائية شرعية، ويشمل الباي الذي يمثل الحكم المطلق حيث كان دايات الجزائر يأخذون ويستمدون الحاكم المطلق من الديوان او مجلس الشورى، وفي هذا الإطار فان المجلس المركزي الذي يتشكل من الديوان الخاص او العام، ويعد الداي هو الحاكم المطلق ورئيس السلطة السياسية.

والجدير بالذكر: فان الديوان في تونس يتشكل من الداي ونبلاء العلماء ومفتيان الحنفي والمالكي، ولا سيما ان الجزائر فان الديوان العام الأول تشكل من سبعة أعضاء بمثابة وزراء عرفوا بالموظفين الساميين في الدولة: الخزناجي، الاغا، وكيل الحرج، خوجة الخيل، ومفتي مالكي ويسانده مفتي حنفي .[1]

كانت بلاد الجزائر مقسمة الى عمالات وكذلك تنقسم الى بايلكات دار السلطان، بايلك التيطري ، بايلك الشرق ، بايلك الغرب وكل مقاطعة يترأسها باي. [2]

ومن زاوية أخرى نجد هناك اختلاف في التسمية، حيث نلاحظ اختلاف في تسمية مرحلة نظام الحكم خلال قرن 18م، حيث ان في بلاد الجزائر تسمى بعهد الدايات.

اما بلاد تونس تعرف بمرحلة البايات الحسينيين.

ولعل اهم اختلاف في التنظيم الإداري بين ايالتي تونس والجزائر متمثل في تغيير في طبيعة نظام الحكم عبر مراحل وجوده حيث عرفت الجزائر أربعة عهود على غرار تونس شهدت مقابل ذلك ثلاثة عهود طويلة وكان ابتداء من مرحلة الباشوات (1574-1591م) الذي تقابله في الجزائر مرحلة البيلربايات ثم تليه عهد الدايات (1591-1630م) الذي يعتبر بمثابة مرحلة الباشوات والاغوات في الجزائر اما

[1] صورية حصام: مرجع سابق ، ص15.
[2] فاطمة الزهراء ايت بلقاسم: نفسه ، ص41.

اخر مرحلة وهي مرحلة البايات والتي بدأت مع حكم الاسرة الكرغلية سنة 1631م.[1]

استمرار وتوالي الحكم في عهد الدايات في ظروف متغايرة ومختلفة، حيث كان الداي ينتخب مدى الحياة وهم ينتمون من طائفة رياس البحر ويتمتعون بسلطة مطلقة.[2]

ولكي نفهم هذا النظام يجب ان نتطرق الى ان نوجه النظر ونشير الى المجلس او الحكم المركزي الذي أعطاه فونتيري دي بارداي اسم venture de paradis يضم الديوان الخاص (مجلس الدولة) والديوان العام "المجلس العام ".[3]

اما بالنسبة لايالة تونس كان يحكمها باشا يتولاه خليفة لمدة معينة في اسطنبول .

وعرف الدايات ارتباط عميق بالدولة العثمانية وفي نفس الصدر هناك من تخلى عن هذه السياسة، وتكمن سيادة الداي في انعزاله عن الدولة العثمانية، وأصبحت عبارة عن سيادة اسمية تابعة لها فقط.

اما بخصوص تونس حيث كتب المؤرخ الفرنسي "ديسبوا " ان بلاد تونس صارت تمثل ايالة عسكرية تابعة للسلطة العثمانية مباشرة ثم استقلت عنها إداريا.

وتنطوي وجهة النظر في وجود الاختلاف في نظام الحكم في ايالة تونس في الجانب الإداري عن بلاد الجزائر، حيث ان العساكر الإنكشاريين يبين مهام

---

[1] محمد مقصودة: مرجع سابق، ص 95.

[2] عمار عمورة: في تاريخ الجزائر ، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002م، ص 100.

[3] Pierre dan: histoire de barbarie et de ses corsaires , imprimeur pierre rochelet , 2éme édition ,1646, p 115.

وشؤون أخرى في الدولة، وما يميزها فرض نظام على القبائل الرافضة والمعاكسة للوجود العثماني. [1]

والجدير بالذكر ان هيكل نظام الحكم يتشكل من الديوان الذي يعتبر المجلس العسكري الأعلى الذي يتكون أساسا من ضباط ساميين، وكان الدايات يأخذون الحكم المطلق من الديوان او مجلس الشورى، ويعد المجلس المركزي الذي يتشكل أساسا من الديوانيين العام والخاص، وكان الديوان العام الأول يحتوي على سبعة أعضاء بمثابة وزراء حيث عرفوا ولقبوا بالأقوياء او بالموظفين الساميين في الدولة وهم الخزناجي وكيل الحرج وخوجة الخيل والمفتي المالكي ويسانده المفتي الحنفي وكاتب الدولة.

ولابد من الإشارة ان الحكم العثماني في البلاد التونسية في مرحلة البايات (الاسرة الحسينية) عبارة عن حكم وراثي وقد ترأسته وتولته العائلتان الأولى وهي الاسرة المرادية في سنة 1702م، ثم بعد مرور فترة وجيزة من الزمن توالت الحكم العائلة الحسينية، اما فيما يخص ايالة الجزائر لم يكن الحكم وراثي فيكون ترأس الحكم وتواليه حسب بقاء الداي في الحكم.

وبطبيعة الحال فان ايالة تونس مرت بنظام سهل وأُقل تعقيدا من حليفتها ونظيرتها بلاد الجزائر. [2]

استطاعت ايالة تونس تشكيل دولة شبه مستقلة تابعة رسميا لامبراطورية العثمانية تحت سيطرة حكم الدولة الحسينية، اما مدينة الجزائر فكانت تحت قيادة ولاة اتراك الذين كانوا من امراء وباشوات ودايات واستمرار بقائهم على ذلك، ويعود استقلالهم عن الدولة العثمانية بسبب القوات البحرية والجيش الإنكشاري وهاتان الاخيرتان ظلتا تسيطران شكليا على البلاد تحت لواء السلطة العثمانية وذلك باستقلال مطلق. [3]

في مستهل الحديث فان ايالة تونس شهدت استقرار كبير بمقارنة بالجزائر وكاد ان ينشأ فيها حكم وطني ويعود ذلك لان العائلة الحسينية لم تكن لها أصول عثمانية كما أنها انعزلت عن الدولة العثمانية.

[1] صورية حصام: مرجع سابق ، ص ص 14-23.
[2] صورية حصام: نفسه ، ص ص 13-19.
[3] عبد الكريم غلاب : مرجع سابق ، ص 47.

كما عمل أهالي تونس بالحرص ان يجعلوا الحكم العثماني يتماشى في الحدود التي تداول عليها من فترة في أقدم العصور فأعطوا للحكومة مجموعة من الرجال الذين يقدرون على النهوض بعبء اداراتها واهم دليل اتضح في الحسينيون الذين قاموا بمساندة وتقديم الخدمة لأهالي البلاد، وتغير بلاد تونس من انها كانت دولة تعيش فقط على غنائم الجهاد البحري الى دولة عظيمة ومنظمة واستمرار تقاليد الحفصيين الموحدين. [1]

وفي هذا الإطار فان مدينة تونس تبدوا في ظاهرها مدينة تجارية وكانت صناعة النسيج بها نشطة ومتوفرة بالعاصمة ومدن كل من سوسة والقيروان والى جانب ذلك النهضة الاقتصادية التي عرفتها هذه الأخيرة وأدت الى ازدهار وانتعاش الحياة الثقافية وخروجها من حالة الجمود والخمول الى التطور.

حيث عرفت نشاطا في الدراسات الدينية بتونس وسائر جهات البلاد مثل القيروان وصفاقس وتكاثر عدد العلماء بها مما اكسبها نقل الفكر السياسي من الدولة العثمانية الذي يعتبر من اهم مظاهر الحكم من خلال التنظيم. [2]

عند البدأ بذكر أوجه الاختلاف التي عرفتها الايالتين في حكم العثماني يجب ان نتطرق الى ذكر الإطار الزماني الذي نسبت اليه البلدين للحكم العثماني، فالجزائر انضمت اليها سنة 1518م، اما تونس في سنة 1574م. [3]

لقد عرف الاخوة بربروس قبل مجيئهم الى الجزائر بدورهم الكبير الذي لعبوه في البحر الأبيض المتوسط وذلك نتيجة ما كانوا يعرفونها من مأثورات شعبية لهذه المنطقة إذا اخذوا عملهم في طريق البحري منذ وقت مبكرا وذلك بسبب اهتمامهم بهذا الجانب. [4]

وتحملوا أعباء الدفاع عنها [5] ، أدى بإيالة الجزائر بالاستنجاد بهم من قبل التجار في مدينة الجزائر ضد الاسبان، الخطر الذي يهدد الجزائر. ومن خلال هذا

---

[1] فاطمة الزهراء ايت بلقاسم : مرجع سابق ، ص 47.
[2] محمد الهادي شريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال، تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس ،تونس ،1993م ، ص 76.
[3] فاطمة الزهراء ايت بلقاسم: نفسه، ص 46.
[4] وليم سبنسر : مرجع سابق ، ص 41.
[5] عزيز سامح التر : مرجع سابق ، ص 18.

الاستنجاد أصبحت الجزائر تابعة لدولة العثمانية [1]، بعد استقبال أهالي الجزائر لعروج. [2]

كما يجب ان نشير كذلك لتونس اثناء الحملة العثمانية هي نهاية الدولة الحفصية وذلك نتيجة اعمالها التي لم تكن مستقرة فترة نجده مع الاسبان بسبب طلب العون الذي كان من امراءه وتارة أخرى تطلب الاستنجاد من الدولة العثمانية، الا انها في الأخير انتهت دولة الحفصية بتحرير تونس من الاسبان وإعلان تبعيتها للدولة العثمانية سنة 981ه/1573م. [3]

وكان استنجاد بالدولة العثمانية من قبل محمد الحفصي وذلك بسبب الحروب الاهلية الداخلية التي عرفتها تونس .[4]

والملاحظ ان هذه مقاطعة جديدة قد تميزت إداريا عن جارتها ولايتي الجزائر وطرابلس ، وأنها في تلك الفترة لان تسلك سلبيتها خاصة في التطور أي أن تتميز بكيان سياسي ، في حين انها ولاية عثمانية يحكمها باشا يوليه عليها خليفة من إسطنبول في فترة محددة [5] لكنها قد شهدت مرة أخرى احتلال من طرف الاسبان سنة 1573م أدى بها الى طلب العون من العثمانيين [6] ، فقام سنان باشا بفتح هذه البلاد التونسية 1574م وبالتالي أصبحت تونس ضمن الولايات العثمانية ثانية. [7]

اما بالنسبة لنظم الحكم الذي عرفته كل منهما فقد اختلف الكتاب فيه ، اذ نجد ان هناك من يقول انها كانت جمهورية عسكرية بحيث يعين رئيسها بطريقة الانتخاب ، وتتميز بنظام بنوع خاص لم يتطرق اليها أي بلد غيره ذو صبغة مدنية وعسكرية وانها قامت على مبدا الشورية وضم دايا مطلقا في القاعدة المتمثل في الداي وهو الذي ينفذ ، ويترأس ويشرف على الأمور المالية ومختلف التنظيمات منها الإدارية ، وهو الذي يعين الوزراء وغيرهم من رجال حاشيته ويأخذ سلطته من الديوان

[1] وليم سبنسر: نفسه ، ص 39-40.
[2] عزيز سامح التر: نفسه ، ص51.
[3] عبد الكريم غلاب: مرجع سابق ، ص 363.
[4] رشاد الامام: مرجع سابق ، ص 51.
[5] محمد الهادي شريف: مرجع سابق ، ص 68.
[6] فاطمة الزهراء ايت بلقاسم: مرجع سابق ، ص 46.
[7] احمد سالم: سيطرة العثمانية على حوض الغربي المتوسط في القرن 16م ، د - ط ، مؤسسة شباب ، جامعة الإسكندرية ، 2011م، ص12.

ومجلس الشوري ،بحيث لا يمكن لها أخذ هذا المنصب الا من طرفهم اذا كان حاكمه نظريا لكن الباي مستقلا ولا يخضع لها الا فيها يتعلق بجمع الضرائب.[1]

لقد تحصلت تونس على وضع جانب من تنظيمات أثناء تبعيتها لدولة العثمانية من رجال حكم تحت اسم البايات مما أدى بها بالحصول على بعض الاستقرار على عكس الجزائر التي لم تعرف استقرار كما الذي تمتعت به تونس في بعض الأحيان، فقد كانت شبه مستقلة تابعة رسميا لدولة العثمانية تحت حكم الاسرة الحسينية، عكس الجزائر التي كان فيها الدايات يصلون الى حكم عن طريق وضعية خطيرة وهي اغتيال الداي الذي قبله.

اذا استمرت الجزائر تحت حكم ولاة اتراك من أمراء وباشوات ودايات استقلوا في عملهم عن سلطة الدولة بسبب الجيش الانكشاري والقوات البحرية عكس تونس التي كانت تعتمد نظم الاسرة اثناء حكمه، اما تونس هي الأخرى كانت شبه مستقلة تابعة رسميا لدولة العثمانية تحت الدولة الحسينية [2]

كما ان الحكم العثماني في الجزائر قد مر بأربع مراحل في حين نجد تونس على عكسها مرت بثلاث مراحل. [3]

إذا سميت المرحلة الأولى في الجزائر بايات او بايلرباي "امير الامراء" والذي ابتدأ بحكم خير الدين بربروسة وانتهت بمغادرة علج علي الجزائر ثم تأتي مرحلة الأخرى والتي هي مرحلة الباشوات الذي حددت فترة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات.

عرفت هذه المرحلة اضطرابات مما أدى بظهور مرحلة أخرى وهي الاغوات، وشهدت هي كذلك اغتيالات عجز هؤلاء على توفير الامن والاستقرار وفي الأخير تلجأ الى ذكر مرحلة الدايات الذين كانوا ينتخبون في اول الامر من طائفة الرياس.[4]

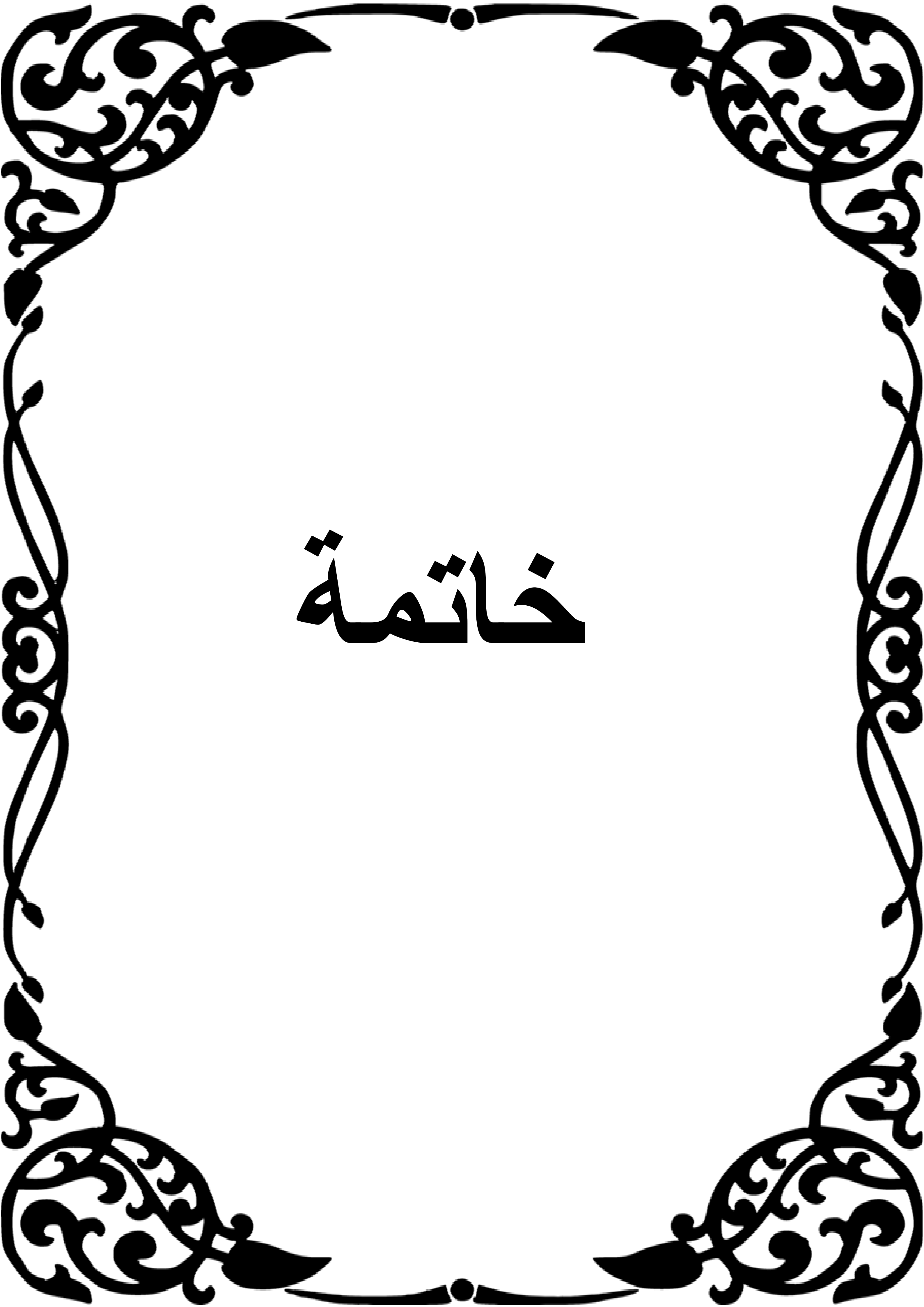
اما تونس كانت تعتمد في مراحل حكمها على الاسر مثل الاسرة المرادية والحسينية. [5]

---

[1] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق ، ص 19-22.
[2] عبد الكريم غلاب : مرجع سابق ، ص ص 353-375.
[3] فاطمة الزهراء ايت بلقاسم : مرجع سابق ، ص46.
[4] ناصر الدين سعيدوني : مرجع سابق ، ص 23.
[5] عبد الكريم غلاب : مرجع سابق ، ص 363.

خـتام الفصل:

وما يمكن ان نستخلص اثناء هذه الدراسة خلال فترة الحكم العثماني الذي مرت به الايالتين خلال قرن 18م قد عرف العديد من الاختلاف والتشابه فيما بينهم ولكن اهم نقطة تعرضوا لها هي انقاذهم من الاستعمار الاسباني بفضل الاخوة بربروس واستعانتهم بالدولة العثمانية التي أعطت للمنطقة نظم سياسية وإدارية ساعدتها على توفير الامن والاستقرار الذي فقدته.



خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن اجمالها فيما يلي:

بدخول كل من الجزائر وتونس في ظل الخلافة العثمانية قامت هاته الأخيرة بإرساء قواعدها ووضع تنظيم اداري مطابق لتنظيمها وهو الديوان من اجل تثبيت الوجود العثماني في الايالتين

-الديوان في ايالة الجزائر لعب دور أساسي وهام في ابرام المعاهدات على الصعيدين الداخلي والخارجي

-كان الديوان في ايالة الجزائر متطورا ومثلا السلطة العليا وصاحب القرارات

- اما في تونس فكان لديوان صلاحيات واسعة في توجيه سياسة الايالة على الصعيد الداخلي والخارجي

-كانت السلطة تنتقل بين افراد الاسرة الحسينية أي توارث الحكام

-عرف الجانب السياسي الذي اعتمد عليه حسين بن علي في حكم تونس على ارتكاز على السياسة الداخلية والتي جعلته يعمل على قيام تحالف مع الاعيان المحليين ووضعهم في أجهزة الدولة

-شهدت الايالتين في الجانب السياسي والإداري نوعا من التوتر والعداء وكذا السلم من ناحية أخرى

قد تشابه نظام الحكم العثماني في نقاط واختلف في أخرى بين الجزائر وتونس حيث ان هذا الأخير قد خدم البلاد الإسلامية وجزء من بلاد المغرب العربي وقد أنقذ هاتين الايالتين من الاستعمار الاسباني ويرجع الفضل فيه الى الاخوة بربوس وتعاونهم مع الدولة العثمانية التي كرست فيها النظم السياسية والإدارية مكنتها من إرساء الاستقرار خلال مراحل حكمها والتي طبقت قوانينها في مؤسساتها الحكومية التي سيرت البلاد خلال العهد العثماني

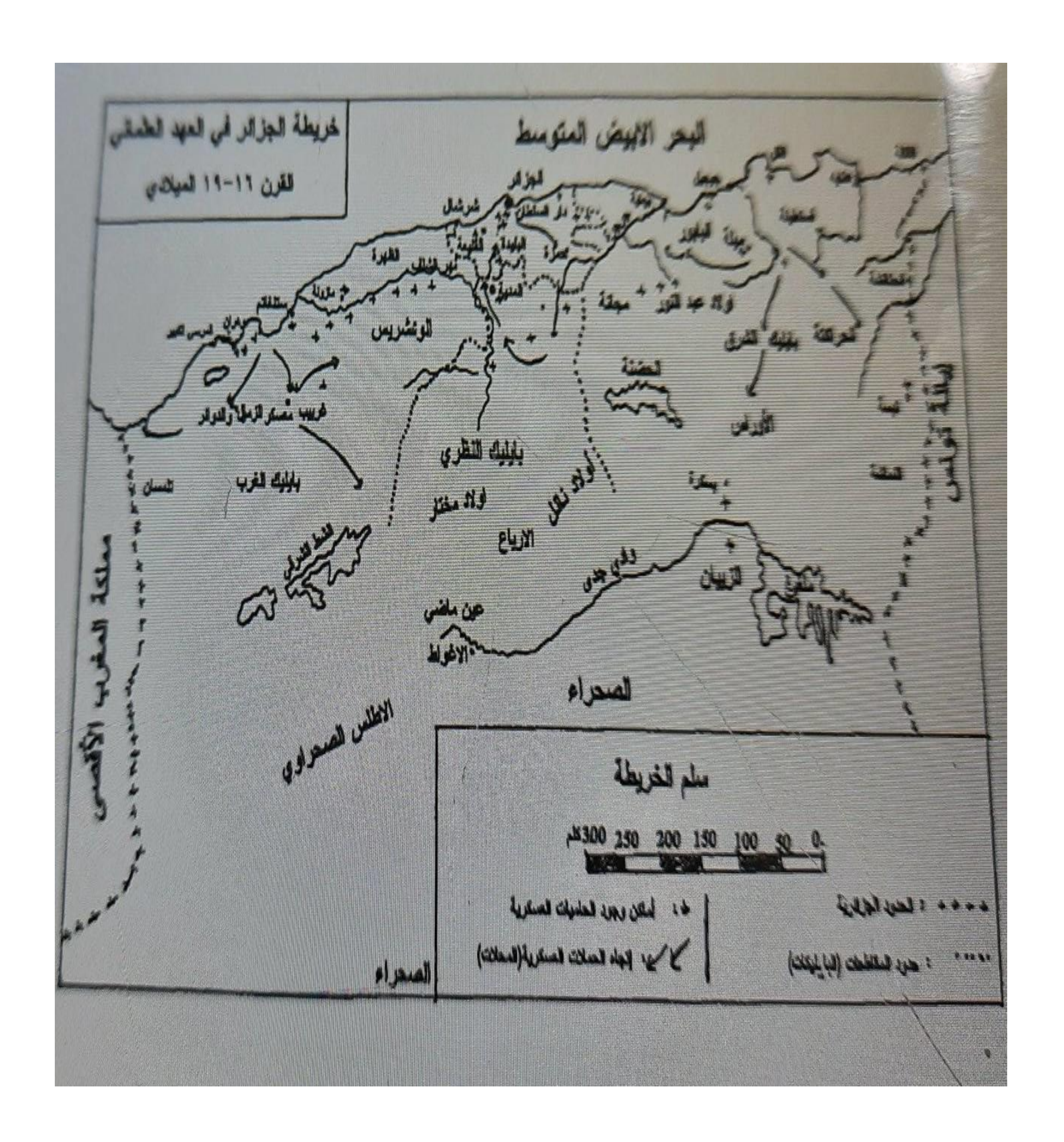
وباختصار فان العلاقات السياسية بين البلدين كان تتراوح بين السلم والعداء.



ملاحق

الملحق رقم 1:

خريطة الجزائر في العهد العثماني القرن 16 – 19 الميلادي[1]



الملحق رقم 2:

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 1991 ، ص 24.

سيف داي الجزائر[1]



الملحق رقم 3:

[1] نصر الدين براهامي: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني ، منشورات ثالة ، د – ط ، الجزائر ، 2010 ، ص 82.

التنظيم الإداري في أواخر العهد العثماني [1]

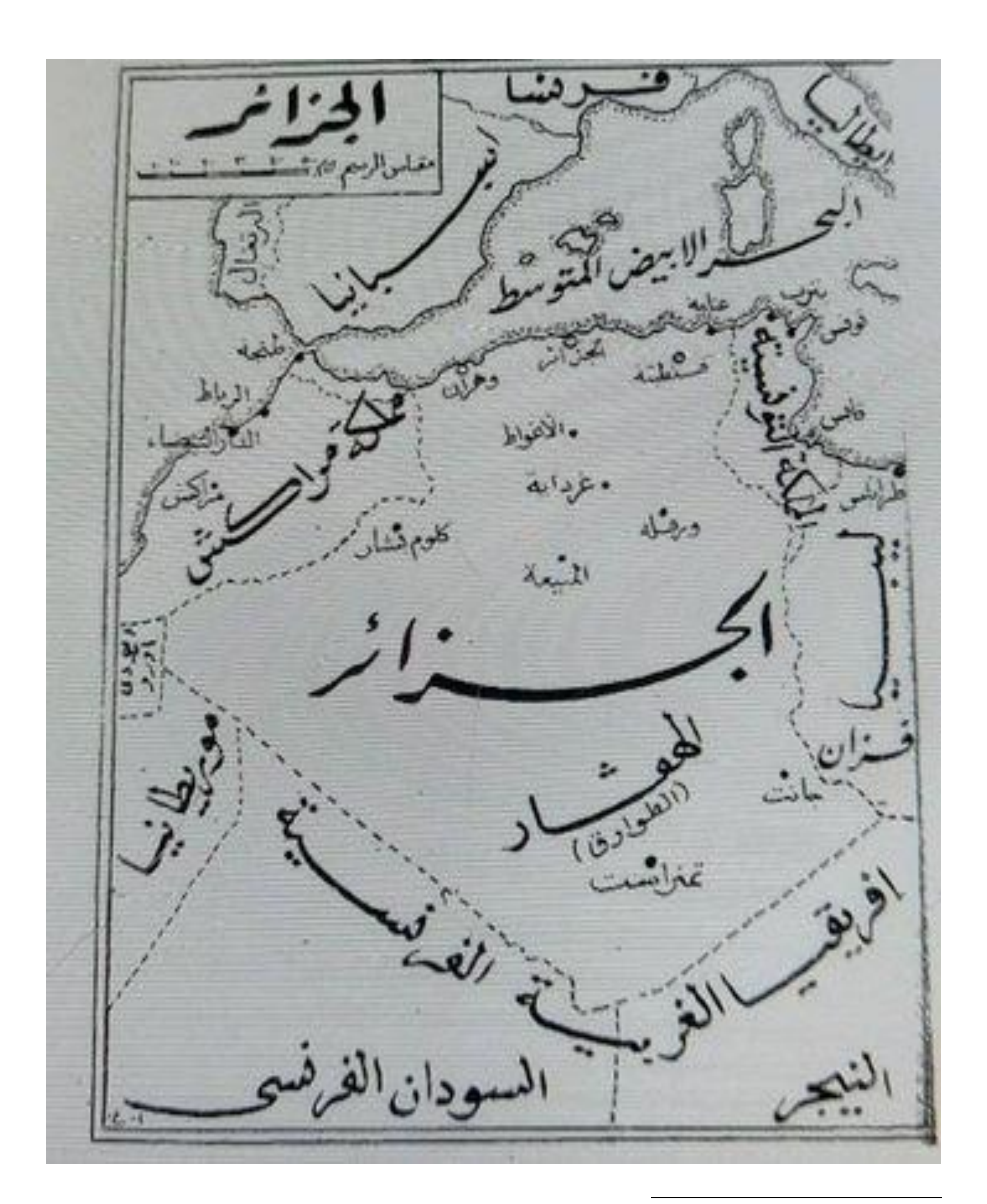


الملحق رقم 4:

[1] صالح عباد: الجزائر خلال حكم التركي 1514 – 1830 ، دار هومة ، الجزائر ، طبع في 2012 ، ص 283.

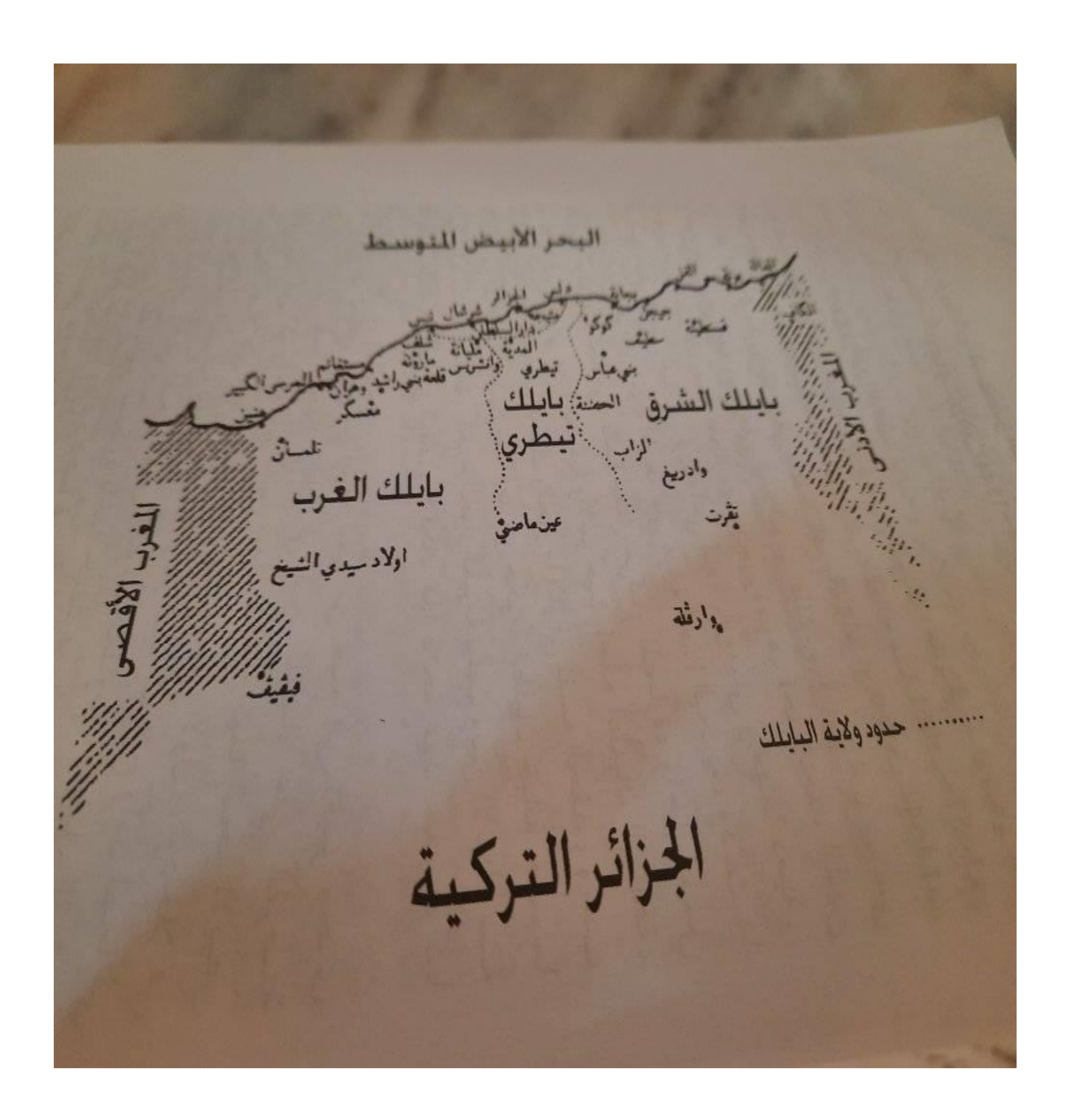
خريطة الجزائر[1]

الملحق رقم 5:



[1] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ، د – ط ، القاهرة ، ص 33.

الجزائر التركية[1]



الملحق رقم 6:

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلاني: تاريخ الجزائر العام ، شركة دار الأئمة ، د ـ ط ، الجزائر ، 2010، ج 3 ،ص33.

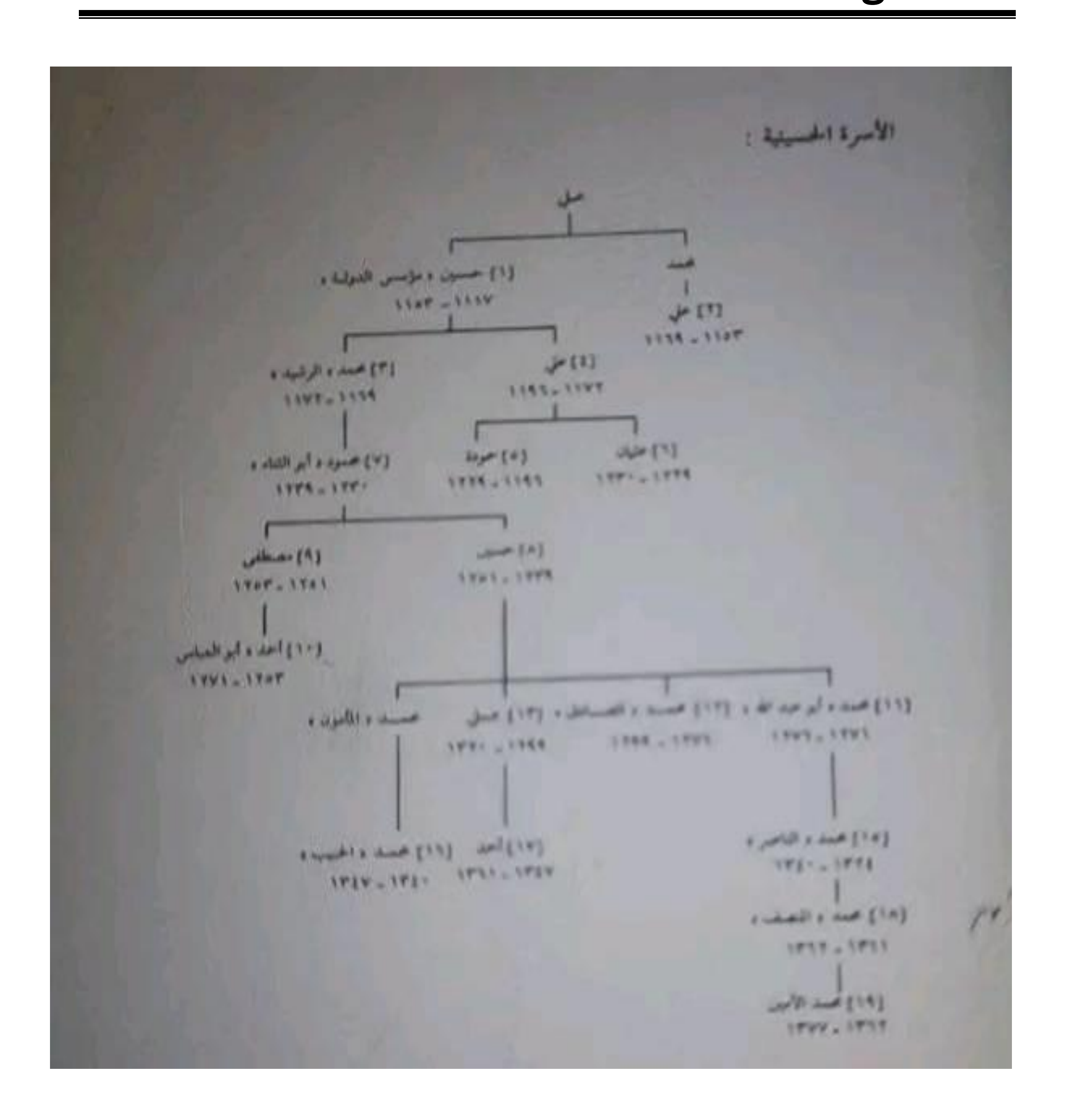
زي الحاكم التركي الأعلى بالجزائر[1]


زي الحاكم التركي الأعلى بالجزائر

الملحق رقم 7:

هيكل يمثل الأسرة الحسينية[1]

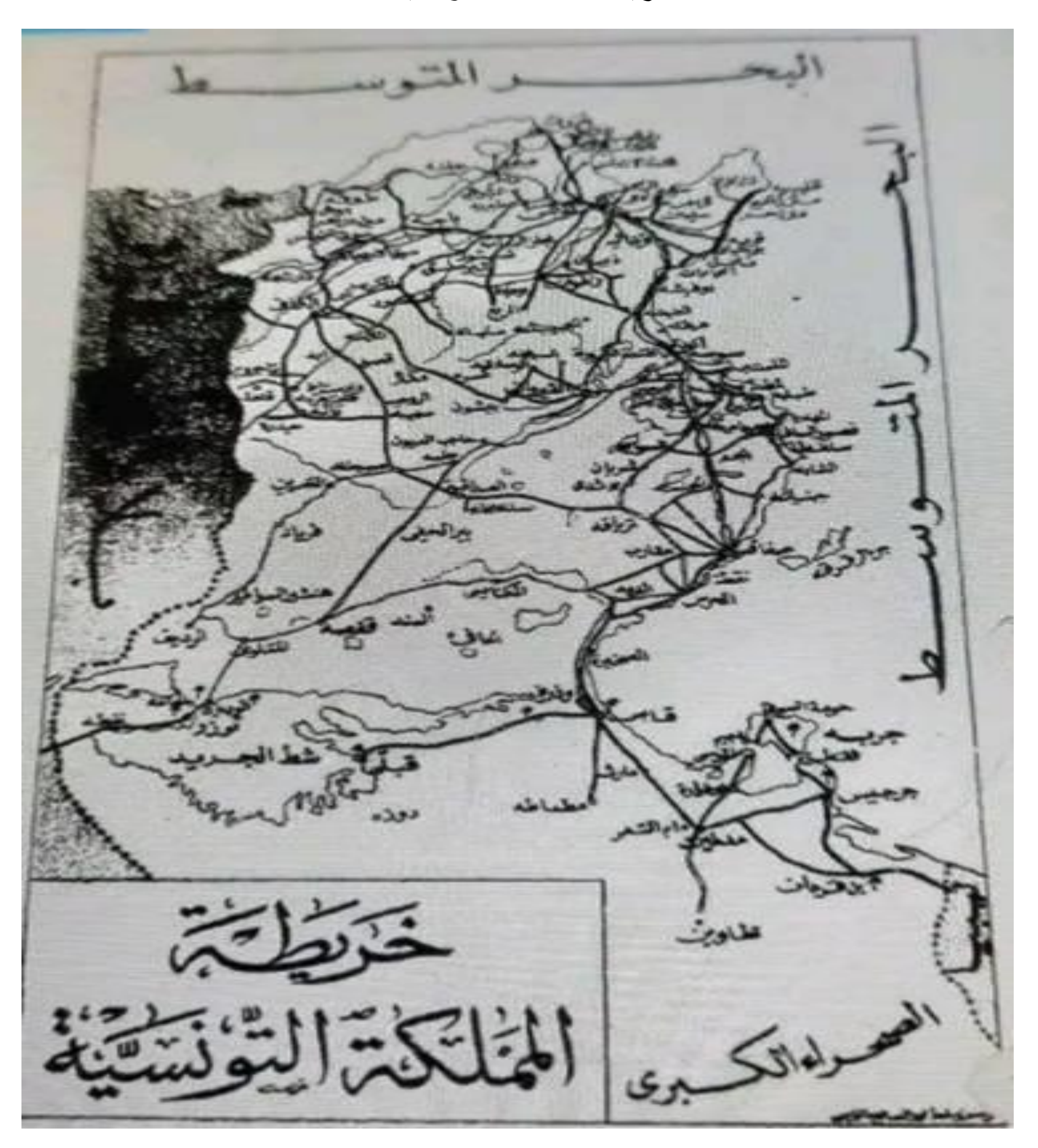
[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلاني: مرجع نفسه ، ص 375.



الملحق رقم 8:

[1] فاطمة جعيدير: الأزمة المالية في تونس ودورها في فرض الحماية 1881 م ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ المغرب الحديث ، جامعة غرداية ، غرداية ، 2019 - 2020 ، ص 72.

خريطة المملكة التونسية [1]

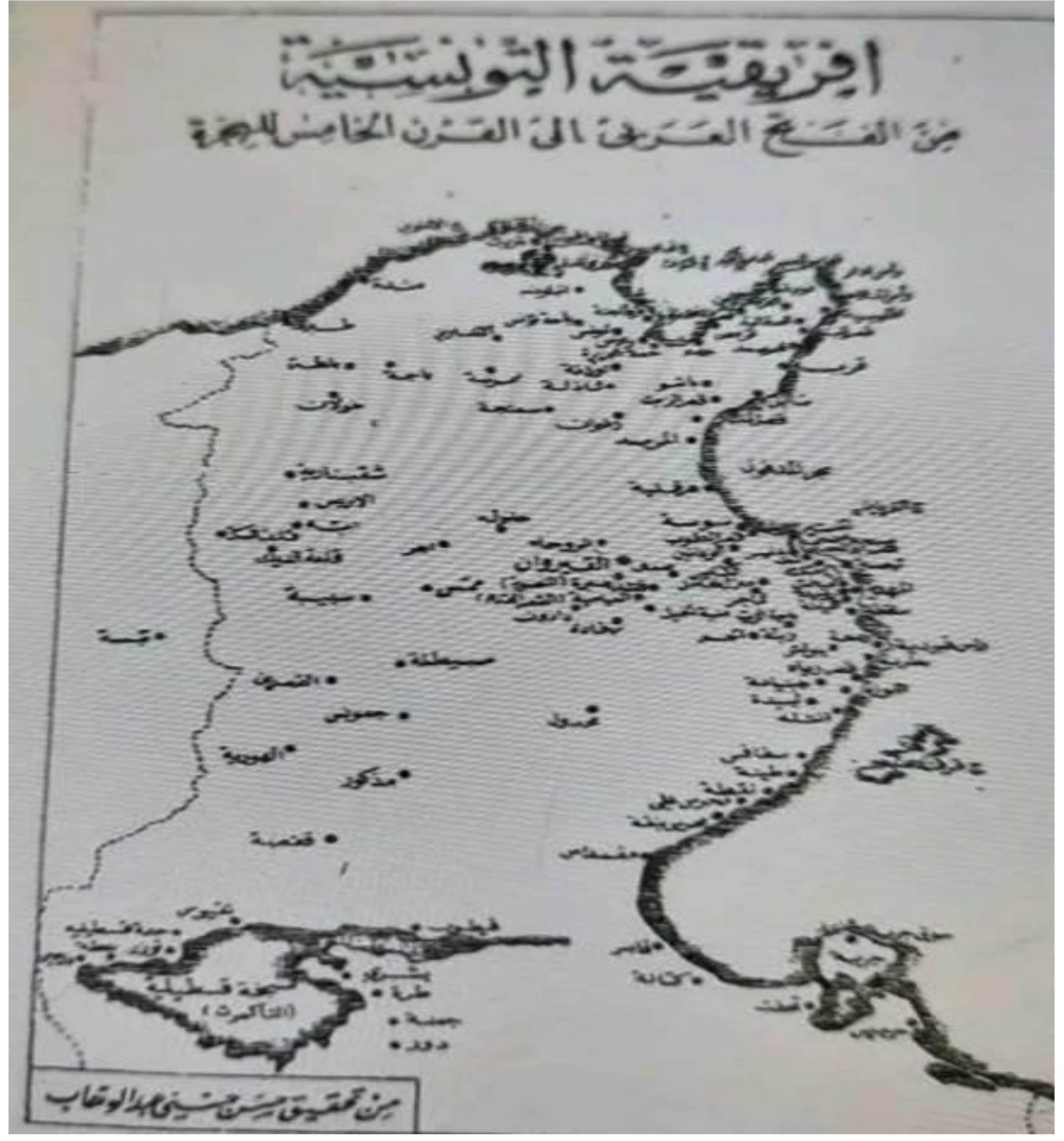


الملحق رقم 9:

[1] حسن حسيني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس ، مطبعة دار الفنون ، ط 3 ، تونس ، د – ت ، ص 190.

افريقية التونسية

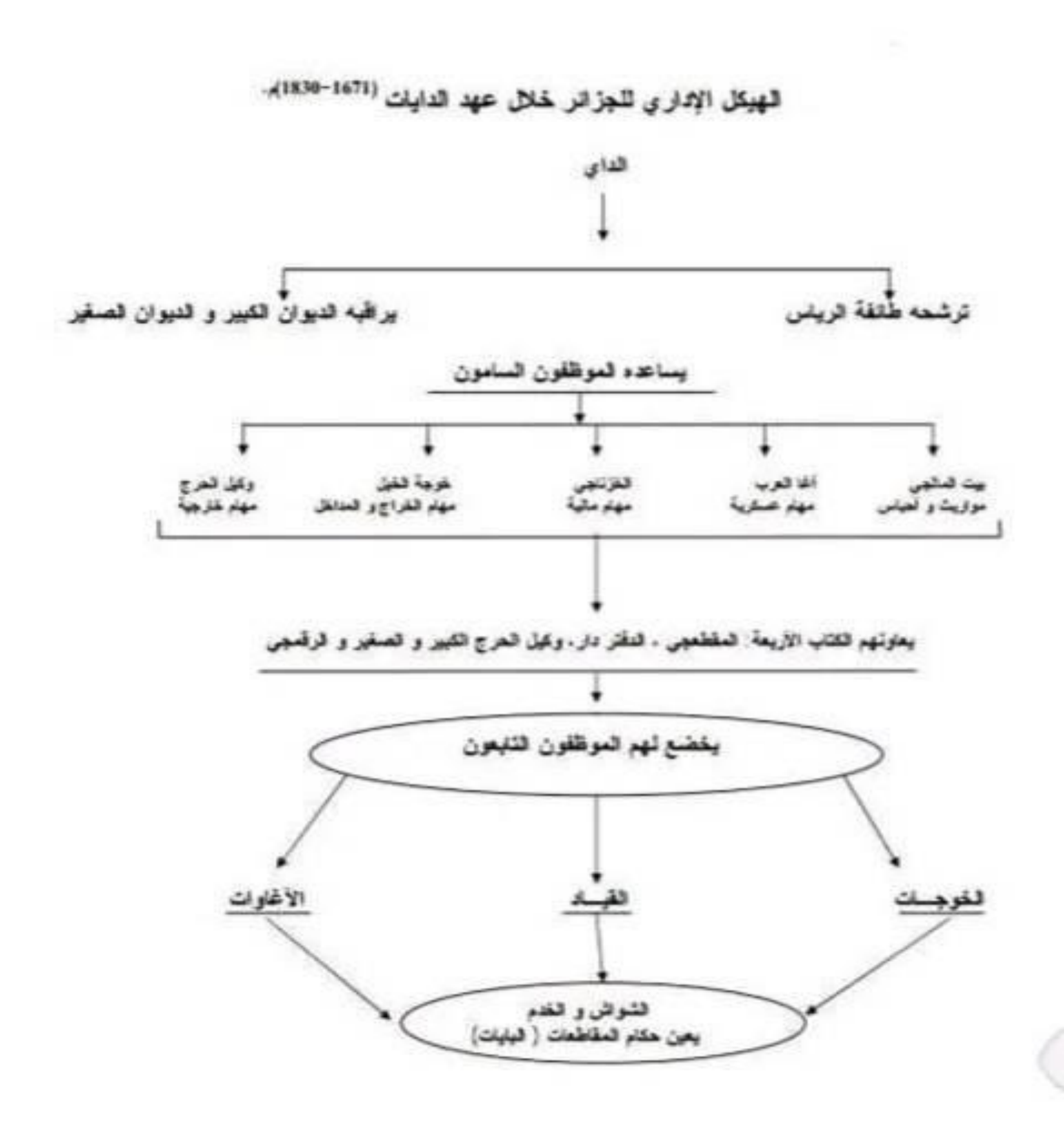
من الفتح العربي إلى القرن الخامس للهجرة [1]



الملحق رقم 10:

[1] حسن حسيني عبد الوهاب: مرجع نفسه ، ص 77.

الهيكل الإداري للجزائر خلال عهد الدايات (1830-1671 م)[1]



[1] الهام القاسمي: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات (1830-1671م) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تاريخ ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2015 – 2016 م ، ص 70.



قائمة المصادر والمراجع

ملاحظة: رتبت المصادر والمراجع وفق الترتيب الأبجدي.

المصادر:

1. المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ، د – ط ، القاهرة.
2. المسعودي للباجي: خلاصة النقية في أمراء افريقية، تح: د محمد زينهم محمد عزب، دار الافاق العربية، ط1، القاهرة، 2012م.
3. بن عثمان خوجة حمدان: المرآة، تح: محمد العربي زبيري، منشورات anep ، د – ط ، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، وحدة الرعاية ، الجزائر ، 2006م.
4. قداش محمود: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والاخبار ، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي ، م2، ط1، 1988م .
5. سعيدوني ناصر الدين: رحلة العالم ج اوهابنسترايت الى الجزائر تونس وطرابلس ، (1145ه-1732م) ، دار الغرب الإسلامي ، د - ط ، تونس.

المراجع:

6. أبو قاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، جامعة الجزائر ، بيروت ، 1996 ، ج 4.
7. أبو قاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال " ، ط 3، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1982م.
8. أجيزون شارل زوبير: تاريخ الجزائر المعاصر ، تر: عيسى عصفور ،دار المنشورات عويدات ،ط1، بيروت ، 1982.
9. أرزقي شوتيام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م، ط1، دار الكتاب العربي ، الجزائر، 2011 م.
10. الأقش دلندة واخرون: المغرب العربي حديث من خلال مصادر مركز النشر جامعي، ميديا كوم ، تونس ،2003م.
11. البشروش توفيق: جمهورية الدايات في تونس 1591-1675م، مجموعة أيام الناس ، د - ط ، د – ت.
12. الترعزيز سامح: الأتراك العثمانيون في شمال افريقيا ، تر: محمود علي عامر ، دار النهضة العربية ، ط 1 ، بيروت ، 1919 م.
13. الزبيري محمد العربي: تجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية ، الجزائر ، د – ت.

14. المدني أحمد توفيق: هذه الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ، د – ط ، القاهرة.
15. الميلي مبارك بن محمد الهلالي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، مكتبة الغمضة جزائرية ، د – ط ، 1964م ، الجزائر، بيروت ، ج3.
16. الميلي محمد: الجزائر في المرأة التاريخ والمكتبة البعث، د – ط ، الجزائر ،1979-1980م.
17. الشاذلي محمود ثابت: المسالة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية (1299-1932م)، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، 1989م.
18. الشاطر خليفة: تونس عبر التاريخ حركة الوطنية ودولة الاستقلال، د – ط ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية واجتماعية، تونس ،2005، ج3.
19. الوافي محمد عبد الكريم: الحوليات التونسية منذ فتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، د – ط ، المكتبة الوطنية الجزائرية، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي.
20. براهامي نصر الدين: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني ، منشورات ثالة ، د – ط ، الجزائر ، 2010.
21. بربورة حسن: إشكالية نظام الحكم العثماني في الجزائر 1518 – 1830 ، بين نظرة المدرستين التاريخيتين الفرنسية والجزائرية ، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ، جامعة يحي فارس ، الجزائر.
22. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1889- 1830,دار معرفة ,د – ط , الجزائر, 2006,ج 1.
23. بن حموش مصطفى أحمد: فقه العمراني الإسلامي، من خلال الأرشيف العثماني الجزائري ، 1820م ، من واقع الامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعية، دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء التراث، ط1، دبي، 2000م.
24. بن خوجة محمد: صفحات من تاريخ توني ، تج: حمادي الساحي الجلاني ابن الحاج يحي ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1، لبنان ، 1986.
25. بوحوش عمار: تاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 1997 م.
26. ثامر الحبيب: هذه تونس ، مكتبة المغرب العربي ، مطبعة رسالة ، د – ط.
27. جوهرة حسن محمد: تونس ، دار المعارف ، د – ط ، مصر ، 1961.
28. جيلالي عبد الرحمان بن محمد: تاريخ الجزائر العام ، دار الثقافة ، بيروت ، 1980 ، ج 3.

29. حنيفي هلالي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى ، الجزائر، 2008م.
30. محجوبي علي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، سراس للنشر ، تونس ، 1986.
31. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر -الجزائر-تونس -المغرب-ليبيا، ديوان المطبوعات الجامعية ، د – ط ، الجزائر ، 2014.
32. نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي، د – ط ، دار الحضارة ، الجزائر، 2006 م.
33. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1518-1830 ، دار هومة ، الجزائر ، طبع في 2012.
34. عبد الله الطاهر: حركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1950م، ط 2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس.
35. حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، د ط ، تونس،1337.
36. عطاالله الجمل شوقي: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث "ليبيا -تونس-الجزائر-المغرب" ، ط 1 ، مكتبة الانجليز المصرية ، القاهرة ، 1988.
37. عمورة عمار: الموجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، الجزائر ، 2002.
38. عميراوي أحميدة: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي ، دار البعث ، قسنطينة.
39. غلاب عبد الكريم: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي ، عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، 2005، ج2.
40. غطاس عائشة: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين ،2007 م.
41. فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال العثماني الى الاحتلال الفرنسي، ط1، دراسات في تاريخ شمال افريقيا الحديث، كلية الآداب، جامعة دمشق ، 1969م.

42. فركوس صالح : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، د – ط ، دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ، 2005م.
43. سالم أحمد: سيطرة العثمانية على حوض الغربي المتوسط في القرن 16 ، د – ط ، مؤسسة شباب ، جامعة الإسكندرية ، 2011.
44. سبينسر وليم : الجزائر في عهد رياس البحر ، تع : عبد القادر زبادية ، منتدى سور الأزبكية ، دار القصبة للنشر ، د ط ، الجزائر ، 2006.
45. سعيدوني ناصر الدين : الجزائر في تاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، مؤسسة الوطنية للكتاب ، د – ط ، الجزائر، 1984م.
46. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830 ، ط 3 ، البصائر ، جزائر ، 2012.
47. سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية "دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني" ، ط 2 ، دار البصائر ، جزائر ، 2009م.
48. شريف محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تع : محمد شاوش ، محمد عجيب ، ط 3 ، دار سراس للنشر ، تونس ، 1993.
49. ياغي إسماعيل احمد: الدولة العثمانية في تاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1997م.

مقالات ومجلات:

50. آيت بلقاسم فاطمة الزهراء: حكم العثماني في الجزائر وتونس ، مجلة القرطاس، ع4، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، جانفي 2017.
51. جمال الدين سهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 13ع، الجزائر، 2011م.
52. صورية حصام: لجوء بايات تونس الى الجزائر خلال قرن 18م من خلال الوثائق الارشيفية، مجلة جزائرية للمخطوطات، ع12، جانفي جامعة وهران 1، 2015م.
53. مشهداني مؤيد محمود حمد: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1830,1518، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية "مجلة علمية محكمة " ، جامعة تكرت ، نيسان 2013م ، جمادى الأخر 1434هـ ، ع 16 ، مج 5 .
54. شوادر مبارك: لمحة عن الأوضاع السياسية للجزائر في أواخر العهد العثماني، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، مجلة العلوم الإسلامية وحضارة، ع4، الجزائر، ديسمبر ،2016م.

المعجم:

55. الخطيب مصطفى عبد الكريم: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ، مؤسسة ، ط 1 ، بيروت ، 1996.

مذكرات:

56. البوطي سعاد: طائفة اليهود ودورها في احتلال الجزائر 1792-1830 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، في تاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014.
57. الامام رشاد: سياسة حمودة باشا في تونس 1716- 1814، رسالة قدمت إلى دائرة تاريخ من متطلبات حصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة ، الجامعة الأمريكية ، بيروت.
58. بالطاهر أحلام: دور الديوان السياسي في ايالتي الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر، في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ، 2017-2018م.
59. تركي سمية: الاسرة الحسينية بتونس والقرمنلية بطرابلس الغرب (عهد التأسيس والمواقف) 1705-1745م "دراسة مقارنة" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2017-2018م.
60. حصام صورية: العلاقات بين ايالتي الجزائر وتونس خلال قرن 18م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة وهران ، 2012/2013م.
61. جعيدير فاطمة: الأزمة المالية في تونس ودورها في فرض الحماية 1881 م ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ المغرب الحديث ، جامعة غرداية ، غرداية ، 2019 – 2020.
62. جوبر شيماء: المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر عهد الدايات 1671-1830م (انموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التاريخ، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ،2016-2017م.
63. رحموني عبد الجليل: اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1830,1520م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، في تاريخ الحديث ومعاصر، عبد القادر صحراوي ، جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، 2014 – 2015.

64. كحلي زبيدة: العلاقات الجزائرية التونسية والمغربية من القرن 17م الى قرن 19م (1671-1848م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2017-2018م.
65. لزغم فوزية: بايات الاسرة الحسينية بتونس وتكوينهم العلمي واثرهم في حركة العلمية (1117-1229ه/1705-1814م) ، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية ، ع2، مج3، 2سبتمبر 2020، جامعة ابن خلدون ، تيارت.
66. مراح فاطمة: الأوضاع السياسية والاجتماعية لمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1830، 1766 ، مذكرة تخرج لنيل ماستر ، في تاريخ الحديث ومعاصر ، مهدية طيبي ، جامعة جيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2017 – 2016.
67. مسهل أمال: حمودة باشا ودوره في بعث الوطنية التونسية 1782-1814م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، في التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016-2017م.
68. مقصودة محمد: أوضاع الكراغلة في الجزائر وتونس وليبيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين دراسة سوسيو تاريخية مقارنة رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة احمد بن بلة ، وهران.
69. صحراوي أحلام: الاسرة البايلكية الحاكمة في ايالة جزائر الغرب في عهد الدايات وأثرها في تثبيت الحكم العثماني (1671-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث والمعاصر، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة ،2017-2018م.
70. صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830م ، مذكرة لنيل الماجستير ، في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة حاج لخضر ، باتنة ، 2011-2012م.
71. غطاس عائشة: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830"مقارنة اجتماعية واقتصادية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، دولة في تاريخ الحديث ، ج 1 ، مولاي بلحميسي ، جامعة الجزائر ، 2000-2001.
72. عروك رنجة: العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1791-1830م) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015.

73. عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في أواخر 1519-1830 م ، دار السلطان نموذجا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ، 2013-2014.
74. قاسمي إلهام: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات 1671-1830م ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، في تاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة احمد دارية ، ادرار ، 2015-2016م.

المراجع الأجنبية:

75. Pierre dan : histoire de barbarie et de ses corsaires , imprimeur pierre rochelet, 2éme edition ,1646, p 115.



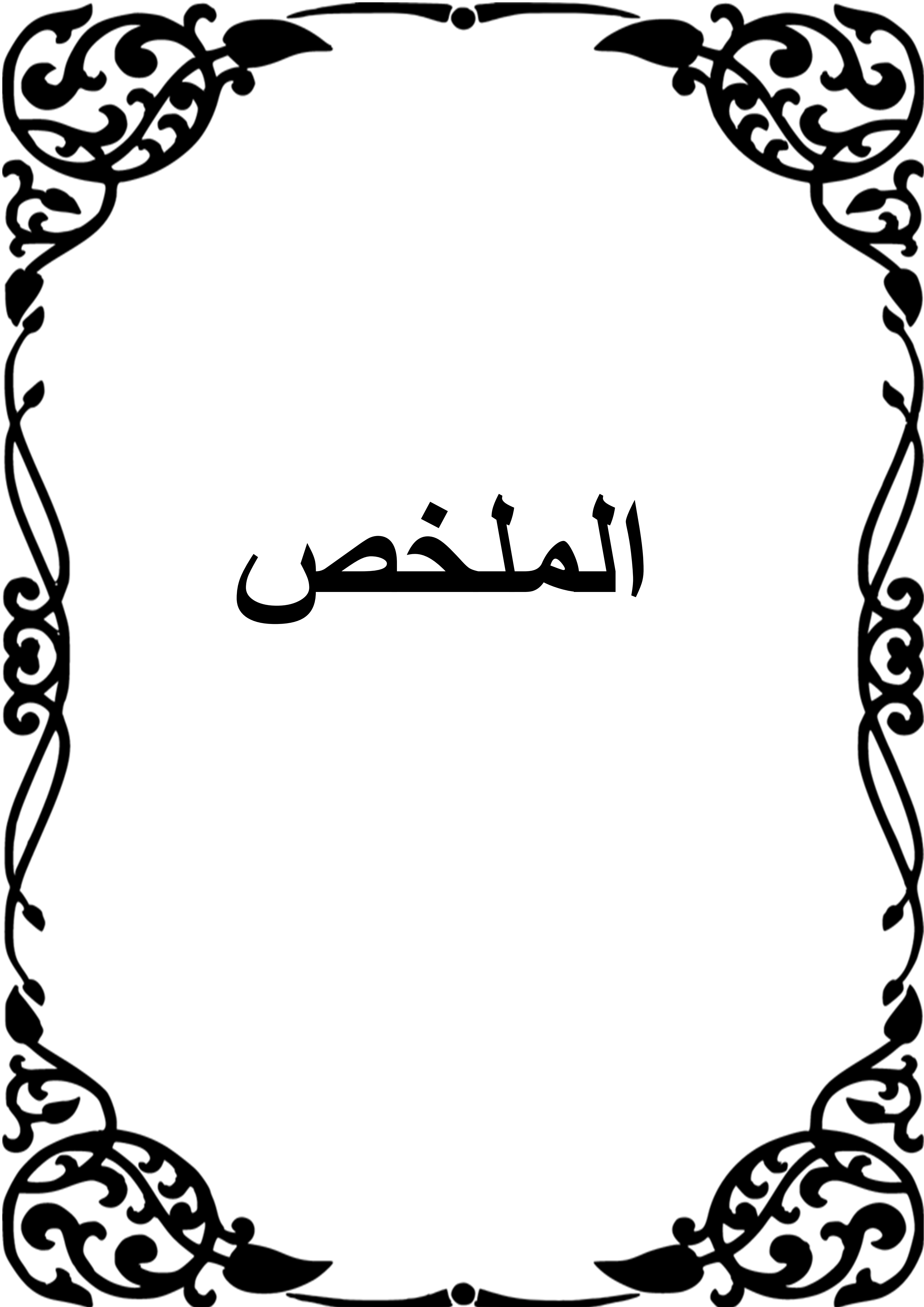
الفهارس

فهرس الموضوعات

الفصـــــــــــــــــــــــل الثـــــــــــالث

مقارنة بين نظام الحكم العثماني في الجزائر وتونس سياسيا واداريا خلال القرن 18م.

المـــــــــــــــــــــــلاحق



الملخص

الملخص بالعربية:

تتناول هذه الدراسة موضوع الحكم العثماني في الجزائر وتونس خلال قرن 18 م " دراسة مقارنة " لذا فإن الدارس لتاريخ العثماني يرتكز على الاطلاع على الجانب السياسي والإداري الذي تمتعت به الإيالتين وبمراجعة أهم المراحل التي مرو بها من ازدهار وضعف مع ابراز نقاط التشابه والاختلاف بين الحكمين خلال هذه الفترة الزمنية المدروسة.

الكلمات المفتاحية: نظام الحكم العثماني ، القرن 18 ، الجزائر ، تونس .

Résumé en français:

Cette étude traite du sujet de la domination ottomane en Algérie et en Tunisie au XVllle siècle après J.-C."une étude comparative."Par conséquent, l’étude de l’histoire de l’Empire ottoman est basée sur l’étude de l’aspect poliitique et administratif que les deux états ont connu , et un examen des étapes les plus importantes qu'ils ont traversées, de la prospérité et de la faiblesse, avec les points les plus importants de similitude et de différence entre les deux décisions au cours de ces années.

Les Mots Clés: Système de gouvernement ottoman**,** XVllle siècle , Algérie , Tunisie.

English summary:

This study deals with the subject of the Ottoman rule in Algeria and Tunisia during the 18th cengury AD,"a comparative study" Therefore, the student of Ottoman history is based on the political and administrative aspect Review the most important stages they went through in their prosperity Weakness and highlighting the points of similarity and

difference Between the two reigns during this studied Deriod of time.

Key Words : Ottoman system of government , 18 th century , Algeria , Tunisia.